شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 18 - July 2004

العدد الثامن عشر – يوليو ٢٠٠٤

تحوّلات واستحالات العلاقات العراقية السعودية

قراءة في إتجاهات الرأي العام السعودي

قيادة الأمير عبد الله على المحكّ

القناعات الدينية: معول هدم

الحويدر: عنفنا عاد ساخطاً شاهراً سيفه!

القاعدة تستدرج الحكومة الى حرب الشرعية

ملامح وجذور الطريق الى الإنفصالية في السعودية

(العراقيون العرب) قادمون بموجة عنف جديدة

إتهامات أغرب من الخيال لدعاة الإصلاح في المملكة

نقد الذات الشيعية: الشيعة وثنائية الدين والدولة

قصيدة أرسلها الشاعر الى أحبته من معتقله

يا سادن السجن

أقسمتُ بالله لا خوفاً ولا كذباً
يا سادن السجن إن السجن قد عذبا

صمتٌ ونومٌ وأحلام منزهةٌ
إلا من الحلم إذ قد زان والتهبا

فاهنأ بنا خير محكومين في قفص
لا نسأل الجندَ إلا الماء والكتبا

لكنَ لي في أقاصي الأرض عائلة
قد فارقت – باجتهاد الحاكمين– أبا

فلتعطني سبباً كيما أبلغهم
بأنني قد فقدتُ البحر والكثبا

نُقلتُ من جنّة الدمام في غسقٍ
دامٍ إلى ظلمة الصحراء منتهبا

يا سادن السجن هل هذا الظلام لمن
أسرت به "رؤية" الأحرار وانتسبا

لدعوة الخير والإصلاح في وطن
ظمآن قد أسملت عيناه وانتحبا

واستصرخت حشرجات الناس صورته
فهل من قيضه الأحجار والحجبا

يا سادن السجن إنا قائمون هنا
حتى نرى بارقاً منا قد اقتربا

"حرية القول" و"العدل" الرشيد وما
نراه في شرعة "الدستور" ملتهبا

علي الدميني

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

إتهامات للإصلاحيين بترويج العنف: عنزة ولو طارت

تكشف الأنباء المتسرّبة عن محاكمة الإصلاحيين، بأن إحدى التهم الموجة لهم هي ترويجهم للإرهاب! هل يعقل هذا؟

نعم.. في مملكة اللامعقول واللاقانون!

أساتذة جامعات ونخب مثقفة، يكتبون عرائضهم وينشرون مقالاتهم على الملأ مطالبين بالإصلاح تجنّباً للعنف وانزلاق البلاد الى مهاوي الإرهاب.. يصبحون بين ليلة وضحاها دعاة عنف ومروجين للإرهاب!

لو اتهم بذلك المفتي نفسه وأعضاء هيئة كبار العلماء بذلك، لوجدنا مخارج عديدة (وليس مخرجاً واحداً) يبرر الإتهام، كون هؤلاء - بوعي منهم أو بدون - يروجون لفكر التطرّف والعنف، ويؤسسون أيديولوجيا القهر والإرهاب، وأنهم يحتضنون ويحثون في فتاواهم على كثير من الأفعال التي تدخل في إرهاب المجتمع والتحريض على الدولة.

أما أن يُتهم الإصلاحيون هؤلاء، الذين ما قدّموا عرائضهم ومطالبهم إلا إشفاقاً على المجتمع من تغوّل العنف والعنف المضاد، هؤلاء الذين عرضوا دواءهم السلمي لأزمة الدولة والمجتمع، ولتجنّب العنف القادم بسبب انسداد الأوضاع السياسية والإقتصادية.. أن يتهم الأكاديمي والناشط السياسي وهو يضع حلوله للأزمة بأنه صانع لها، فهذا ما لم يكن بحسبان أحد!

لو وجه الإتهام للعائلة المالكة، ولوزير الداخلية نفسه، بأنه يحضّ على العنف، باحتضانه جماعاته، وبرعايته بالدعم والمال، وبعقده الإتفاقيات والصفقات المريبة من تحت الطاولة، إذن لكان الإتهام صادقاً، على الأقل فإن الإتهام سيكون صادقاً من جهة أن العائلة المالكة وعبر وزارة الداخلية وغيرها، رعت العنف وجماعاته وأفراده، ولم تدرك آثار ما تفعل. إن الدولة كلها متهمة بانتاج العنف، وعلى رأسها العائلة المالكة. وهذا اتهام صحيح لأبعد الحدود.

وإزاء الأدلة التي تورّط الدولة ووزارة الداخلية والأجهزة الدينية المختلفة وكذلك الإعلام والمؤسسات التعليمية السلفية وصناع القرار السياسي، تورطهم في صناعة العنف، وتوفير مفرخة الإرهاب وبيئة التطرف، وتورطهم في استخدام العنف ضد الآخر داخل الحدود وخارجها.. ما هي أدلة السلطات الأمنيّة على أن الإصلاحيين يقفون وراء العنف، في الوقت الذي ندرك جميعاً بأنهم غير أثيرين لدى التيار السلفي المتطرف وحتى المعتدل منه فضلا عن الوسطي ممثلا في العواجي الذي تبرع بالتنديد بهم، رغم أنه أحد الموقعين على العريضة الدستورية!، وزيادة على ذلك فإن الموقف الديني الرسمي يقف ضدهم؟

كيف نضع ضحايا العنف والتطرف ممن أفتوا بقتل الإصلاحيين وممن حمتهم الدولة ولم تحاسبهم على أفعالهم الماضية والحاضرة، بل كافأتهم بالمزيد من الدعم والرعاية، كيف نضع أولئك في خانة واحدة مع العنفيين أو أن يصبح الضحايا رعاة لأولئك، ومحرضين لهم؟!

هذا ما لا يقبله العقل، ولا المنطق السليم. خاصة وأن الجميع يعلم ان العنف مصدره واضح، وتوجهاته ومستهدفاته واضحة، إنه عنف وهابي نشأ من وسط البلاد برعاية السلطة. وهو عنف يكفر معظم الإصلاحيين ويفتي بقتلهم في فتاوى معلومة ومنشورة.

الدليل الذي تلوح به الحكومة أوهى من بيت العنكبوت، وهي تعلم بضعف الدليل، ولكنها تريد بأية حال اعتقال الإصلاحيين ولا تهمها التهمة. دليلها (القوي) هو أن العريضة الدستورية حوت هذا المقطع:

(إن الإخلال بالشورى الشعبية أدى إلى مفاسد كبرى حاضرة، على المجتمع والدولة، وسيؤدى إلى مخاطر عظمى متوقعة، وكل ما يضر بالأمة والدولة، فإنما هو مضر بالملة، وكل ما أخل بالملة، فإنما هو إخلال بأصل عظيم من أصول الدين).. وقد استند الأمير نايف ومحققوه على هذا النص في اتهام المعتقلين بأنهم يحرضون على العنف!

ها هنا تتجلى العبقرية السعودية والعدالة السعودية بأوسع معانيها!

الغريب أن العريضة الدستورية نفسها حوت هذا النصّ اللافت، الذي يردّ على وزير الداخلية والمحققين:

(إن مناخ الانفتاح للمشاركة الشعبية، ولا سيما حرية التفكير والتعبير المسئولة، هو التربة الطبيعية لنمو الاعتدال في الأفكار والأعمال، وهو المحضن الذي يسمح بانتشار خطاب ديني أصيل يتسم بالاعتدال، عندما يعاد تأسيسه على الكتاب والسنة، لأن الإسلام مشروع سمو روحي ومدني معا، لخيري الدنيا والآخرة معا، فيحقق الشورى والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والوطنية، والتواصي بالحق وكل مكارم الأخلاق، وعندما يعاد التأسيس في أفق مفتوح؛ يتحقق في المجتمع رفض الغلو في التكفير والتبديع ونبذ العنف، وتترسخ فيه ثقافة التسامح والتعددية، في إطار الهوية الوطنية الجامعة. لن نستطيع عمليا أن نقول: لا للعنف إلا إذا قلنا: نعم للمشاركة الشعبية والتعبير الأهلي المدني السلمي، تعبيرا وتجمعا حرا سلميا مسئولا).

إن ما يجري للمعتقلين الإصلاحيين مهزلة بكل المعاني، ونتمنى أن يطلع العالم على الإتهامات الموجهة ومحاضر التحقيق ليكتشفوا كم هو القضاء السعودي مستقل، وكم هي العائلة المالكة راغبة في الإصلاح!

العلاقات السعودية ـ العراقية في المرحلة القادمة

الاستحالات والتحوّلات

وضع العراق في الثامن والعشرين من يونيو الماضي قدمه الأولى على طريق السيادة الكاملة مفتتحاً ذلك بتشكيل حكومة المرحلة الانتقالية، مع أمل وطيد لدى الجميع بإعادة بناء الدولة العراقية على أسس جديدة وفي ضوء معاييرمختلفة تقوم على حكم القانون، والديمقراطية، والتعددية والمشاركة الشعبية.

ومهما تباينت وجهات النظر حيال المنهجية المتبّعة في بناء العراق السياسي والثقافي والانساني، يظل هذا البلد العزيز إحدى القلاع الحصيّنة للأمة العربية والاسلامية، كما يمثّل مركز إشعاع ثقافي وحضاري علاوة الى كونه قوة إقتصادية كبيرة، ومن جهة ثانية يعتبر العراق دولة جوار بالغة الأهمية تملي بشدة إيلاء العلاقة معها درجة عالية من الاهتمام، إحرازاً لقائمة أهداف استراتيجية مشتركة، من بينها تحقيق الاستقرار السياسي والامني على المستويين المحلي والاقليمي الى جانب الاهداف الاخرى الحضارية والفكرية والانسانية.

إن هذه المعطيات تفرض علينا قراءة نقدية واعية للعلاقات السياسية السعودية العراقية من منظور راهني مشفوعاً بتحليل لالتباسات الماضي واخطائه، مع مراعاة المساحة المقررة لهذه القراءة إذ تظل هناك حاجة دائمة لوعي محرّكات العلاقة وأغراضها.

نحن ندرك تماماً بأن حركة السياسة الخارجية السعودية أصيبت بنكسة كبيرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، الى جانب إنحدار الاوضاع الاقتصادية والأمنية والتي تطلبت تركيزاً شديداً على مشكلات الداخل. إن هذه التحوّلات عكست نفسها بقوة على الصورة الخارجية للدولة السعودية إذ بقيت الاخيرة أسيرة الانطباع الذي صنعته أحداث نيويورك وواشنطن باعتبارها وكراً للارهاب والتطرف الديني ما دفع بها لأن تكرّس جهودها الدبلوماسية لاطلاق حملة علاقات عامة بهدف ترميم سمعتها الدولية، وقد استهلكت هذه الحملة جزءاً جوهرياً من الطاقة الدبلوماسية السعودية الى درجة ضنّت بجهود أخرى عن التوظيف في ترميم علاقاتها الدبلوماسية على المستوى الاقليمي.

لقد تركّزت الحملة الدبلوماسية السعودية في الفترة القريبة الماضية على الساحة الأميركية بدرجة أساسية، فيما كانت جماعات العنف تمارس دور البديل عن وزارة الخارجية، من خلال حضورها الكثيف والمدوّي في ساحات عربية ودولية هامة. فقد سبق وصول الوفد الدبلوماسي السعودي الى العراق بعد سقوط النظام السابق، شاحنات انتحارية وأحزمة ناسفة سعودية، الى جانب المشاركة السعودية الفاعلة في أحداث العنف كما تعكسها بصورة شديدة الوضوح أشرطة مصوّرة يطلق خلالها سعوديون بلهجة نجدية بيانات الخطف والقتل.

كان الأمل أن تستوعب بلادنا الدرس العراقي جيداً قبل أن تنتهي الفترة المقررة، وقبل أن يكسو الشك والريبة صفحة العلاقة السعودية العراقية في انطلاقتها الجديدة.

إن الدعوات التي أطلقت في السر والعلن لأفراد التنظيم الجهادي التابع للقاعدة في الجزيرة العربية من أجل نقل عملياته الى العراق تجنيباً البلاد بلاء شديداً، وكأن العراق مكب نفايات لمعاملنا الارهابية، أو أن أبناء العراق ومنشآته مستباحة الى حد اطلاق العنان لكل النزعات الشريرة كيما تحقق ما تصبو اليه هي دعوات بالغة الخطورة، لا على العراق وحده بل على الذات بدرجة أساسية، فحين يصبح الآخر مسلوب الكرامة مهدور الدم تبدو العلاقة معه عرضة للانهيار في أي لحظة لأنها قائمة على أساس نزع الحق ونفي الحرمة.

قد يكون التعويل على عراق مضطرب يدرء عن المحيط المجاور تبعات نجاح نموذجه السياسي الديمقراطي القادم ممكناً في مرحلة سابقة على اعتبار أن العراق سيكون قاعدة ينطلق منها مشروع شرق أوسط جديد ترسمه الولايات المتحدة، ولكن هذا التعويل لم يكن يمنع من فتح قوسين للتفكير في العلاقة مع العراق ـ الدولة والمجتمع وبعيداً عن المشاريع السياسية، سيما وأن بقاء العراق مضطربh لن يدوم طويلاً، فضلاً عن أن إضطرابه لن يحول دون انتقال تأثيراته على دول الجوار، مع التذكير بأن خيار نقل المعركة الى داخل الدول المجاورة المتورطة في حوادث العنف في العراق ظل قائماً بل وراجحاً وقد عبّر عنه صراحة أكثر من مسؤول عراقي رفيع المستوى بمن فيهم رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

إن قرار أعضاء الحكومة الانتقالية في العراق القاضي بمعارضة مشاركة قوات عسكرية من دول الجوار في حفظ الامن والاستقرار داخل العراق هو قرار يحمل دلالة ورسالة، فهؤلاء يدركون بأن دول الجوار تشارك عملياً في تفتيت الوحدة الداخلية واضطراب الاوضاع الامنية، ولدى أجهزة الأمن العراقية من الوثائق الدامغة ما يثبت تورط هذه الدول في عمليات تخريب لمنشآت حيوية ونفطية واغتيال شخصيات سياسة ورسمية وتمويل لعمليات تفجير في مناطق مختلفة داخل العراق، وفي نظر هؤلاء المسؤولين فإن دول الجوار تستفيد من وتسعى في الوقت نفسه الى إبقاء دوامة العنف والاختلال الامني لأمد أطول، وبالتالي فإن مشاركة قوات من هذه الدول تعني إضفاء مشروعية على تخريب الوضع الداخلي من قبل هذه الدول

وتسهيل مهام المجموعات التخريبية الداخلية.

يلزم القول بأن الاستثمار السياسي في العراق في الفترة الراهنة خيار استراتيجي، كما أن العمل الدبلوماسي يظل لعبة اتفاقية في المقام الأول، ولابد من رصد وحشد العناصر المشتركة في هذا العمل الشاق. إن التاريخ الحالي في العراق ليس بالتأكيد لصالح بناء علاقة صلبة وراسخة الجذور مع العراق، لأنه تاريخ مليء بضروب المكر والهدم خلف الكواليس والمشاحنات والمكائد والمناورات. إن هذه العناصر تحذّر من تفاقم التوتر في العلاقة أكثر مما تزرع اطمئناناً وثقة في الطرف الآخر فيها، أي العراقي.

إن المنتصر الحقيقي هو الذي يقترف القدر الأدنى من الاخطاء، أي الذي كان الافضل في استغلال فرص النجاح وتفادي الاخطاء قبل وقوعها وتصحيحها فور وقوعها، وأن العراق في الوقت الراهن تحوّل الى ساحة اختبار الكفاءات السياسية والدبلوماسية للدول، وحتى الآن تبدو ايران رغم قصر تجربتها الدبلوماسية والسياسة الأخيرة الطرف الأقدر على ادارة اللعبة بذكاء بالغ، بالمقارنة مع دول عديدة دخلت العراق عبر اطراف داخلية أو خارجية وحملت اليه مشاريع سياسية من نوع ما ولكنها ذات أبعاد خارجية متعارضة مع مصالح الشعب العراقي.

إن كل الذين تورّطوا في مستنقع العنف داخل العراق أو شاركوا في الحرب الاهلية الداخلية سوف يكتووا بنار هذه الحرب، وقد تتسبب الاخيرة في ضياعهم لأنهم يشاركون فيها دون حسابات دقيقة لقواهم الحقيقية ولا لقوة استراتيجياتهم العسكرية. إن الخطأ السياسي لاشك قاتل وخصوصاً حين تكون اللعبة مصبوغة بالدم، ولذلك فإن ثمة خيارات انتحارية تقدم عليها بعض الدول دون وعي بنتائجها الكارثية، وإن هناك مواقف تاريخية منتظرة من أجل تصحيح الخطأ القائم وتقليل وقوع فرصة الخطأ القادم، وهذا يتطلب انضاج استراتيجية واضحة في العلاقة مع الدولة العراقية الجديدة، تقوم على الكف عن وهم الذات وخداعها بأن التاريخ قابل لأن يطوى سريعاً وتنسى حوادثه وبالتالي فإن البدء في العلاقة مع الدولة الجديدة من هذه نقطة سيكون كالبدء من أي نقطة اخرى. يجب أن ننقطع عن خداع انفسنا وتضليلها بفكرة واهمة من هذا القبيل، فالتاريخ الذي يطوى هو التاريخ الذي يكون فيه اختلال ميزان القوى شديداً وهو اختلال غير قابل للدوام، وخصوصاً في ظروف اقليمية ودولية كالتي نشهدها الآن. وهذا يتطلب ان نعي الاخطار المستمرة لضروب التوتر والعنف في العراق لأن انعكاساتها على المديين القريب والبعيد لا تبعث على الاطمئنان بأي حال، ويجب أن توضع هذه الاخطار في سياقها الموضوعي والتاريخي.

إن الشرط الجوهري في العلاقات القادمة مع الدولة العراقية هو محو الصورة النمطية عنه، مع التشديد هنا على أن الأمر لا يدور فحسب حول تهديم الصورة من أجل تشكيل صورة بديلة، بل الأمر يدور محوّرياً حول معالجة الاخطاء القاتلة التي وقعت في تجربة العلاقة مع النظام البائد. إن الطابع الايديولوجي الذي يصبغ رؤية العلاقة القادمة مع العراق ـ الدولة والمجتمع لن تؤدي سوى الى اقتفاء السيرة الغابرة، أي وقف المعركة ضد الخطأ والوهم، وبالتالي إعادة العمل بشروط ورؤية قديمة تقوم على فهم ناقص لمكونات المعادلة الجديدة التي تعكسها الحكومة العراقية الانتقالية كتمظهر للتعدية الاجتماعية والفكرية.

إن وعي مثل هذا الموقف الجديد يقودنا الى التنبّه الدائم ضد مؤثرات صناعة الرؤى والمواقف السياسية المتصلة بخاصة في مجال العلاقات الدبلوماسية، وفي الواقع تصبح أخطاء السياسة في هذا المجال عوامل معيقة قد تؤدي في نهاية المطاف الى حصار الدولة جزئياً أو كلياً. إن خسارة الدولة في مجال علاقاتها الدبلوماسية لا تقل عن خسارتها في مجال حفظ الامن والاستقرار الداخلي، لا لأن الاخير مستند فحسب على متانة العلاقات الدبلوماسية بين الدول وكثافة العمل الدبلوماسي لدولة ما، ولكن هذا الدور يشكّل احدى ضمانات عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ويدرء عنها مؤامرات الخارج.

أمام حكومة بلادنا فرصة الآن لابرام صفقة مصالحة مع العراق ـ المجتمع والدولة، من أجل تدشين مرحلة جديدة في العلاقة التاريخية مع هذا الجار القوي. إن حملات المساعدة التي تصل الى العراق مازالت مقتصرة على بعض المناطق والفئات، فيما لا تزال صورة حكومة بلادنا لدى الاغلبية تصنعها تفجيرات النجف وكربلاء وبغداد.

لاشك أن الفعل الدبلوماسي يستهدف غايات محددة ويستعمل وسائل مناسبة لتحقيقها، وقد قيل بأن هناك دولاً تجني قليلاً من عملها الدبلوماسي بسبب افتقارها الى استراتيجية دبلوماسية واضحة قادرة على تحقيق أهداف واضحة ومحددة، ويبدو ذلك واضحاً في أوقات المحن التي تواجه هذه الدول حيث تلجأ الاخيرة الى رصيدها الدبلوماسي من أجل إعانتها على المواجهة وتحمّل الاعباء. لقد شعرت ليبيا عام ١٩٩٢ بخيبة أمل كبيرة عقب إكتشافها بأن ما أنفقته من مليارات الدولارات من أجل بناء جبهة حلفاء لها في الخارج، إضطرت عقبها الى وقف فوري لكافة المعونات المالية الخارجية، وهو شعور أصاب بلادنا أيضاً في حرب الخليج الثانية حيث تبيّن ضعف التأييد العربي للموقف السعودي حيال تهديدات النظام العراقي البائد.

ونحن نبدأ، اليوم، في أن نرى كيف يمكن لعلاقة جديدة ان تتشكل مع الحكومة الانتقالية في العراق، لابد أن نفهم استحالات الواقع وتحوّلاته في العراق، ومن أول الاستحالات أن تاريخ العراق الحديث يبدأ الآن بشروط مختلفة ويرفض العودة للوراء، وبالتالي فإن المعادلة القديمة القائمة على احتكار السلطة وحرمان الاغلبية قد تفسخت وتحللت وهناك عناصر جديدة في المعادلة العراقية يجب أن تؤخذ في الحسبان. من جهة ثانية، هناك تحوّلات جديدة في الساحة العراقية وهكذا في الساحتين الاقليمية والدولية، على مستوى نظام الحكم أولاً، بمعنى أن النظام السياسي القادم في العراق سيكون ديمقراطياً تعددياً، وهذا التغيّر سيترك تأثيراً مباشراً على المحيط الاقليمي عموماً وعلى السعودية بوجه خاص.

(التحرير)

مجتمع محبط ويأس من الحكومة

قراءة اتجاهات الرأي العام المحلي

محمد الهويمل

هناك مشاكل ومصاعب في قياس الرأي العام السعودي، كونه مشكلا من عدّة جماعات سكانية مختلفة الثقافة والشعور والموقف. المسألة الثانية أنه لا توجد جهات مختصة ترصد تحولات الرأي العام في المملكة، كما تخلو البلاد من مراكز بحثية متخصصة تراقب التطورات التي تنشأ في المجتمع، ولهذا فإن المملكة هي واحدة من الدول القليلة في العالم التي تعاني من قلة الإحصاءات في شتى المجالات، ويكفي للتدليل على ذلك، أن عدد السكان نفسه غير معلوم، على وجه الدقة، وبالتالي فإن معالجات المشاكل لا تتم وفق الضوابط العلمية، كاحتساب حجم البطالة ومعدلات الجريمة، ومعدل الدخل الفردي، فضلا عما يطرأ من مشكلات في توفير الخدمات. هذه المقالة تحاول البحث فيما هو متوفر من معلومات تستقرئ ظاهرة العنف في المملكة.

في استطلاع جرى بين يوليو ونوفمبر عام ٢٠٠٣ شارك فيه ٧٥ باحثاً غطى مناطق المملكة الثلاث عشرة، وقد بلغت عدد الردود ما يربو على ١٥ ألف منها ٦٢٪ من الذكور و٣٨٪ من الاناث. وكانت موضوعات الاستطلاع تدور حول أربعة محاور أساسية: الاصلاح السياسي، المؤسسة الدينية، تعزيز دور المرأة، الارهاب. هذا الاستطلاع الذي يجرى لأول مرة في السعودية وبصورة علنية قام به نواف عبيد المتخصص في الدراسات الامنية والاستخباراتية ونشره في جريدة انترناشيونال هيرالد تروبيون في الثامن والعشرين من يونيو الماضي.

يزعم معدّو الاستطلاع بأن ٤.٧ ٪ من الذين شملهم الاستطلاع يؤديون قيادة بن لادن، وأن ٤٨.٧٪ لديهم رأي إيجابي في خطابه. وقد فسّر القائمون على الاستطلاع التناقض في الردود وخصوصاً حول الموقف المزدوج من زعيم تنظيم القاعدة بوصفه قائد تحرري يناضل من أجل كرامة العرب والمسلمين من جهة وشخصية تتسم بالدموية والتطرف من جهة ثانية، كما تظهر ذلك صور الضحايا من الابرياء الذين سقطوا منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر وصولاً الى تفجيرات الرياض في نوفمبر ومايو وما تلاها.

النتيجة الاخرى التي يصفها معدّو الاستطلاع بالمدهشة هي تلك المتعلقة بدعم الاصلاح السياسي في المملكة. وبحسب نتائج الاستطلاع فإن نحو ٨٥ ٪ من الذين شملهم الاستطلاع يعتقدون بأن الاصلاح السياسي مفيد للبلاد، وأن أكثر من ٩٠ ٪ يريدون منح المرأة المزيد من الحقوق، وأن ٦٣ ٪ يعتقدون بلزوم السماح لهن بقيادة السيارة.

يعتقد نوّاف عبيد المدير التنفيذي لمشروع تقييم الأمن الوطني السعودي، القائم على عملية الاستطلاع بأن هذه العملية كشفت عن مستوى الثقة التي يضعها السعوديون على المؤسسة الدينية الرسمية أو العلماء. فهناك أقل من ٥٩ ٪ دعمت هذه المؤسسة. وأن أكثر من ٧٩.٦ ٪ يعتبرون البطالة الموضوع الأشد إلحاحاً . وفي الوقت نفسه بحسب عبيد فإن ليس هناك قضية أخرى ـ مثل الفساد، الاصلاح السياسي، التعليم، التطرف الديني ـ تجاوز العشرة بالمئة.

ثمة نقطة أخرى أتى عليها الاستطلاع حسب عبيد وهي انخفاض شعبية أو درجة المقبولية التي يتمتع بها الاصلاحيون الليبراليون حيث كان ١١.٨ ٪ فقط ممن يحملون نظرة ايجابية إزاءهم، وهذا يتعارض مع التأييد الواسع للاصلاح السياسي. وقد أرجع عبيد هذا الفارق الى كون الاصلاحيين الليبراليين هم جهة غير معترف بها في المملكة شعبياً. أما الفارق الآخر حسب زعم عبيد وهو ما يستحق التأمل طويلاً أن (القيادة الحالية قد بذلت جهداً إصلاحياً واسع النطاق)!!. وبحسب تحليل عبيد للفارق الكبير بين تأييد الاصلاح السياسي وانخفاض مستوى التأييد للاصلاحيين (فبينما يدعم السعوديون فكرة الاصلاح، فإنهم كما يبدو يريدونها أن تدار من قبل القيادة الحالية). وقد نقل ما يوحي بتأييده لهذه الفكرة حيث ذكر بأن أحد المشاركين في الاستطلاع قال بأن لديه انتقادات عدة للعائلة المالكة، ولكن لا يعني ذلك بأنه يريد زوالها.

في الواقع ان ثمة عمليات استطلاع أخرى قد جرت وإن لم تقتفي ذات المنهجية والاليات الدقيقة في مثل هذه العمليات، ولكنها بلا شك تقدّم صورة ولو نسبية عن إتجاهات الرأي في السعودية. فمن خلال انتقاء بعض عمليات التصويت التي جرت حول بعض الموضوعات ذات الاهتمام الخاص، والتي رعتها شبكة الاسلام اليوم، يمكن مقارنتها مع ما توصل اليه السيد نواف عبيد من نتائج لقياس اتجاهات الرأي العام في المملكة.

ففي الرد على سؤال حول ما اذا كانت اعمال

العنف في السعودية ستتوقف بعد مقتل عبد العزيز المقرن وقد شارك في العملية ٩١٨١ صوتاً وجاءت النتيجة على النحو التالي: ٣ ٪ يعتقدون بأن اعمال العنف ستتوقف فيما يعتقد ٩٣ ٪ بأن العنف سيستمر، فميا تردد ٥ ٪ في اعطاء اجابة حاسمة. إن هذه النتيجة لا تعكس رغبة المشاركين في استمرار وتيرة العنف فحسب، بل هي تكشف عن إنهيار خطير في الثقة في قدرة الحكومة على إنهاء ظاهرة العنف، وخصوصاً اذا ما تذكرنا بأن المشاركين في عملية التصويت هم من الناس القريبين من التيار الديني السلفي، ولربما تربطهم بجماعات العنف علاقات من نوع ما.

إن نتيجة التصويت بالدلالة التي يحملها فيما يرتبط بموضوع الثقة في الحكومة يتناقض مع ما اقترحه عبيد حول تعويل غالبية المشاركين في التصويت على القيادة السياسية في البلاد في ادارة عملية الاصلاح.

ثمة عمليتان أخريان، من بين عمليات تصويت عديدة يقوم بها الموقع المذكور، تكشفان عن موقف الرأي العام السعودي من الخطوات الاصلاحية الشكلية التي رعتها القيادة السياسية. فقد جاءت نتائج التصويت الذي شارك فيه ٥٥٦٥ صوتاً حول المؤمّل من جولات الحوار الوطني الثلاث وما اذا كانت ستخرج بنتائج عملية ملموسة في المجتمع السعودي على النحو التالي: ٢.٠ ٪ أجاب بنعم فيما أجاب ٩٤.٠ ٪ بـ لا

من جهة ثانية، شارك ٤٠٠٥ في التصويت على مستقبل الخطاب الوسطي في السعودية بعد الأحداث الأخيرة وأجاب ٩٨ ٪ من المشاركين بأنه محبط فيما اكتفى ٢.٠ ٪ بالاجابة بـ (لا أدري).

تطمين قبل انفراط العقد

عقد إثنان من أمراء العائلة المالكة لقاءً في إحدى الصالات بجدة مع ممثلين لمجتمع الوافدين في المملكة من أجل مناقشة المخاوف الامنية بعد شهرين من الهجمات المسلّحة التي أدت الى مقتل نحو ٣٠ أجنبياً.

وبحسب مشاركين فإن اللقاء ضم نحو ٥٠ دبلوماسياً ومديراً في شركات أجنبية بحضور كل من الامير سعود الفيصل وزير الخارجية والامير محمد بن نايف نائب وزير الداخلية والمسؤول الأول عن مكافحة الارهاب في الوزارة، وقد اتسم اللقاء بالدبلوماسية أكثر من مقاربة مباشرة للتهديد الأمني الذي يتعرض له الاجانب في المملكة. وبحسب مسؤول اداري في المدرسة الدولية الاميركية في جدة السيدة جورجين ويد (أعتقد بأن الخطوة كانت رائعة ولكن جرى التقليل من شأن خطورة المشكلة لدى الحضور) وقد لاحظت بأن عدداً من كبار المدراء الاميركيين الكبار لم يخبروا الامراء بأن شركاتهم قد أصدرت أمراً لعوائل الموظفين بمغادرة البلاد.

وفي مؤتمر صحافي قصير بعد جلسة الاحد، والذي استغرق مدة ساعتين قال السفير الاميركي جيمس أوبرويتر بأن الموضوعات تشتمل على حاجة ملحة لتدريب أفضل وتجهيز لقوات الامن السعودية، ونظام أمني أفضل في بعض المجمعات، والمزيد من المعلومات من قبل وزارة الداخلية حول التهديدات والهجمات، وهكذا تزويد الوافدين الاجانب بوسيلة ما للاتصال بقوى الامن السعودية بصورة مباشرة في الحالات الطارئة.

ويقول السفير الأميركي بأن الكثير من الوافدين سيبقون ويريدون البقاء ولكنهم قلقون حيال أمنهم، وقلقون إزاء الكفاءة النوعية لحياتهم. ولكن هناك من قال بأن رؤوساء الشركات، في ظل فرصة نادرة مع الاميرين للاعراب عن ملاحظاتهم النقدية والمظالم التي يشعرون بها، استغلوا اللقاء لتسليط الضوء على المشاكل الأقل أهمية مثل العقبات البيروقراطية المتبعة في الحصول على فيز العمل لموظفي الشركات.

واحدة من الموضوعات التي جرى التداول فيها كانت تدور حول ما اذا كان بالامكان وجود حرس مسلّحين داخل المجمعات السكنية المغلقة حيث يقطن عشرات الآلاف من الغربيين، والتي اختارتها الجماعات المسلّحة باعتبارها أهدافاً لعملياتهم العسكرية. وكان الامير نايف قد صرّح عقب سلسلة الهجمات التي تعرض لها الاجانب في الرياض مؤخراً بأنه سيسمح للوافدين من بلدان أجنبية في الحصول على رخص حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم حيال هجمات مسلّحة محتملة قد يتعرضون لها.

تيار

المرأة ومؤتمر الحوار الوطني

مضى مؤتمر الحوار الوطني الذي عقد الشهر الماضي دون صخب كبير، رغم حالة الإفتعال التي حاول الإعلام الرسمي ضخّها، وكأنه يريد بعث الحياة في موضوع عولج بشكل ميت.

الحوار الوطني الصحيح يفترض أن يقوم على قاعدة الإصلاحات السياسية، وطرفاه الأساسيان، هما العائلة المالكة ممثلة للحكومة من جهة، والنخبة الوطنية الإصلاحية ممثلة للمجتمع من جهة اخرى، والغرض منه ـ كما يفترض ـ أن يؤسس لعقد إجتماعي جديد بين السلطة والمجتمع.

لكن الأمراء اختطفوا موضوعة (الحوار الوطني) فحولوه لحوار بين النخب الإجتماعية المختلفة ولتبدو الحكومة فيها مجرد منظم للقاء لا طرفاً فيه، وهي لا تستهدف حل مشاكل المجتمع التي هي سياسية في العمق، بل الهدف هو الزعم بأن هناك مسيرة إصلاحية، وكأن مؤتمراً يقام هنا وهناك حدث إصلاحي في مملكة العجائب.

مؤتمرا الحوار السابقين في الرياض ومكة، كان لهما بعض الأهمية رغم الإعتراض على إبعاد السلطة كطرف فيه، وعلى تحجيم الموضوع السياسي، وعلى عدم إلزامية المقررات. في الرياض كانت القيمة ان التقت كل الأطياف الدينية في المملكة. وفي مكة، قدّمت أوراق حول الإصلاح السياسي والثقافي والإقتصادي رغم أن الموضوع يدور حول الغلو والتطرف. وفي كلا المؤتمرين لم تلتزم الحكومة بمقررات المؤتمرين، وبينها المطالبة بالإصلاح السياسي والبدء بالإنتخابات.

المؤتمر الأخير المتعلق بالمرأة، جاء في ظل ظرف عصيب تعيشه الدولة حيث العنف المتفجر في معظم مدنها الرئيسية. كما أنه جاء في ظرف إحباط عام نتج عن قمع الحركة الإصلاحية وإيداع رجالها في السجون، وفي ظل تراجع مشهود له عن كل ما يمت الى الإصلاح بصلة، بل وحتى الى (لفظة الإصلاح) حيث الإصرار من الأمير الذكي نايف على استخدام لفظة (التطوير) بدلا من الإصلاح!

وفي مؤتمر المرأة، لم تعالج القضايا الرئيسية، فعدا ورقة أو ورقتين قدمتا، فإن المساهمات الثقافية جدّ ضحلة ومحدودة، ولم تخرج عن النسق الفكري والمواقف السابقة.

ومن البديهي أن المملكة تعترضها على الدوام قضيتان لا تستطيع الدفاع عنهما: الأولى وتتعلق بانتهاكاتها الصارخة لحقوق المرأة، والثانية انتهاكاتها لحقوق مواطنيها المختلفين مع المذهب الرسمي، وهم أكثرية أهل البلاد، وإن كان التركيز عادة ما يأتي على الشيعة في المنطقة الشرقية. ولأن الحكومة لا تستطيع معالجة الموضوع الإجتماعي عموماً بدون إقتحام البوابة السياسية، فإن مؤتمر حقوق المرأة السعودية مضى دونما فائدة كبيرة، ولا ينتظر أن يغير شيئاً في واقع المرأة في المستقبل القريب.

كل ما أرادته الحكومة من المؤتمرات هو الزعم لحلفائها في الغرب بأنها تمثل بوابة العمل الإصلاحي، وأنها تسير في اتجاهه، فتقوم بتضخيم النتائج التي لا تكاد تذكر.

نظن أن مؤتمرات الحوار الوطني الحكومية قد آن لها أن تتوقف، فقد فقدت ألقها ومصداقيتها وقيمتها.

مهلة الشهر لتنظيم القاعدة

قيادة الامير عبد الله على المحك

عبد المحسن الشهري

ظهر ولي العهد الأمير عبد الله في الثالث والعشرين من يونيو الماضي على شاشة التلفزيون ليعلن عن مبادرة جديدة ولكن ليس في مجال الاصلاح السياسي كما كان مؤمّلاً منه لا أقل قبل الخامس عشر من مايو الماضي، وهو اليوم الذي بدأت وزارة الداخلية بأخذ زمام المبادرة بصورة عملية لمواجهة التيار الاصلاحي الوطني. مبادرة الامير عبد الله هذه المرة تندرج في سياق المبادرة الامنية، حيث قدّم عرضاً للجماعة المسلّحة وهي عبارة عن مهلة شهر للاستسلام أو مواجهة القتل، وقد نقل الامير عبد الله هذه المبادرة بإسم الملك فهد.

إن المبادرة ـ النداء انطوت على ما يشبه تنازل في لغة صارمة وربما تحذيرية، بعد أن واجهت البلاد خلال الشهرين الماضيين اختلالاً أمنياً خطيراً أدى الى اضطراب في القطاع الصناعي، الى حد اضطر معه عدد من الاجانب مغادرة البلاد بسبب المخاوف الأمنية.

اختيار توقيت المبادرة كان ضرورياً للتغطية على المازق الامني الخطير الذي تعيشه البلاد، حيث جاء اعلان المبادرة عقب مقتل قائد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية عبد العزيز المقرن، بالرغم من أن مقتله لم يترك انطباعاً لدى المراقبين بأن الحكومة ستسدل الستار على ظاهرة العنف التي شهدتها البلاد على مدى أكثر من عام، وبالرغم من الانخفاض الملحوظ في عدد الهجمات المسلّحة خصوصاً بعد فترة شهدت حمى هجمات بوتيرة متصلة وشبه يومية خلال الشهرين الماضيين فإن مبادرة القيادة السياسية تأتي في سياق تراجع حاد في ثقة السكان من مواطنين ووافدين في قدرة الحكومة على التعامل مع ظاهرة العنف، حتى أن السفير الاميركي شكك في الكفاءة التدريبية والتجهيزية لقوى الامن التابعة لوزارة الداخلية.

فيما يبدو فإن ولي العهد اختار أن يلعب دوراً ثانوياً هذه المرّة بعد انسحابه من ميدان الاصلاح السياسي الذي طالما قدّم نفسه فيه على أنه فارسه الوحيد. ففي الوقت الذي كان يأمل كثير من الاصلاحيين وفي مقدمتهم عوائل الرموز الاصلاحية الثلاثة المعتقلين بأن يحمل الامير عبد الله مفاجئة سارّة بالافراج عن الرموز واعادة الصورة المأمولة عنه كقائد اصلاحي، فإذا هو ينبري للمشاركة في المشروع الامني عن طريق اعلان مبادرة عفو لأفراد جماعات العنف.

إن هذه المبادرة العلنية تضع نهاية حاسمة لفترة المفاوضات السريّة التي كانت تقوم بها أطراف من العائلة المالكة والمشاركة مع قيادات التنظيم، حيث كانت المحاولات جارية من أجل اقناع افراد التنظيم على نقل عملياتهم الى الساحة العراقية لكثافة وجود المشركين فيها. ومن المعلوم فإن رموزاً دينية سلفية شاركت في الوساطة بين التنظيم الجهادي ووزارة الداخلية وبين هؤلاء الشيخ سفر الحوالي الذي كان له دور مباشر في استسلام وتسليم بعض افراد التنظيم بمن فيهم عثمان العمري الذي كان الحوالي شاهداً على شهادته امام الأمير محمد بن نايف، إضافة الى الشيخ محسن العواجي الذي أفصح أكثر من مرة عن مبادرات قام بها بين التنظيم الجهادي المسلّح والحكومة.

وعلى أية حال، فإن الحوار بين التنظيم ووزارة الداخلية قد شهدت مرحلتين:

الاولى: في بداية نوفمبر ٢٠٠١ حين بدأ السعوديون المهاجرون بالعودة الى ديارهم من أفغانستان بعد أن بدأت القوات الاميركية بغزوها عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وقد استمرت هذه المرحلة حتى نهاية أبريل ٢٠٠٣، حيث كان أفراد من العائلة المالكة وبالخصوص الامير نايف وابنه الامير محمد على اتصال مباشر مع العائدين من تنظيم القاعدة وبمشاركة فاعلة من شخصيات قبلية ودينية معتدلة من أجل إعادة تأهيل العائدين ودمجهم في المجتمع اضافة الى تقديم وظائف لهم في الجهاز الحكومي وهكذا في المؤسسات الدينية.

المرحلة الثانية: بدأت في أبريل ٢٠٠٣ واستمرت نحو أربعة عشر شهراً، حيث دخل وزير الداخلية وابنه الامير محمد بن نايف وأفراد آخرون في العائلة المالكة مثل الامير عبد العزيز بن فهد في حوار مباشر مع قادة القاعدة في الجزيرة العربية من أجل إقناعهم بإستثناء السعودية من قائمة الدول المستهدفة بعمليات القاعدة، وقد انتهت هذه المرحلة بصورة عملية بمقتل عبد العزيز المقرن في الثامن عشر من يونيو الماضي. وبحسب بعض المصادر، فقد كان المقرن أحد الشركاء الرئيسيين في المفاوضات التي كانت تجري بين تنظيم القاعدة والامراء، ولذلك كانت عملية الخبر في التاسع والعشرين من مايو الماضي التي أمر المقرن بتنفيذها هي إحدى العمليات الاستعراضية التي أراد التنظيم إثبات كفاءته القتالية أمام العائلة المالكة وقدرته على نقل المعركة الى العصب الحيوي في

البلاد، أي الصناعة النفطية.

إن موت المقرن يعتبر نهاية عملية للحوار السري الذي كان يدور بين القاعدة والعائلة المالكة، وقد حاولت الأخيرة استغلال الاتصال بالمقرن من أجل وقف حملة الاغتيالات ضد الوافدين الاميركيين في الرياض والتي انتهت بذبح مهندس طائرات أباتشي بول جونسون. تبقى الاشارة هنا الى أن قصة خطف ونحر جونسون مازالت غامضة، حيث تؤكد بعض المصادر عدم ضلوع المقرن شخصياً في خطف جونسون او نحره، وأن الشخصية التي ظهرت في الشريط المصوّر الذي عرض على شاشات التلفزة لم تكن للمقرن رغم العبارة التي حواها الشريط خلال القاء الشخص الملثّم للبيان، وهو شريط أعدّته المجموعة الخاطفة. وبحسب هذه المصادر فإن استعمال إسم المقرن كان لأغراض سياسية حيث سعى للتوسط بين وزارة الداخلية والمجموعة وقد منح وعداً بالسماح له بحرية الحركة طيلة فترة المفاوضات في موضوع جونسون. ولكن بعد أن علم بمقتل الرهينة، قرر المقرن مع إثنين من مساعديه الخروج من البيت ـ الملجأ الى وسط العاصمة لمقابلة الاشخاص الذين يتواصل معهم من أجل معرفة ما جرى في مسعى لتحديد مكان جثة جونسون وتسليمها للسلطات.

وعلى أية حال، فقد أثار خطف جونسون لعدة أيام ثم مقتله بعد عملية مفاوضات عسيرة وأخيراً فاشلة أثار خلافاً داخل العائلة المالكة، وأيضاً في وزارة الداخلية، وفي الاخير حصل أحد الامراء على ضوء أخضر من ولي العهد لوضع حد للدوران في حلقة مفرغة وتنفيذ عملية قتل للمقرن الذي تمت مراقبة تحرّكاته طيلة فترة المفاوضات، مما سهل التعرّف على إحدى المخابىء التي كان يلجأ اليها.

وخلال الخمسة أيام التي تلت عملية اغتيال المقرن، كان بعض الاجنحة المتشددة داخل العائلة المالكة قد بدأوا عقد مناظرة واسعة حول هذا التطور الجديد، والتي انتهت الى اعلان الامير عبد الله المبادرة. ولعل من الملفت للنظر أن قبل استكمال الشهر ـ المهلة التي حددها ولي العهد لأفراد التنظيم من أجل تسليم أنفسهم كانت قوى الامن التابعة لوزارة الداخلية تشن هجمات على مواقع التنظيم وتقتل في أعضائه كما حصل في نهاية شهر يونيو وبداية شهر يوليو، وهذا يخالف فحوى العرض سيما وأن أفراد التنظيم لم يقدموا منذ اعلان الامير عبد الله عن مبادرته بأي هجوم مسلّح، مع أن ذلك لايعني وجود إجماع صلب داخل مجموعات التنظيم الجهادي، كما لا ينفي وجود مجموعات اخرى من خارج هذا التنظيم وتعمل وفق أجندة سياسية وعسكرية مختلفة، وعلى أية حال، فإن ما جرى يكشف جزئياً الخلاف الدائر بين ولي العهد ووزير الداخلية.

في الخمسة الأيام تلك كان ثمة تجاذب داخلي بين الامراء، فقد تحوّل قصر الملك فهد وقصور الأمراء الكبار الى مراكز حوار ساخن من أجل حسم خيارات التعامل مع التنظيم الجهادي. في غضون ذلك قام الامير عبد الله بتقديم طلب للملك فهد بأن يأمر أخوته السديرين بالاصطفاف خلف معركته الحاسمة مع القاعدة. وبالرغم من أن الملك لم يعد من الناحية الذهنية والعملية قادراً على ممارسة دوره كملك أو اصدار الأوامر، فإن الامير عبد الله حاول الحصول على موافقة كبار الأمراء مثل وزير الدفاع الامير سلطان والامير سلمان.

قيادة الامير عبد الله على المحك

ليس هناك ما ينبىء عن طبيعة الاتفاق الذي تم بين الامير عبد الله وأخوته السديريين بخصوص التعاون معه في الحملة من أجل استئصال شأفة القاعدة من البلاد. وعلى أية حال، فهناك ما يشير الى بدء مرحلة جديدة من العلاقة بين العائلة المالكة والقاعدة، وتتميز هذه المرحلة بالتالي:

الاول: نهاية الحوار السري الطويل مع تنظيم القاعدة، والذي كانت تديره وزارة الداخلية وبخاصة الاميرين نايف ومحمد بن نايف.

الثاني: مهلة الشهر التي حددها الامير عبد الله لأفراد التنظيم كيما يسلّموا أنفسهم والتعامل معهم وفق حكم الشريعة. وبالرغم من أن محتويات المهلة لم تتضمن وعداً بتخفيف العقوبة بالرغم من أن أصل البيان ينم عن تنازل من قبل الحكومة، ولكن، على أية حال، فإن ما هو واضح في عرض الامير عبد الله هو تخفيف العقوبة من الاعدام الى السجن لمدد طويلة.

الثالث: مع نهاية المهلة، واصرار التنظيم الجهادي على مواصلة نشاطه المسلّح فإن أحكام الاعدام ستطالهم حال القبض عليهم.

وفيما يبدو فإن الخط المقابل من الامراء ينظرون بعين القلق حيال نجاح مبادرة الامير عبد الله الذي سيؤدي الى إثبات قدرته القيادية بالرغم من الاجماع الصلب داخل العائلة المالكة على تصفية شبكة القاعدة وازالة التهديد التي تواجهه المملكة منذ سنتين.

صدى

التهديد بمحاكمة الإصلاحيين

ليحاكم الإصلاحيون!
لم لا!
ولكن لتكن المحاكمة وفق الأصول والضوابط القانونية!
حين توجّه الحكومة اتهاماتها إليهم، عليها أن تبيّن أين اخترق الإصلاحيون المعتقلون القانون.
فإذا كانت تعتبر كتابة العرائض الى المسؤولين والمطالبة بالحقوق المدنية وجمع التوقيعات خلافاً للقانون، فلتظهر أي نصّ تعتمد عليه، وأيّ شريعة تعترف بها، دينية أو نظامية. وإذا لم يكن هناك نصّ يمنع من ذلك، فبإمكانها فيما بعد أن تضع قانونها الذي تريده، وتقول لمواطنيها بأنه لا يجوز التوقيع على العرائض ولا إرسالها ولا المطالبة بأمور سياسية!
حينها سنفهم الحلال والحرام من وجهة نظر العائلة المالكة! حتى وإن كان في واقع الحال مخالفاً للعقل والمنطق والشرع.
وحين تزمع الحكومة إقامة محكمتها الخاصة بها، فلتتأكد مسبقاً بأن تكون (علنية) وهذا خط فاصل بين صدقها وكذبها، وبين استقلال قضائها من عدمه.
ليحاكم الإصلاحيون محاكمة علنية وبحضور المحامين المحليين، إن كانت الحكومة وقضاتها لا يريدون محامين أجانب!
نحن متأكدون، أن مجرد وجود محكمة علنيّة كفيل بإبطال مفعول مزاعم وزارة الداخلية ووزيرها المستبدّ.
لقد خشي بعض الإصلاحيين ممن لم يعتقلوا بعد، بأن تدبّر المحاكمة بليل، وتصدر الأحكام من السلطة التنفيذية بالسرعة دونما مراعاة لحقوق المسجونين.
ومع هذا، لو فعلت الحكومة كل ما تريد، فإنها لن تقنعنا بسوى أنها مجرد حكومة مستبدة طاغية لا تعير اهتماماً لا لقانون ولا لشرع.
حتى الآن لم تعلن الحكومة اتهاماتها على الملأ، وهذا ما نتمنّى أن تفعله.
نريد أن نعرف لماذا اعتقل الإصلاحيون؟ وعلى أية خلفية قانونية جرى الإعتقال؟
ولماذا مازالوا حتى الآن في السجون دون تقديمهم لمحكمة عادلة رغم مضي أربعة اشهر على اعتقالهم، ووفق أية قانون تمّ تمديد هذه الإعتقالات؟
لتتهمهم الحكومة، وتحاكمهم، أو فلتطلق سراحهم، وتعتذر إليهم!
أيعقل أن تعتذر حكومة خادم الحرمين الشريفين، ووزير داخليتها الأمير الجهبذ نايف بن عبد العزيز؟!
أيعقل أن القبضة الحديدية تبحث أو حتى تهتم بقضاء مستقل وبمرافعات قانونية؟
أيعقل أن من يرى نفسه مالكاً للبلاد والعباد، يتنازل فيقف الى جانب خصمه محترماً قضاءَ عوّدنا الحكم وفق رغبة الحاكم؟
أيعقل أن يخطئ رجل الأمن الأول! ويصبح متهماً بدل أن يتهم هو من يدلّه على طريق الصلاح والإصلاح؟!
مملكة القانون لم تخلق بعد إلا في أذهان السذج!
وسننتظر ما يحمل لنا قضاء آل سعود المستقل من مفاجآت!

هل ينجح خيار الاحتواء؟

القاعدة تستدرج الحكومة الى حرب الشرعية

عبد الله الراشد

لقد شنّ التنظيم الجهادي في الجزيرة العربية التابع علينا للقاعدة حرباً متعددة الجبهات داخل السعودية، وقد بات هذا التنظيم يحمل أهدافاً استراتيجية متوسطة المدى وبعيدة المدى وصولاً الى السيطرة النهائية على واحدة من أكبر الدولة المنتجة للنفط في العالم، ولهذا السبب فإن مقتل او اعتقال او استسلام شخص أو عدة اشخاص لن يضع حدّاً نهائياً لتنظيم بات يرتبط عضوياً بالشبكة الدولية الأم المعروفة بإسم القاعدة التي يمثل فيها العنصر السعودي جزءا أساسياً من الكتلة البشرية في الشبكة.

إن الحرب مهما كانت النتائج على الارض مستمرة، وأن تكتيكات القاعدة باتت واضحة للغاية، بقتل واختطاف الغربيين والتي باتت حدثاً عادياً، وأن مجرد توقّفها مؤقتاً لا يعني نهاية حاسمة أو انتصار للحكومة في حربها ضد العنف.

قد تكون الاهداف الاستراتيجية لدى القاعدة غامضة حتى الآن، ولكن بالتأكيد فإن السعودية تمثل بالنسبة للقاعدة ولكثيرين البيضة الذهبية التي تستحق العناء للحصول عليها. فمن النواحي الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية فإن السعودية تمثل المنطقة المناسبة لطموح وتوجّه القاعدة. فالمملكة تعتبر دون ريب غنيّة، ومازالت قادرة على التأثير في عمليات تزويد النفط العالمي، وهكذا السياسات العالمية، وأنها ـ أي المملكة تعتبر دينياً واجتماعياً وهابية، وأنها بدرجة صارمة ومستقلة تعتبر دولة قبلية، وهي في كل الاحوال المركز الروحي للقاعدة.

لقد بات الهدف النهائي للقاعدة معروفاً ويتمثل ببساطة في السيطرة الكاملة على المملكة، إذ تأمل هذه الشبكة في بناء امبراطورية فوق قومية، أي دولة الامة الاسلامية، التي تكون السعودية مركزها والقلب النابض فيها، باعتبارها الحاضنة للمدينتين المقدّستين مكة المكرمة والمدينة المنورة، اضافة الى كونها أكبر مصدر للنفط في العالم. إن بناء دولة اسلامية تكون فيها الجزيرة العربية مركز السلطة السيادية ستضطلع بدور القائد السياسي والديني للعالم الاسلامي.

السباق نحو الفوز بالمشروعية

إن إنجاز هذا الهدف يتطلب من القاعدة اضعاف خصومها في الحكومة أولاً، وهناك عدة أهداف متوسطة المدى من أجل تحجيم أو تشديد الخناق على العائلة المالكة، أولاً: توتير العلاقة بين الولايات المتحدة والعائلة المالكة، وثانياً: تقويض السلطة السياسية لآل سعود، ثالثاً: تدمير المصداقية الدينية للعائلة المالكة.

إن توتير العلاقة مع واشنطن سيقلّص دون شك خيارات الحكومة السعودية في السياسة الخارجية، ويخفّض قدرتها على مقاومة التدخل الخارجي. وحين تفقد واشنطن ثقتها في الحكومة السعودية، فإنها من الطبيعي ستقوم بفرض ضغوط كثيفة على الرياض من أجل زيادة درجة التعاون في الحرب على الارهاب، ولا ننسى الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها أفراد العائلة المالكة في الولايات المتحدة والتي يمكن أن تتوقف بصورة فجائية ومضّرة بفعل اختلال العلاقة حال وقوع ما يعكّر صفو هذه العلاقة.

إن تقويض الامتيازات السياسية السعودية سواء في الداخل أو الخارج سيكون أشبه بخسارة مهينة للعائلة المالكة، وسيترك أصداء سلبية في طول البلاد وعرضها، كما سيؤدي في نفس الاتجاه الى ارتكاس ثقة المواطن في العائلة المالكة ودعمها. ومن الطبيعي أن يؤدي فقدان الثقة في قدرة العائلة المالكة وحقها في الحكم الى تحدي مباشر لمشروعيتها. ولقد نجحت القاعدة في نقد وبصورة مكشوفة المصداقية السياسية والدينية للنظام، واصماً

نقل عن عبد العزيز المقرن الذي لقي حتفه في الرياض في شهر يونيو الماضي بأنه كان وراء منع قرار البدء بحملة اغتيالات ضد أفراد العائلة المالكة، بعكس القائد الجديد لتنظيم القاعدة صالح العوفي الذي وضع على كاهله مهمة تصفية أعضاء العائلة المالكة ورفض تشتيت الجهد في عمليات متنوعة فضلاً عن نقل جزء من العمليات خارج الحدود وخصوصاً الى العراق، بالرغم من الدعوات المتكررة العلنية والسريّة التي وجهت الى التنظيم، من قبل جهات دينية وسياسية في البلاد.

إياها بالسلولية والنفاق والفساد.

هناك قلق متزايد حول جدارة العائلة المالكة في الحكم، فالمأزق السياسي الحالي والذي غذته الهجمات المتواصلة ضد الغربيين وتفجير المجمعات السكنية، يثير مخاوف من حدوث فوضى سياسية. وهذا يلفت الى أن الفكر السياسي الاسلامي يشدد تقليدياً على تفضيل سلطان غشوم على الفتنة. ولربما تضع الجماعة المسلحة المرتبطة بالقاعدة في قائمة أهدافها خلق فوضى سياسية عارمة من أجل إثبات معادلة أخرى تسمح بتجاوز التقليد الديني، أي إثبات بأن السلطان الغشوم غير قادر على درء الفتنة.

إن الهجوم الثاني على مصداقية النظام يتمركز حول المشروعية الدينية، ولعل من المفاجئات المثيرة للدهشة هو ما تكشف عنه استطلاعات الرأي التي تقوم بها شبكة (الاسلام اليوم - Islamtoday.net)، والتي تشي بتراجع مصداقية وشعبية العلماء التقليديين المرتبطين بالحكومة لصالح الجماعات المسلّحة.

ففي سؤال وجهه الموقع حول الاشارات المنبعثة من قرار الجماعة المسلّحة على قتل الرهينة جونسون وعدم اكتراث أفراد الجماعة لنداءات العلماء وطلاب العلم بوقف قرار القتل، وجاءت النتيجة على النحو التالي: ٤ بالمئة من المشاركين في التصويت يعتقدون بأن منطلقات المختطفين ليست شرعية، فيما صوّت ٩١ بالمئة على أن منطلقات العلماء ليست شرعية. إن واحدة من أهم الدلالات التي تحملها هذه النتيجة أن التحصينات الدينية التي ظلت توفّر للنظام السياسي غطاء شرعياً باتت غير قابلة للصمود، بل هي عرضة للزعزعة العنيفة، فالجماعات المسلّحة قد مزقّت ستار المشروعية المضفى ليس على العائلة المالكة بل وسلبت من العلماء قدراً كبيراً من الزخم الروحي والديني بحيث لم يعودوا قادرين على كسر الجماعات المسلّحة بمجرد احتفاظهم بمواقع متقدمة في النظام المراتبي الديني المفروض من الحكومة. في الحقيقة، نجحت هذه الجماعات في أن تهدد القلعة الحصينة التي تحمي المؤسسة السياسية من خلال الكشف عن تناقضاتها، عبر اللجوء الى نفس المدّعيات الدينية التقليدية التي تتحدث عن وجود المشركين في جزيرة العرب، وتمكين النصارى من خيرات المسلمين وغيرها، وهي تمثل إحدى الشعارات المحرّضة على محاربة الدولة والاجانب معاً.

إن ما يحظى به اسامة بن لادن زعيم شبكة تنظيم القاعدة من دعم واسع داخل المملكة وخصوصاً داخل المجتمع الديني السلفي هو تبنيه لنفس الخطاب الديني التقليدي الذي تربت عليه الاجيال السلفية المتعاقبة، فكثير من أتباعه قد جاءوا من القصيم، وهي قاعدة ومركز كثير من العلماء الوهابيين البارزين، وهو بهذا يخوض معركة المشروعية في داخل المركز الذي تستمد منه العائلة المالكة مشروعيتها الدينية. فالقائد الديني البارز للبلاد، أي المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، قد اضطر مؤخراً على تبرير الفتاوى الدينية الصادرة ضد اتهامات حول النفوذ السياسي المتزايد من قبل الحكومة.

إن إتهام الحكومة بالسماح للشؤون السياسية بأن يكون لها تأثير على الموضوعات الدينية يعتبر إتهاماً خطيراً وخصوصاً في بلد مازال يدعّي حكامه بأنهم يسيرون على هدي الشريعة وفي ضوء أحكامها. ومن المعلوم دينياً فإن الفكر السياسي الاسلامي، بما فيه الفكر الوهابي يشدد على أن السياسة يجب أن تكون في خدمة الدين، وفي الحقيقة، فإن الفكر السياسي الاسلامي لا يضع مائزاً بين الحكم الديني والحكم والسياسي.

وتلتزم المدرسة الوهابية بموقف راديكالي في هذا الصدد، حيث ترى بأن السياسة باعتبارها مجالاً شرعياً خاصة بالقيادة الروحية والطبقة الدينية الورعة. ومن خلال تحدي مصداقية المؤسسة الدينية فإن الجماعات المعارضة بما فيها المسلّحة تفرض تحدّياً كبيراً لمشروعية ليس الحكومة فحسب بل والقيادة الدينية العليا في البلاد.

إن سيطرة الجماعات المسلّحة على المملكة قد لا يعني بالضرورة إسقاط العائلة المالكة (لا أقل في المرحلة الحالية) أو حتى التدمير المباشر للبنية النفطية للبلاد أو حتى تعطيل صادرات البترول. فالمملكة كما هو واضح تبدو ذات قيمة أكبر باحتفاظها بالقطاع النفطي، مع تركيز التنظيم الجهادي على إضعاف النظام وسوق الغربيين الى خارج الجزيرة العربية لأمد منظور.

وفي هذا السياق يمكن الزعم بأن تنظيم القاعدة لا يريد إشعال فتيل غزو أميركي على المملكة من خلال شن حملات عسكرية استفزازية تؤدي الى احداث اضطرابات واسعة في الاقتصاد العالمي أو لها تداعيات سياسية خطيرة مثل ثورة واسعة النطاق أو تصديع بنية الدولة والتي ستؤدي الى تقليص المدى السياسي للرياض. واذا ما عثرت على جناح متعاون أو قاعدة دعم داخل العائلة المالكة، فإن النظام حينذاك قد يبقى لا أقل بالاسم وحتى وإن تغيّر التوجّه السياسي للرياض.

وقد تكون هناك أسباب قصيرة المدى تجعل من إزالة العائلة المالكة بصورة كاملة غير واردة في أجندة الجماعات المسلّحة. إن السبب المباشر قد يكون المال، لأن القاعدة اعتمدت طويلاً في تمويلها على المملكة، وهناك إشاعات مستمرة بأن بعض أفراد العائلة المالكة قدّم دعماً مالياً وسياسياً للجماعات المسلّحة. وبحسب تقارير صادرة عن وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية فإن القاعدة أنفقت ما يبلغ نحو ٣٠ مليون دولاراً سنوياً من أجل تمويل عملياتها، وبحسب الهيئة الاميركية الخاصة بالتحقيق في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فإنها انتهت الى أن معظم هذا المبلغ جاء من متبرعين مشبوهين وغير مشبوهين، وبصورة رئيسية في دول الخليج، وبخاصة السعودية، وقد تمّ تمرير هذا المبالغ عبر الجمعيات الخيرية.

لقد قامت الحكومة بتقصي نشاطات الجمعيات الخيرية والتحقيق فيها كطريقة من أجل وقف الدعم المالي الذي يصل الى تنظيم القاعدة. فقد فرضت سيطرتها على مؤسسة الحرمين وهي الجمعية الخيرية السعودية الدولية التي ربطتها الحكومة الاميركية بتنظيم القاعدة.

ومهما يكن فإن الجماعات المسلّحة المرتبطة بالقاعدة تظل في مسيس الحاجة لتدفق المال من أجل تسيير عملياتها وتحقيق أهدافها المعلنة وغير المعلنة، وهذا يعني بأنها لن تسعى الى ما يؤدي الى تقويض حلفائها ـ المتبرعين في المملكة أو موراد الدخل الرئيسية. وحسب بعض المصادر فإن هناك كثيراً من المتبرعين الشعبيين الذين يرغبون في إيصال المعونات والمساعدات للجماعات السلفية المناهضة للعائلة المالكة سواء في الداخل او الخارج.

القاعدة والاخوان: أوجه الشبه

يذهب بعض المراقبين الى الاعتقاد بأن

المرحلة القادمة من المواجهة بين الجماعات السلفيّة المسلّحة والحكومة قد تؤول الى ثورة كبرى في المملكة، وتلفت نشاطات التنظيم السلفي الجهادي المرتبط بالقاعدة الى بعض أوجه الشبه مع حركة الاخوان التي تأسست عام ١٩١١، كقوة عسكرية شكّلها ابن سعود كيما تتولى مهمة فتح المناطق والحاقها بمشروع دولة ابن سعود.

في عام ١٩٠٢ عاد عبد العزيز بن سعود من منفاه في الكويت واحتل الرياض وأجزاء كبيرة من نجد، وقام بتشكيل جيش عرف بإسم الاخوان مؤلف من قبائل بدوية عدة بغرض إحتلال حائل والحجاز واجزاء أخرى من المناطق التي تعرف الان بإسم المملكة، وفي عام ١٩١٣ احتلت قوات ابن سعود الاحساء او المنطقة الشرقية الغنية بالنفط.

وفي عام ١٩١٧، وبمساعدة من الاخوان البدو، زحف إبن سعود باتجاه حائل، مركز قيادة قبيلة الرشيد المنافسة في شمال الجزيرة العربية، وفي نهاية المطاف قام بفرض السيطرة عليها وضمها الى مملكته.

وفي عام ١٩٢٦ قام ابن سعود بإزاحة شريف مكة الحسين بن علي، وفرض سيطرته على الجزء الغربي من الجزيرة العربية، المعروفة بإسم الحجاز. ولكن الطموح الامبراطوري لابن سعود مالبث ان توقف بعد ذلك. وقد نصّبت بريطانيا أبناء الشريف حسين على العرش في كل من العراق والاردن وأبرمت صفقة مع الرياض تقضي بمنع شن اي غارات ضد هذه المناطق.

وبعد بلوغ التمدد المناطقي حدوده النهائية أو المقررة، تحرك ابن سعود من أجل إخماد نوازع الغزو في جيش الاخوان وقرر توطين البدو. وقد توقع البدو الحصول على غنائم من انتصارات الحجاز وحائل وأرادوا مواصلة الغارات على العراق بدلاً من الاستقرار والتوطّن.

وقد توقع إثنان من قادة الاخوان الحصول على مناصب حكومية هامة بعد استكمال مشروع اقامة الدولة الا أنه جرى استبعادهما، بل تمرّداً على ابن سعود وشرعا في مقاومة حكمه في الرياض. فقد طمح ابن بجاد القائد الرئيسي للأخوان لتولي منصب القائد العسكري بعد توحيد المملكة واستتبابها، ولكنه بدلاً عن ذلك تم طرده. وكان ابن سعود يخشى أن يشكل ابن بجاد وفيصل الدويش القائد الاخواني الآخر أن يفرضا تهديداً لحكمه، الامر الذي أثار غضبهما لاحساسهما بالخديعة وخصوصاً بعد الانتهاء من احتلال الحجاز، حيث اكتشفا بأن مشروع الجهاد قد تم استكماله، وأنهما لم يعد لهما مكان لا في سوح الحرب ولا في الجهاز الاداري الجديد للدولة، فقررا ان يخوضا الخيار الصعب، وفي عام ١٩٢٩ قاد الاخوان ثورة غير ناجحة ضد نظام ابن سعود.

وهناك عدد من المشتركات بين هجمات القاعدة الجارية وإنتفاضة الاخوان عام ١٩٢٩، فمثل ابن بجاد، فإن أسامة بن لادن كان يطمح للحصول على منصب عسكري رفيع عقب عودته من أفغانستان بعد هزيمة السوفييت. وبدلاً من ذلك فقد تم تجاهله بل ورفض السماح له بتشكيل جيش لمقاومة أي غزو محتمل تتعرض له البلاد، وخصوصاً بعد قيام قوات صدام حسين بغزو الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، ولعل قرار الاستبعاد كان ذكياً من قبل الحكومة التي كانت تدرك تماماً التنشئة العقائدية لجيش يقوده اسامة بن لادن، حيث سيفتح الباب امام احتمالات وقوع أشكال من العصيان المسلّح داخل المؤسسة العسكرية التي سينتمي اليها جيش يقوده اسامة بن لادن، مع استذكار الطموحات الامبراطورية التي يحملها مشروع الجهاد الدولي في تنظيم القاعدة.

اتهم الاخوان إبن سعود بالتعامل مع الكفار، بالنظر الى العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وبريطانيا، تماما كما هو الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة الذي استنكر تعامل الحكومة السعودية مع الكفار، أي الأميركيين والغربيين بصورة عامة.

ولكن.. هناك ثمة افتراق خطير بين الاخوان وتنظيم القاعدة عند الهدف المنشود لدى كل منهما، فبالرغم من أن الجنسية السعودية لم تكن قائمة حينذاك، فإن نظام التحالف القبلي الضمني ساد وأن الاخوان هاجموا بصورة متعمدة قبائل كانت موالية لابن سعود.

الاصطدام مع النظام: مرحلة منتظرة

لم تسلك القاعدة هذا الطريق على الأقل حتى الآن، ولكن عقب تطهير الاراضي المقدسة من الكفار، فإن الحركة لديها الالآف من المسلحين الراديكاليين المتحمسين للقيام بعمل ما. فقد وجّهت القاعدة مراراً وبصورة واضحة اتهاماً للنظام السعودي بالفساد والنفاق وليس من البساطة بمكان ان يتم تغيير هذا الموقف الاتهامي فور خروج الاجانب والاميركيين من البلاد. في الواقع، إن أفراد هذه الحركة قد قاموا فعلياً بالهجوم على مسؤولين أمنيين سعوديين ومباني حكومية (مبنى إدارة الامن العام مثالاً).

إن الحرب الحالية هي من نوع صراع العصابات ضد هجمات مسلّحين تستهدف الغربيين، وستشهد المرحلة القادمة، على أية حال، تحوّلاً من نوع ما وبخاصة اذا ما قرر القائد الجديد للتنظيم صالح العوفي توجيه جزء من عمليات التنظيم ضد أفراد العائلة المالكة، أي أن التنظيم سيوّجه الصراع وبصورة مباشرة ضد السلطات السعودية، وقد يسعى التنظيم لاعداد نفسه عملياً بوصفه بديلاً سياسياً حيوياً ومشروعاً.

فمن المعلوم أن القاعدة ترسي أساساً لنظام جديد، ويلفت شريط صوتي تم بثه في يناير الماضي لابن لادن دعى فيه الى تأسيس قيادة سياسية ودينية شرعية للحلول مكان الحكومات العربية الفاسدة القائمة حالياً. وقال بأن الناس المخلصين الذين يولون إهتماماً بهذا الوضع مثل العلماء، القيادات المطاعة بين الناس، والشخصيات المهمة، والوجهاء، والتجار يجب أن يجتمعوا ويلتقوا في مكان آمن بعيد عن ظل الانظمة الاستبدادية وتشكيل مجلس الحل والعقد من أجل ملء الفراغ الحاصل بسبب النقض الديني من قبل هذه الانظمة وعقمها الفكري.

إن دلالة هذه الدعوة في جزء منها على الأقل تفيد بأن النظام السياسي في السعودية فاسد وأن ثمة قيادة جديدة يجب أن تحل مكان هذا النظام.

إن النظام السعودي يدرك تماماً بأن حرب العصابات ضد الغربيين هي ليست سوى مرحلة أولى أو بالاحرى وجه من وجوه هذه الحرب، وأن العدّ التنازلي للصدام بين التنظيم الجهادي والحكومة السعودية بات مؤكداً وأن المسألة ليست أكثر من مجرد وقت.

الرد على العفو

بعد نحو أسبوع على دعوة الامير عبد الله الجماعات المسلّحة للاستسلام وتسليم أنفسهم لأجهزة الأمن، لم يستجب لهذا النداء من بين الاسماء الواردة في قائمة الـ ٢٦، سوى عثمان العمري. وهذه الدعوة جاءت في سياق محاولة الحكومة من أجل التوصل الى تسوية سلمية بعد أن بدأ تأثير هجمات هذه الجماعات كارثياً الامر الذي أدى الى إحداث زعزعة عنيفة في قطاعات حيوية في الدولة كالقطاعين الصناعي والتجاري.

وبالرغم مما بدا إنتصاراً ساحقاً تحققه وزارة الداخلية ضد خصم عنيد طالما كبّدها خسائر بشرية ومعنوية باهضة، وبرغم الهدوء الحذر الذي شاب الوضع الداخلي بعد مقتل عبد العزيز المقرن قائد تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية، الا أن الهدوء مالبث أن مزقته إحدى المجموعات التابعة للتنظيم في الرياض في نهاية شهر يونيو الماضي، وأدت المواجهات بين قوى الامن وأفراد المجموعة الى مقتل رجل أمن، وأحد اعضاء المجموعة، ثم تجددت المواجهات المسلّحة بصورة متقطعة بين الجانبين فيما لا حصيلة نهائية حول الخسائر البشرية يمكن التعويل عليها، بفعل تضارب الانباء كما ظهر في الاشاعة حول مقتل أحد منظّري التنظيم الجهادي عبد الله الرشود الذي تبين لاحقاً بانه مازال على قيد الحياة.

قد يكون استلام العمري وقتل المقرن قبل ذلك حدثاً اعلامياً يضاف الى قائمة الانتصارات النفسية للحكومة بعد انكسارات متتالية، وقد تستعيد بمثل هذه الخسائر في الجماعات المسلّحة جزءا من هيبتها ومصداقيتها. ولكن قراءة الانطباعات العامة في الشارع تظهر بأن مقتل المقرن واستسلام العمري لم يقدّم للحكومة ما تأمله من تعويض نفسي حقيقي، فقد أركست جماعات العنف لواء الدولة وحرمتها من الاستمتاع بالانتصار الاعلامي، وعلى أية حال فإن استسلام العمري لن يؤثر عملياً على قدرة التنظيم في مواصلة عملياته في الرياض أو أي مكان آخر في البلاد.

الجدير بالذكر أنه منذ سنوات قليلة أوقفت الحكومة أو فصلت الآلاف من رجال الدين من المستويات الدنيا، وقد انضم مئات من هؤلاء الى صفوف التنظيم، مقدّمين دعماً ايديولوجياً ومعنوياً وتجنيد داخل المساجد. إن التصدعات الحاصلة بين الحكومة والجيل الشاب من العلماء قد تعمّق في مايو ٢٠٠٣ حين قامت الحكومة بفصل او ايقاف عدة آلاف من العمل.

وكان سيتم اعادة تأهيل كثير من هؤلاء فيما كان الآخرون وببساطة سيطردون من المؤسسة الدينية، إن هذه الخطوة كان لها نتائج قليلة كيما يزرع حب الحكومة في قلوب هؤلاء المحبطين من الكادر العلمائي الراديكالي. إن القاعدة وحلفاءها، وهكذا طيف من المعارضين للنظام، يستثمرون المعارضة المتنامية داخل المؤسسة الدينية وفي الشارع من اجل تحدي مشروعية النظام الديني ـ السياسي بصورة كاملة.

إن التهديدات لعدد من الاركان الاساسية العاضدة للعائلة المالكة، بما في ذلك التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، والشبكة القبلية، والمؤسسة الامنية، تتصاعد بوتيرة عالية. إن الهجمات ضد المدّعيات الدينية للنظام هي جزء من الهجوم الواسع الذي يقوم به تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية. إن هذه الهجمات ستتصاعد في الشهور القادمة، وقد تؤدي الى صدام بين النظام وعلماء من الدرجة الثانية وربما حتى مع بعض كبار العلماء.

إن العلماء الذين كان دورهم هامشياً ولكن داعماً للقاعدة سيرون أنفسهم عند نقطة حاسمة: زيادة درجة انخراطهم في النشاط الايديولوجي للتنظيم، او الاستسلام. وقد يختار كثير من هؤلاء الاستقالة، سيما وأن النظام قد أبدى قدرة محدودة على وقف الانتحاريين وأن عليه استعادة مشروعيته المفقودة في عيون القاعدة وحلفائها في الداخل من خلال طرد الاجانب من بلاد الحرمين الشريفين.

المفتي: ورقة المشروعية الاخيرة

دافع المفتي العام الشيخ عبد العزيز آل الشيخ عن مشروعية المؤسسة الدينية في منبر عام، في سياق الرد على الانتقاد المتصاعد ضد التحالف السياسي الشديد بين القيادة الدينية والعائلة السعودية المالكة. إن الطبيعة العامة لهذا الانتقاد يشير الى أن ثمة زيادة ملحوظة في الاهتمام العام حول مشروعية القيادة الدينية والسياسية في البلاد.

ففي لقاء عام في مسجد بارز بالرياض، بحسب ما ذكرت جريدة الرياض اليومية في الخامس عشر من يونيو بأن آل الشيخ استنكر خلال فقرة الاسئلة التي وجهها رجال إعلام ما تردد بأن للحكومة تأثيراً على صدور الفتاوى وقال بأن هذه الاتهامات ـ على النقيض مما ينشر في الاعلام ـ هي غير صحيحة.

إن كلا من النقد ورد الفعل عليه يشير الى مستوى عميق من الممانعة، ليس فقط داخل المؤسسة الدينية الرسمية، ولكن داخل المجتمع عموماً. ومن الواضح فإن السؤال والجواب عنه قد تما بصورة علنية ومن ثم نشره في الصحف المحلية بما في ذلك الصحف الصادرة باللغة الانجليزية. أسئلة أخرى ستثار بالتأكيد حول المشروعية ايضاً في الشهور القادمة، حيث تكون القيادة الدينية والسياسية وربما العسكرية في المملكة النقاط المحورية للنقد المتصاعد بدرجة عالية.

إن إجابة آل الشيخ على سؤال حول تأثير الحكومة على الفتاوى الدينية بصورة مفتوحة كان مؤشراً واضحاً على أن ثمة إهتماماً عاماً لدى الشارع حول مشروعية القادة الدينيين. وأيضاً، فإن التصريحات التي أعيدت تعميمها ونشرها في الصحافة تشير الى أن الحكومة السعودية التي تفرض سيطرة شبه كاملة على الصحافة المحلية تسعى الى الرد على الاتهامات فيما يتصل بالنفوذ والفساد واللامشروعية.

ومن المعروف فإن المؤسسة الدينية في السعودية والتي تحظى بنفوذ في جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة تعتبر ضالعة بصورة عميقة في السياسة، ولكنها انقسمت منذ بداية التسعينيات الى خطين متمايزين، فبينما ربط كبار العلماء أنفسهم بالاجندة السياسية للعائلة المالكة، فإن الجيل الشاب من العلماء والذي لم يشكّل نفسه في هيئة مؤسسة وقوية ويعتبر راديكالياً في خطابه قد انتقد في السنوات الاخيرة بصورة علنية كبار العلماء والحكومة، وعلى ثقافة هذا الجيل من العلماء الراديكاليين تربى أفراد الجماعات المسلّحة.

الإنتصارات الجانبية.. هل تسوّي الأزمة المزمنة؟

منيرة عبد الرزاق

إن ما يجري على الساحة الداخلية هو شكل من اشكال المواجهة بين المجتمع والسلطة، هذه المواجهة تعبّرعن نفسها تارة بصورة راديكالية من خلال مسلسل العنف، وتعبّر عن نفسها تارة أخرى بصورة سلمية من خلال النشاط المطلبي الاصلاحي الذي انطلق منذ يناير من العام الماضي.

وحتى الآن لايبدو أن الدولة أحسنت الأداء من أجل التوصل الى حل غير تقليدي لمشكلة هي في الأصل غير تقليدية. بمعنى أن الحل الأمني وان حقق ظاهراً انجازاً استثنائياً بقتل العناصر الفاعلة في جماعات العنف الا أنه لم يثبت كفاءة تامة لجهة تسوية المشكلة الممتدة في مختلف الأرجاء. أضف الى ذلك، أن الحل الأمني ينطوي على رفض مناعي للخيار الاصلاحي في بعده الشامل والجوهري، مع التذكير هنا بأن الحكومة هي طرف ضالع بصورة مباشرة في دوامة العنف التي تشهدها البلاد، تارة بصورة مباشرة من خلال الرعاية المادية والفكرية التي حظي بها التيار المتشدد طيلة العقدين الماضيين والذي تمثل ظاهرة العنف إحدى منتجاته، وأخرى من خلال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يرفض النظام وضع علاجات حاسمة لها، والتي تمد بمحرّضات نشطة على العنف.

والسؤال الجوهري الضاغط: هل هناك مخرج من دوامة العنف أو أفق حل؟

في تقديرنا أنه ما لم يتم التفريق بين رد الفعل والحل فإن وتيرة العنف ستستمر وتتصاعد وقد تأخذ أشكالاً خطيرة لن يقتصر تأثيرها على العلاقة بين المجتمع والدولة بل قد تتسع لتشمل فئات المجتمع وربما المناطق المجاورة أيضاً. ويلزم التشديد مجدداً على أن السلاح الأمني ليس حلاً بل هو رد فعل وهو يعالج العرض وليس المرض، ودوره يقع في مجال المهدئات التي تصلح لتأجيل الحتف وليس إلغاؤه. فقد تحقق قوى الامن انتصارات جانبية وجزئية بمقتل او اعتقال أحد أو بعض المطلوبين ولكن هذه الانتصارات تبقى خارج حدود المشكلة الجوهرية وبعيدة عن جذور الأزمة الحقيقية التي تدفع بمثل هذه الظواهر الراديكالية للتفجر بين حين وآخر. بكلمات أخرى، إن ما تنتظره البلاد هو برنامج إصلاحي شامل وجوهري يستهدف تشخيص مشكلات الدولة الكبرى ويرسم خطوط عريضة لحلول استراتيجية، وهذا البرنامج وحده الكفيل بإزالة أسباب التوترات الاجتماعية والسياسية، للاعتقاد الجازم لدى كافة القوى الوطنية والدينية الواعية بأن ثمة استراتيجية وطنية بعيدة المدى باتت مطلوبة من أجل تسوية مشكلات الوطن والتي يعجز الخيار الامني وأي خيار آخر القيام بالمهمة منفرداً مالم تتظافر الجهود من أجل وضع صيغة حل شامل وجذري.

وهذا يدفع بنا لطرح السؤال التشكيكي المشروع حول الغرض من ضرب التيار الاصلاحي بنفس اليد التي ضربت جماعات العنف؟

للاجابة عن السؤال نقول بأن الحكومة نجحت الى حد كبير في كسر التيار الاصلاحي بعد إطمئنانها الواهم بأنها أخمدت بؤر العنف ومزّقت شبكة الارهاب، بحسب تصريح سابق للأمير سلطان بأن ٨٠ بالمئة من العنف قد تم القضاء عليه، فيما ذكر الأمير تركي الفيصل سفير المملكة في لندن بأن الحكومة تتعامل الآن مع الخلية الأخيرة للارهابيين بعد أن قضت على الخلايا الأخرى، ولكن تبين ان هذه الخلايات قد تكاثرت بصورة مفزعة للدولة وأثبتت هذه الخلايات بأنها قادرة على ادارة المعارك وتقرير أوقاتها ومواقعها ووسائلها.

وبعد كسر التيار الاصلاحي تبين ان الدولة خسرت جزءا جوهرياً من مجتمع كان يمكنها التعويل عليه في مواجهة ظاهرة العنف. واستطراداً يمكن القول بأن الدولة خسرت أيضاً جانباً كبيراً من مصداقيتها وهيبتها ومشروعيتها بضرب التيار الاصلاحي، لأنها ضربت خطاب القيادة السياسية العليا في الدولة منذ سنتين. وفي حقيقة الامر، إن الصمت الذي تلوذ به القيادة السياسية ممثلة في الامير عبد الله الذي قدّم نفسه بوصفه رائد الاصلاح في هذا البلد قد أفضى الى احداث اهتزاز عنيف في صورته ومكانته في الشارع وفي وسط قطاع عريض من السكان الذين عوّلوا جزئياً على تطميناته ووعوده.

انتصار الحكومة أو تحوّل تكتيكي

تحدثت بعض التقارير بأن القائد الجديد لتنظيم القاعدة في السعودية قد لا يكون بنفس القدر من الحماسة والاندفاع كسابقه عبد العزيز المقرن صاحب التجارب النضالية الثرية والمتنوعة. يضاف الى ذلك خسارة التنظيم لأربعة من قادته الميدانيين، الامر الذي قد يجبر التنظيم على اعتماد خيار التهدئة في الوقت الراهن من أجل لملمة صفوفه واعادة بناء التنظيم من جديد. فالتحول في تكتيكات العنف لا يغير في استراتيجية الجماعة الجهادية كونها تسعى الى تقويض الدولة السعودية من خلال ضرب البنية التحتية.

يزعم الشيخ محسن العواجي الذي طالما لعب دور الوسيط التطوعي بين الجماعات المتشددة والحكومة بأنه يتوقع رؤية ارتخاء في التوترات الأخيرة بين الطرفين. وفي تصريح له مع جريدة دايلي ستار في الثلاثين من يونيو أرجع العواجي ذلك الى الشخصية الهادئة للقائد العسكري الجديد للتنظيم صالح العوفي. ويقول بأنه يعرف العوفي شخصياً وقد التقى به قبيل مقتل عبد العزيز المقرن في الثامن عشر من يونيو الماضي. مصادر أخرى في الرياض تقول بأن العوفي يمتاز عن المقرن كون الأول يرجّح إدخال عنصر الاغتيالات لأفراد العائلة المالكة من أجل كسر إرادة الاخيرة وإجبارها على تقديم تنازلات جوهرية في موضوع طرد الكفار من الجزيرة العربية، والامتثال لأحكام الشريعة الاسلامية. ولكن لا يعني ذلك أن التنظيم قد يقدم على ذلك عاجلاً، فالضربات التي تلقاها الشهر الماضي تجعله يلجأ الى الانسحاب التكتيكي والدخول في فترة إعداد جديدة بالرغم من المناوشات الصغيرة، ولربما تدفع به الاستفزازات الصادرة من الحكومة لتبني خيارات فورية وانتقامية وغير مدروسة ولكنها بالتأكيد تنطوي على مخاطر كبيرة.

وعلى أية حال، فإن دوامة العنف والتشدد لا تتوقف على ضربات جانبية طالما بقيت مغذّيات العنف نشطة بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية عديدة، واذا كان تنظيم القاعدة يعبّر عن سخطه ضد سياسات الحكومة بطريقة راديكالية وبخاصة عسكرية فإن ثمة تعبيرات متنوعة لهذا السخط في أرجاء مختلفة من المملكة وقد تتقارب هذه التعبيرات عند نقطة الثورة الشعبية العارمة.

الملامح والجذور السياسية والإقتصادية والديمغرافية

الطريق الى الإنفصالية في المملكة العربية السعودية

د. خالد الرشيد

تطلق في هذه الإيام اتهامات الإنفصالية وتخوّف بها الشعوب بشكل لم تعهده من قبل، وكأنها قاب قوسين أو أدنى من الحدوث، وكأن كارثة كبيرة ماحقة تقف على الأبواب. معظم من يتحدث في هذا الشأن، يستخدم عبارة (الإنفصال) بغرض الإبقاء على الوضع السياسي على ما هو عليه والإصطفاف وراء النظام السياسي كصمام أمان لعدم حدوث التقسيم، كما وتستخدم العبارة من أجل بث الرعب في الجمهور حيناً بتضخيم الخطر الخارجي ـ الأميركي بنحو خاص ـ الذي يريد أن ينتج سايكس بيكو ثانية، تزيد من تمزيق البلاد العربية، كما أن هناك أطيافاً أخرى سياسية تستخدم العبارة للتهديد من أجل تحصيل المزيد من كعكة السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير على صناعة القرار، وهي تعلم أن الإنفصال أمرٌ مستبعد أو صعب.

الإستخدامات العشوائية لعبارتي التقسيم والإنفصال في المملكة كما في العراق، تظهر فريقاً حكومياً أو خاسراً سياسياً وكأنه مدافعٌ عن الوحدة، كقيمة دينية وسياسية، بينما يحاول في الواقع الدفاع عن مصالحه، بوصم أعدائه بأنهم إنفصاليون خونة، في حين أنه يمثل الوحدة بأرقى معانيها. والحال هي غير هذه، فلا صدام حسين كان وحدوياً قطرياً (أي داخل العراق) ولا كان وحدوياً قومياً (على مستوى الأمة العربية)؛ وكذلك فإن رافعي يافطة التخويف من وقوع الإنفصال والتقسيم في المملكة، لا يستطيعون الإدّعاء بأنهم ـ وهم على رأس الحكم اليوم ـ يمثلون الوحدة، في حين تميل معظم سياساتهم الى الفئوية والتمييز على أسس غير وطنية والتي سببت شروخاً بالغة الخطورة في النسيج الإجتماعي لم تعرفه الجزيرة العربية في تاريخها القديم والحديث.

القضية هي أن أنظمة وفئات إجتماعية تحاول الإبقاء على الأوضاع الفاسدة وأن تختطف مفهوم (الوحدة) لتعزيز مواقعها في الحكم، وأن ترهب الجمهور وتكبحه من القيام بأي حراك سياسي إصلاحي، وأن تشهر بأعدائها السياسيين، أو من يعتقد أنهم كذلك، والإستفادة من مقالة هنا أو تصريح هناك، لإشاعة أجواء مرعبة، تبرر سياسات خاطئة كما تبرر وتغطي المصالح الفئوية الدفينة أو المكشوفة على حدّ سواء.

ربما يكون هنالك جهل في استخدام عبارات (التقسيم والإنفصال) في غير مواقعها. فالإنفصالية ليست مجرد مشاعر أو رغبة يكفي لتحقيقها توفرهما. إنها آليات وطرق تُبصّر الباحث إن كان التهديد بالتقسيم أو الإنفصالية أمراً ممكنا، بعد أن توافرت شروطه. لقد أصبح الموضوع علماً، ولم يعد يدور في محيط التخرصات، ونظراً للجهل أحياناً بذلك، والبعد عن العلمية، تتضخم المخاطر في ذهن صانع القرار، أو في ذهن المواطن المتلقي، فيحسب أنه أمام كارثة جديدة، هذا اذا افترضنا أنه يعيش الوحدة ويقدسها. والحال، ليس بهذه الصورة بالضرورة!

ليس العرب وحدهم من يتحدث عن أن الحدود رسمها الإستعمار، وأنها حدود مصطنعة، أو القول بأن القوى الإستعمارية قد قسمت الكثير من الأمم بين دول عديدة، سواء كانت في آسيا أو أفريقيا.. وسواء كانت قوميات عربية أو كردية، قبلية كانت أم عرقية، دينية كانت أم أثنية.. ليس العرب وحدهم من يشكو من ذلك، ولكن (مزاعم الوحدة) المفقودة، وأحياناً (المنجزة) كما في المملكة.. لا ترتبط في كثير من الأحيان مع الموقف من تلك الحدود، ومن الموقف الأخلاقي والديني. فالأنظمة العربية ترفع شعارات الوحدة، في حين أن المواطن العربي يراها أكبر معوق لتحققها، وهي التي تحمي حدودها وثرواتها عن (الأغراب) الآخرين (نظرائهم العرب والمسلمين).

التخلص من الإستعمار لم يقوّض حدود الدولة القطرية العربية، وغير العربية، بل عزّزها وقوّاها. فالأنظمة الوطنية كانت أكثر حرصاً من المحتلّ على إبقاء تلك الحدود، وكانت أقلّ التفاتاً الى طبيعة النسيج الإجتماعي المتعدد في كل بلد عربي، حاول بعضها تسويره بتخليق وطنية (قطرية) تحمل صفات الإستعلاء على الآخر (العربي الخارجي) إما لتمايز في الثروة أو المحتد أو المذهب، ولا نريد أن نضرب الأمثلة هنا، لأنها تبعدنا عن صلب الموضوع.

ما أودّ التأكيد عليه، هو أن العرب والمسلمين في فورة الحرب ضد الإستعمار، أو كأحد نتائجه، عززوا فكرة الوحدة، ولكن الإنتصار على الإستعمار لم يولّد آليّة نحو التوحّد لا على صعيد العالم العربي، ولا على صعيد الدولة القطرية نفسها، فأصبحت نتائج سايكس بيكو مقدّسة للزعماء وربما للمواطنين العرب الذين يلعنون تلك الإتفاقيات، ولربما لا يريد الكثير منهم اليوم ـ إن جدّ الجدّ ـ التخلّص منها. ولقد أدّى تعزيز الحدود القطرية في جانب منه، الى تعطيل مفاعيل الوحدة الوطنية الداخلية، عكس ما كان يفترض أن يحدث، فالإلتفات الى الحدود والأحلام المبتورة بدولة عربية واحدة، الى تجاهل النسيج الداخلي، فتفجرت البلاد العربية او بعضها من الداخل، كما في لبنان، وكما في العراق، وبدأ الوضع في سوريا نفسه يختلّ، في حين يعاني السودان حرباً أهلية، ويعاني عدد من دول شمال أفريقيا من عقدة (البربر)، وفي مصر برزت في السنوات الأخيرة مشكلة الأقباط، وفي السعودية ـ الدولة المثال ـ التي تعتبر نفسها خارج التصنيف السايكس بيكوي كونها حققت شرائط توحيد سياسي (إجتماع سياسي) عاكس التيار التقسيمي الذي كان سائداً في البلاد العربية.. هذه الدولة التي كانت تفاخر بإنجازها الوحدوي، تشعر اليوم بأنها مهددة بالتقسيم والعودة الى كياناتها التاريخية القديمة. لقد صحا العالم العربي بل العالم أجمع وبينهم المواطن السعودي نفسه على حجم التعدد الكبير في المملكة، الثقافي والسياسي والتاريخي، وقد كان يراها بالأمس واضحة الهوية وذات لون واحد غير مختلط ثقافياً وسياسياً وتاريخياً.

ولئن كان تجاهل مكونات المجتمعات العربية المتعمّد قد بدا وكأنه

امتداد للديكتاتورية والفئوية السياسية الحاكمة، ورغم أنه بدا وكأن ذلك التجاهل كان مجرد خطيئة صغيرة محدودة وضرورية آنيّة، إلا أنه كان خطأً مميتاً كونه أدى الى تعويق التحول السياسي الطبيعي في البلدان العربية، وكونه قد عزّز الإنشقاقات المجتمعية بشكل غير مسبوق وغير معهود ما قبل قيام الدولة القطرية. وحين تفجّرت الأخطاء والخطايا على شكل أحاسيس ودعوات انفصالية، لم يشأ النظام العربي العودة الى نفسه ومراجعة سياساته، بل استخدم المزيد من العنف والمذابح والتهميش، وإلصاق التهم بالعمالة، وتجييش الشارع المحلي والخارجي ضدّ الفئات المضطهدة، الأمر الذي عمّق الروح الإنفصالية والهوية الفرعية المضادة، كمخرج لبعض أزمات الدولة القطرية، وأزمات القاطنين فيها.

من المؤكد أن بعض الحركات الإنفصالية في البلاد العربية قد شكلت ظاهرة منذ بداية الدولة القطرية، حيث ظهرت بعض تلك الحركات بمجرد قيام الدولة، كما هو الحال في كردستان العراق، وجنوب السودان، والحجاز في المملكة العربية السعودية، لكن بعض الحركات الإنفصالية قد تطوّرت بعد قيام الدولة نتيجة الإحباط المتراكم والأزمات المستمرة وغياب البرامج الوطنية والعدالة الإجتماعية.. بعبارة أخرى، بسبب فشل الدولة القطرية كما هو واضح اليوم. أي أن سبب نشوء الحركات الإنفصالية لا يعود الى (التآمر) مع (الأجنبي) كما توحي الإتهامات الواضحة من قبل الأنظمة وربما الشارع العربي، بل لأسباب سياسية محليّة، لها علاقة بالسلطة السياسية، أو لخلل في العلاقة بين الأثنيات والجماعات المكونّة لسكان الدولة.

بدهي، أن ليس كل تلك الحركات الإنفصالية نجحت في مسعاها. في الحقيقة فإن القليل منها نجح، على مستوى العالم الثالث بل العالم أجمع. وإذا كانت النشأة تحددها الأسباب المحلية، فإن النجاح أو الفشل يعود بالدرجة الأساس الى موقف المجتمع الدولي والسياسات الدولية والإقليمية ومصالحها التي تتمدد خارج حدود الدولة المعنية، إضافة الى وضع الجماعة الإنفصالية وقوتها. هذا ما يفسّر وقوف المجتمع الدولي الى جانب فئة انفصالية وإحجامه أو عدائه لأخرى. ولقد كانت ظروف الحرب الباردة قد غطّت هي الأخرى على النزعات الإنفصالية التي لم تجد لها متنفساً حقيقياً للتعبير عن ذاتها، إذ أن كلا المعسكرين كان يسعى لتوحيد جبهته وجبهة حلفائه الداخلية في مواجهة الآخر، ولكن الظروف الدولية اليوم قد تحلحلت بعض الشيء، ففرخت الكثير من الدول الجديدة، ونشطت الحركة الإنفصالية على مستوى العالم.

(مجتمعات) متعايشة

لتجاوز إشكال استخدام صفة الجمع (مجتمعات) في التعريف بالواقع الإجتماعي والديمغرافي في المملكة، أودّ ابتداءً القول بأن صفة الجمع هي أقرب الى الدقّة من اعتبار المملكة مجتمعاً واحداً منسجماً. حيث تميل الحكومات بشكل عام الى اعتبار مواطنيها نسيجاً اجتماعياً واحداً، وكأنها تريد أن تقول بأن مواطنيها أصبحوا مجتمعاً سياسياً يمتلك خاصية العلاقة ما فوق القرابية وما فوق الدينية وما فوق العرقية والجهوية الأخرى. والغرض من ادّعاء وحدة النسيج الإجتماعي هو القول بأن الدولة أو الحكومة استطاعت ديمومة الوحدة، أو صناعتها، وأنها قضت على مبررات الإنفلاش أو الإقتتال أو الإختلاف الداخلي المنذر بتفتت عصبية الدولة. وكأن وحدة النسيج الإجتماعي تطرح هنا كـ (إنجاز) للسلطة، بغض النظر عن صدق الإدعاء، ووسائل تحقيق ذلك الإنجاز المدّعى، وبغض النظر أيضاً عن (فائدة) المنجز نفسه، كونه ينطوي على توحيد ما لا يجب أن يتوحّد، أو ما لا يمكن أن يتوحّد. والفارق بين وجود مجتمعات متعددة في بلد ما، وبين اعتبار تلك المجتمعات سياسية كبير، ولا يوجد تعارض بالضرورة بينهما. فالمجتمع السياسي، هو ذلك المجتمع القادر على تخليق مشتركات ثقافية وطنية تتجاوز ـ دون أن تلغي بالضرورة ـ ثقافة المجتمع الصغير؛ وهو المجتمع القادر على إيجاد هوية وطنية راسخة، واهتمامات ومصالح وطنية تشمل كل أفراد المجتمع؛ وهو المجتمع الذي يولد حراكاً سياسياً داخلياً ويقحم أفراده في ماكنة النشاط السياسية والعملية السياسية. المجتمع السياسي باختصار، يسمو على الإنتماء الى الأثنيات والقوميات والأديان المشكّلة للمجتمع، دون أن يلغيها بالضرورة، وإنما يولّد روابط وتجسيرات إضافية تجمع كل المكونات المجتمعية على قاعدة المصالح المشتركة والتفاعل الإيجابي، والإحترام المتبادل بين تلك المكونات، خدمة لمصالح أعم، تنعكس بالضرورة على مصالح المنتمين ـ إجتماعياً ـ الى فئات وجهات.

لهذا السبب، استخدمت كلمة (مجتمعات) سعودية، وليس (المجتمع) السعودي. وقد قصدتُ بهذا في الأساس، الإشارة الى أن هذه المجتمعات بقيت على حالها وانتماءاتها الضيّقة، ولم تشكل بعد روابط فوقية تلمّ الشمل، وتقلل الإختلاف، وتقدّم المصالح على الإنتماءات. بعبارة أخرى: المواطنون في المملكة لا يشكلون (مجتمعاً سياسياً) وإنما (إجتماعاً سياسياً) أي أن تلك المجتمعات المتعددة قد (أُطّرت) سياسياً في دولة واحدة، ولا يعني تأطيرها السياسي ذاك، أنها أصبحت بالضرورة (مجتمعاً سياسياً) ما لم تتخلّق روابط وثقافة وانتماء ومصالح ومشاركة سياسية وطنية.

المجتمعات في المملكة رغم تأطيرها في (الإجتماع السياسي/ الدولة) لاتزال تعيش (متجاورة) غير متفاعلة فيما بينها أو ضعيفة التفاعل على الصعد الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والنفسية (الزواج المختلط مثلاً، او العلاقات الشخصية، الإنتقال في السكن من منطقة لأخرى بشكل دائم، الشراكات الإقتصادية، اللقاءات الثقافية والدينية.. الخ). بل يمكن المجادلة اليوم بأن مجتمعات المملكة قد رفعت الأسوار فيما بينها عالياً، وقد نحتت العقود الثلاثة الأخيرة ـ بنحو خاص ـ الكثير مما تبقّى من أواصر وروابط كانت متوافرة حتى السبعينيات الميلادية؛ الى حدّ يمكن القول معه، أن ما كان منتظراً من ثمرات التحديث وثورة الإتصالات والتعليم قد ضاعت، بل آتت ثماراً عكسية فيما يتعلق بعلاقات التجمعات المكونة للمجتمع السعودي مع بعضها البعض.

الهوّة التي تفصل بين المجتمعات السعودية معقدة، نتجت في جانب منها عن موروثات ثقافية وتاريخية، وقد عززتها السلطة السياسية في العقود الثلاثة الماضية بشكل فاضح، دمّر أسس التآخي بين المواطنين، وأصبحت المشكلة في جانب منها (نفسي) إضافة الى العوامل الثقافية والسياسية والتاريخية، حيث العودة المغالى فيها الى (الذات) وهي بعد لم تبارح (ذاتها) وإعادة اكتشافها من جديد، وكذلك إعادة ترتيب المصالح، والتطلع الى المستقبل بعقلية منفردة انفصالية تبحث عن أحلام تتمنّى أن تتحقق في لحظة عطب تاريخي.. وكأن جريمة قد ارتكبت في الماضي تنتاب المواطنين حين كانوا يشهدون إرهاصات (تواصل) خنق في حينه بأدوات السياسة والدين!

دور المصالح في تحديد الوجهة الإنفصالية

(المصالح) والشعور بـ (القدرة على التعايش) يحددان بوجه خاص توجه الجماعات نحو الإنفصالية من عدمه، فالحركة الإنفصالية في

معظم الحالات تبدو وكأنها حركة عقلائية، تقيس الأرباح والخسائر، خاصة الأرباح المادية. فحين اكتشف النفط في بحر الشمال، تصاعدت حمّى الإنفصالية في (استكتلندا) وهي التي أعطت زخماً أكبر للحركة الإنفصالية في السودان أيضاً. لكن المصلحة المادية لا تبدو وحدها المنظورة، فكثيراً ما تجري التضحية بالمصالح الإقتصادية لحساب المصالح المعنوية، كما حدث في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة والتي كان من مصلحة بعضها الإقتصادية أن تبقى ضمن الإتحاد الروسي، لكنها فضلت الإنفصال. عكس ذلك، وفي بلدان عربية وإسلامية فإن البعض يضحّي بمصالحه الإقتصادية عبر البقاء ضمن بوتقة الوحدة استناداً الى خلفية دينية أو أيديولوجية، في حين قد يكون في انفصاله رفاهاً أكبر.

لهذا كانت (القدرة على التعايش) بين الجماعات المكونة للدولة مهمة الى جانب المصالح، فالمصلحة وحدها قد لا تكون المحدد الوحيد أو الدافع الوحيد لجماعة ما نحو الإنفصال، فالشعور بإمكانية التعايش بين الجماعات المشكلة للنسيج الإجتماعي قد يلعب دوراً معاكساً فيلغي جانب المصلحة في تقرير عملية الإنفصال.

الموروث الثقافي للجماعة يلعب دوراً مهماً، وقد يتبلور في مطالب حكم ذاتي، أو نوع من الخصوصية الإستقلالية المحدودة مناطقياً، وهو أقل من الإستقلال. وهذا ما يعرض عادة على الجماعات لتنأى بنفسها عن الإنفصال، بحيث يُنظر في الأسس التي توزع على أساسها الثروة، وتمنح المناطق المرشحة للإنفصال نوعاً من الحكم الذاتي الذي يراعي الخصوصية الثقافية والتاريخية لتعبر عن نفسها ضمن البوتقة الوطنية.

لكن هذا قد لا يكفي، فأمامنا على سبيل المثال جماعتا الباسك والكاتلان، الأولى سياسية نزعت الى المطالبة بالإستقلال التام عن أسبانيا عبر الكفاح المسلّح، والثانية ثقافية لم ترد سوى الإستقلال المناطقي ضمن إطار الدولة الأسبانية. ورغم أن الأولى بدت وكأنها قد اختطفت القرار الشعبي، إلا أن تحسّن الأوضاع باتجاه الديمقراطية وإعادة توزيع السلطة والثروة الذي جرى خلال العقود الثلاثة الماضية، أدى بصورة تلقائية الى خمود الباسك، وتوسّع الكاتلان أفقياً وعمودياً في الوجدان الشعبي.

اليوم تشهد المملكة حراكاً سياسياً (يميل الى الغموض) باتجاه الإنفصال.

هناك أولاً شعورٌ يتصاعد، بأن الإنفصال أو على الأقل الفيدرالية هي حل صحيح لوضع الدولة السعودية.

و(المصلحة) تجد تجلياتها في التعبير كدافع نحو الإنفصال. إن جئت الى الحجاز، ستسمع وبوضوح لا لبس فيه بأن انفصال الحجاز سيكون في صالح أبنائه، عبر مداخيل الحج والسياحة الدينية وعبر النفط الذي اكتشف في الستينيات الميلادية ولم يستخرج بعد، إضافة الى المعادن الأخرى كالذهب والنحاس وغيرهما. يضاف الى ذلك سيدرك الباحث القريب أن الشعور الحجازي كما نظيره في المنطقة الشرقية يميل الى أن إمكانية التعايش مع سكان المركز، بسبب المذهبية الطاغية على نحو خاص، غير ممكنة. فالفاصلة النفسية كبيرة وتتسع لتشمل حتى النخب الليبرالية نفسها.

وفي المنطقة الشرقية ستسمع في المجالس العامة أحاديث تنمّ عن رغبة دفينة باتجاه الإنفصال. قد تسمع نقداً لاذعاً لأولئك الذين سلّموا للملك عبد العزيز بالحكم في الأحساء والقطيف وهم رجال دين ووجهاء رفضوا دعوات البريطانيين لتكوين إمارة خاصة بالشيعة على غرار الكويت.. وهم يتساءلون: كيف كان سيكون حالنا ونحن نعيش كأغنى دولة في العالم؟ وكيف سيكون المنطقة وأبناؤها الذين ينتجون الثروة من تحت أقدامهم وهم اليوم تنخر فيهم البطالة وتهالك الخدمات الحكومية؟

هذا الشعور المتزايد، لا يخفي حقيقة أن هناك اعتراضاً قوياً على القائلين به. وإذ لا يختلف المعترضون في تحليل للوضع المتردّي وإنما في طبيعة الإستجابة له، فبسبب الشعور الديني سواء لدى النخبة الإجتماعية ـ السياسية أو لدى الجمهور، فإن الأخيرين يميلون بقدر ما الى البقاء ضمن الوحدة السياسية حتى وإن كانت تهضمهم حقوقهم كبشر وكمواطنين (من سخرية الأقدار، أن المذهب الرسمي لا يعترف بإسلام هؤلاء الوحدويين ويعاملهم كمشركين أو كفرة!). وفي حين يأمل أولئك (بالإنفصال) عن الدولة، يتمنّى هؤلاء ويأملون أن يأتيَ يومٌ تعزّز فيه الإصلاحات وتتخفّف الحكومة المركزية من أثقالها، وتمنح المناطق دوراً واسعاً في إدارة ذاتها، ويفسح المجال للتعبيرات الثقافية الخاصة بأن تكشف عن نفسها بعيداً عن الثقافة الواحدية، وثقافة الهيمنة والإستعلاء.

إن استجابة الحكومة السعودية المركزية لهذه الأمنيات هي التي تحدّد وجهة ومستقبل الدولة والحركة الإنفصالية معاً. فترك الأمور على حالها دونما معالجة أو إصلاح يزيد المشاعر الإنفصالية رسوخاً، وخوف الدولة من تقديم التنازل لأنه قد يفضي الى المزيد من التدهور ليس دقيقاً، ذلك أن المطالب قد تتقلب من الفيدرالية الى الحكم الذاتي الى الإستقلال والعكس. بمعنى أن المطالب الإنفصالية ليست ثابتة بالضرورة، وهي قابلة للمساومة السياسية؛ وهي تعتمد على رؤية الحكومة والحركة الإنفصالية الى الحدود التي يمكن لهما التنازل أو التوقف عندها.

وفي حين لا توجد في المملكة (حركة إنفصالية) مشخّصة وواضحة المعالم، مع أنها واضحة الأهداف والإتجاه، فإن من المؤكد أن المشاعر الحالية ستفرز حركتها في المستقبل، حسب توافر المناخ السياسي المحلي والدولي والإقليمي.

فإذا ما استمرّ العنف مثلاً، وفشلت الدولة في كبحه، وإذا ما توسّع الى مناطق أخرى وأخذ صفة مذهبية أو مناطقية وهو أمرٌ غير مستبعد؛ وإذا ما فشلت الحكومة المركزية في إصلاحاتها الإقتصادية والإجتماعية؛ وإذا ما وصل الإصلاح السياسي الى طريق الإنسداد؛ وإذا ما ترافق ذلك مع مناخ سياسي إقليمي (خليجي وعربي) ودولي (الموقف الغربي الذي قد يستثار إذا ما حدث فشل في حماية النفط) فإن كل هذا سيفرز حركة إنفصالية قد تلقى ليس القبول المحلّي بل والقبول الدولي والإقليمي أيضاً.

هذا كله يعتمد على ردّة فعل السلطة السعودية، وعلى قدرتها في قراءة الوضع الداخلي بشكل صحيح، أي القراءة التي لا تنحصر في الذات وفي قدرتها الأمنية والمادية الباطشة، فهي لاعب قوي ولكنها ليست اللاعب الوحيد كما نرى.

آليات الإنفصال: الفوارق الإقتصادية والوظيفية

لا تكفي المشاعر والخلفية الثقافية والتاريخية والسياسية والدينية المختلفة عن الآخر، ولا تضارب المصالح لتصنع انفصالاً وتقسيماً. فهذا هو قاعدة الإنطلاق، وليس نهايته. والذين (يحسبون كل صيحة عليهم) تتضخم لديهم المقدمات فيوصلونها بالنتائج، ولا يدركون آليات تحول تلك المشاعر الى حقائق انفصالية على الأرض. بل أنهم قد يسرّعون العملية الإنفصالية بانتهاج سياسات خاطئة وبالتحريض المغالى فيه،

وكذلك الخطر المبالغ فيه أيضاً، الأمر الذي يحفّز المعنيين بالعملية الإنفصالية لتسريع الخطى لتكون في مستوى الموضوع المدّعى، والخطر الذي يزعم أنها تمثله!

واحدة من القراءات التي يمكن الركون إليها نسبياً في تفسير التقسيم، هو أن المناطق الغنيّة تقود عملية الإنفصال في حال حُرمت من الثروة، بالرغم من أن حوادث انطلاق الإنفصال من المناطق الفقيرة على مستوى العالم أكبر بكثير من المناطق الغنيّة بالموارد. لهذا، قد تتهدّد المملكة من حركتي انفصال تبرزان من الحجاز ومن المنطقة الشرقية، وليس بالضرورة من الجنوب الفقير بالموارد أو الشمال (الجوف). وخطر انفصال المناطق الغنيّة على الدولة، أية دولة وليس المملكة فحسب، هو أكبر بكثير من خسارة المناطق الفقيرة، بالرغم من أن الأخيرة فشلت في مناطق متعددة من العالم (على سبيل المثال شمال تشاد، وجنوب الفلبين ـ مورو، وكذلك جنوب تايلاند ـ فطاني). أما المنطقة المرفهة، أو التي تحظى بالحدّ الأقصى من الرعاية (نجد ـ منطقتي القصيم والرياض بشكل خاص وليس حائل) فهي بكل تأكيد لا تريد الإنفصال، لأنه يحرمها من كل موارد الثروة والسلطة، وهذا حساب مصلحي لا علاقة له بنوازع وحدوية أو وطنية.

في المملكة لا يُلتفت عادة الى النوازع الإنفصالية في المناطق الفقيرة، كالجنوب مثلاً، التي تحوي تجمعات سكانية متباينة. والفكرة الأساس تقوم وفق ما جاء في تعبيرات دونالد هرويتز في كتابه كيُنَّ ى مَيُّيُى حكيَوُّ على اعتبار أن معظم النزعات الإنفصالية أكثر ما توجد في المناطق الفقيرة بالموارد، والمتأخرة في مستوى الأفراد تعليمياً واجتماعياً واقتصادياً يُ ىهمز لْفُّكفَ ى ا لْفُّكفَ، بحيث أن هذه المناطق تحاول الإنفصال بشكل مبكر حين تشعر بأن حصتها من الدولة ستكون أو هي بالفعل صغيرة. وعادة ما تخشى المناطق الفقيرة من نظيراتها الأكثر تقدماً وتعليماً، وحين تشعر بأن الإنفصال غير ممكن في البداية فإنها تبحث عن تمثيل سياسي وعن خدمات عامة لأعضاء الجماعة. وبمجرد أن تفشل في الحصول على مبتغاها، وأن هناك فئات منافسة تسيطر على الدولة ولا تريد التخلي عن امتيازاتها أو بعض من تلك الإمتيازات، فإنها تنكفئ مجدداً على ذاتها وتطالب بالإنفصال.

وفي المملكة، شهدنا شيئاً من هذا النوع، بالنسبة للمنطقتين الشمالية والجنوبية، وفي غيرهما أيضاً، فقد سعى الشماليون والجنوبيون الى الحصول على موطئ قدم في الدولة وأجهزتها والحصول على بعض منافعها، ولكن خيبة الأمل كانت ـ فيما يبدو كبيرة ـ فظهرت إرهاصات التميّز للجماعة والإنحياز إليها فتبلورت أجنّة الإنفصال، وظهرت مناشير تدعو الى ذلك، كما ظهر ارتداد واضح عن الدولة وأجهزتها.

وهناك أمرٌ يعتقد به المسؤولون السعوديون، وهو أن المناطق الفقيرة تعيش من الناحية العملية على تمويل الدولة ومعوناتها، ويظنّ هؤلاء بأن نخبة تلك المناطق لا تملك خيارات الإنفصال ولا إمكاناته، فالفقر من جهة والطموح لتحسين الأوضاع اعتماداً على المركز، يجعل من المشروع الإنفصالي مختنقاً قبل أن يولد.

لكن هذا الحساب ليس دقيقاً بالضرورة. فقرار الإنفصال قد لا يأخذ في الحساب الخسائر الإقتصادية المترتبة عليه، وقد يحدث في بداية الأمر ملاحظة هذا العامل الربحي، ولكن إذا ما تطوّر اليأس والإحباط لدى الجماعة، وشعرت بأنها مجرد كمّ مهمل على هامش الحياة السياسية والإقتصادية، فإن رؤية أخرى تتطور باتجاه الإنفصال وايجاد تعليل بأن هناك موارد لم تكتشف بعد في المنطقة المعنية، أو أن إدارتها المستقبلية ستجد مخارج للأزمة الإقتصادية المتوقعة، كتحسين الإدارة مثلاً، أو استثمار الإمكانات المتوفرة على نحو أفضل (السياحة مثلاً) أو عبر تنشيط العلاقات السياسية المتوقعة مع دول مجاورة، وهكذا. ومع تقدم النزعة الإنفصالية يصبح الحديث عن الخسائر أمراً مرفوضاً ولا يناقش كثيراً، فالشعور الإنفصالي يكون جارفاً لا يحاكم المصلحة بقدر ما يحاكم العاطفة الموتورة التي تريد الإنتقام لذاتها.

فالنخبة في المناطق فقيرة الموارد، تسعى الى التأكيد على مقارنة نسبة سكان المنطقة في الدولة، مع نسبة ما تحصل عليه من خدمات. وهذا ملاحظ في المنطقة الجنوبية على نحو خاص، حيث تشكل نحو ٣٠٪ من سكان البلاد، في حين تحظى بأقل من ١٠٪ وفق بعض التقديرات من إنفاق الدولة. ومن المقارنات التي توضع قيد التحفيز والتحريض على الإنفصال، كما هو ظاهر اليوم في كل مناطق المملكة وليس الجنوبية فحسب، هو مدى حصول كل منطقة من تمثيل سياسي في صناعة القرار، أو في إدارة أجهزة الدولة (في الوزارات والمرتبتين الممتازة والخامسة عشرة) وفي بعض الأحيان يتوسع الأمر الى تمثيلها في الإعلام ومدى تغطيته لأخبار وأوضاع المناطق التي تعتبر نفسها مهملة من ذاكرة الدولة، والى التجارة والأعمال ومدى مساهمة المناطق فيها، وكذلك تمثيلها في القضاء والمؤسسة الدينية والجيش والشرطة وغيرها، وهي كلها تشير الى غمط لحقوق المناطق بشكل عام لحساب منطقة لا تمثل أكثر من ٢٥٪ من السكان.

هذا الإقصاء يشكل عاملاً خطيراً في بلورة الشعور الإنفصالي، وكأن سكان المناطق الفقيرة وغيرها يشعرون بأنهم إزاء احتلال من نوع جديد، لا يجد في المملكة من يتحدث عنه، رغم تكرر الشكاوى منه. لقد أحسن صنعاً أن قام الدكتور محمد بن صنيتان بنشر أطروحته للدكتوراة حول النخبة السعودية حيث وجد أنها مناطقية طائفية، وأن نجد تحوز أكثر من ثلاثة أرباع الوظائف والمراتب العليا في الدولة. ولنضرب مثالاً يبين مدى تأثير هذا النوع من المقارنة على تزويد المشاعر بشحنات ومسوغات انفصالية. لقد وجد الباحثون مثلاً أن نسبة تمثيل جنوب السودان في جهاز الخدمة المدنية منتصف الستينيات ـ والذي يمثل نحو ربع السكان ـ هي ١: ٣٠٠، وتمثيلاً في اللجان المناطقية بنسبة ٣: ٤٣، و٣٪ في الجيش، و ٤٪ في الشرطة. ذات المشكلة (التهميش) وجدت لدى أكراد العراق، ولدى كثير من الجماعات التي تشكل بؤر انفصال شديدة التوتر.

وفي المملكة، يقرّ الدكتور محمد صنيتان، وهو إذ يواجه مشكلة أوسع من منطقة بعينها، بل تعاني منها معظم مناطق المملكة التي تشهد نزعة تتبلور باتجاه الإنفصال، أن نجد تستحوذ على (٥٩٪) من عدد مسؤولي الدولة الحائزين على المرتبة الخامسة عشرة، في حين حصلت بقية المناطق (عدا الحجاز) على (٢٪) وهي حصة المناطق الشرقية والجنوبية والشمالية! وفي مراتب الدرجة الممتازة، حصلت نجد على (٧٧٪) منها، فين حين حصلت بقية المناطق الثلاث آنفة الذكر على أقل من ١٪. وفي مجال تعيين أفراد بمرتبة وزراء خارج إطار مجلس الوزراء، حصلت نجد على ٧٨٪ وحصلت المناطق الثلاث على ٥٪، أما بالنسبة للوزراء الأعضاء في مجلس الوزراء (لم يحتسب الأمراء كجزء من نجد رغم أنهم كذلك)، فحصلت نجد على (٧٨٪) في حين حصلت المناطق الثلاث على ٧٪. وفي مجلس الشورى حصلت نجد على ٥٠٪ من الأعضاء، وحصل الجنوب على ٧٪، والشرقية ١٠٪ والحجاز ٢٩٪. اما التمثيل في الجهاز القضائي والديني والعسكري فمحتكر بشكل شبه كامل لمنطقة (نجد)، ولهذا استنتج الصنيتان أن النخبة الحاكمة أصبحت أسيرة إقليميتها وانها منغلقة طائفياً وبيروقراطياً.

إزاء وضع غير عادل كهذا، خاصة إذا كانت اللعبة السياسية مكشوفة لدى الجميع، فإن المشاعر تتجه الى اتهام الدولة بأنها (تحابي) منطقة

بعينها، وأنها تتعمّد الإساءة والتقليل من حجم المناطق الأخرى، بلا مبررات معقولة دينياً او وطنياً. ومن البديهي أن يتقدّم المتضررون بشكاوى الى رؤوس الحكم منددين بهذه السياسات (انظر مثلاً الوثائق الواردة في كتاب حمزة الحسن ـ الشيعة في المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني) بل لا تعدم الوثائق الوطنية المطالبة بالإصلاح الى الإشارة الى التنمية المتوازية بعيداً عن التمييز الطائفي والمناطقي حفاظاً على وحدة الدولة (وثيقة الرؤيا، والعريضة الدستورية، وكذلك العريضة التي تقدم بها الشيعة في الشرقية والأخرى التي تقدم بها الإسماعيليون في نجران ـ المنطقة الجنوبية). ولأن هكذا نوع من الشكاوى مضى عليه عقود طويلة فلم يصلح، بل زاد سوءً، من خلال قمع الخصوصيات المناطقية والثقافية، والإستمرار في فرض التجانس المذهبي ُ ئُف»ىَمهُبِ وإجبار المواطنين للتحول نحو الوهابية، ومن خلال العقاب المادي والوظيفي للمناطق (المشاغبة)، أضحى التطلع الى الإنفصال عند بعض الشرائح أملا وحيداً أمامهم.

مناطق محرومة وأخرى منعّمة

يوصّف وضع (نجد) كمنطقة وكجماعة مذهبية، بأنها تحتل وضع (الجماعة المتقدمة) التي تنتفع بفرص التعليم والتوظيف، والتي لها تمثيل يفوق حجمها العددي في التجارة والأعمال والجهاز البيروقراطي والوظائف الراقية، والتي يتمتع الفرد فيها بدخل أكبر من المناطق الأخرى. وفي الغالب ينظر الى الجماعة المتقدمة، من الناحية النظرية، على أنها تلك الجماعة التي ينظر أفرادها إلى أنفسهم وينظر الآخرون إليهم على أنهم شديدي التطلع والطموح والديناميكية والثقافة. وهي بهذا تولّد لنفسها مبررات السيطرة والإستئثار بالثروة والسلطة.

أما المناطق الأخرى في المملكة، ومع أخذ النظر بالمستويات العامة، فينظر اليها ـ نجدياً على الأقل ـ بأنها جماعات أقلّ تقدما، أو متأخرة، وأنها جديرة بأن تُحكم من الخارج، ولا تتوافر لأفرادها الفرص التعليمية الكافية ولا يتمتعون برواتب ومداخيل كبيرة، وهي في الغالب عرضة الى التنميط بأنها (متخلفة وغبية وجاهلة وأنها قليلة الإنجاز) فضلاً عن الزعم بأنها ضعيفة الإيمان، أو أن مذهبها لا يرقى مذهب الصفوة (الوهابية).

بالطبع فإن هذا التوصيف غير دقيق، إذ أن المقاييس تضيع أحياناً، أو غير متوفرة في أحايين أخرى. وإذا كان من غير المجادل فيه بأن نجد هي المنطقة الأكثر حظوة ورعاية في المجالات الإجتماعية كافة، وأنها الأكثر حظوة من الناحية الدينية ومن الناحية السياسية، وأنها أكثر تمثيلاً في بيروقراطية الدولة.. فإن تحديد الموقع يتطلب إضافة الى ذلك، معرفة معدل دخل الفرد في كل منطقة. ولقياس مؤشر الإحباط وطبيعة العلاقة بين المناطق واحتمالية الإنفصال، يجب أن يقارن ما ذكر مع مساهمة كل منطقة في الناتج القومي، وكذلك مقارنة مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها بين المناطق مع ملاحظة عدد السكان في كل منها.

المنطقة التي تأخذ أكثر مما تساهم في الدخل القومي، لا يحتمل أن تتطوّر فيها حركة إنفصالية قويّة، وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على نجد، وربما على المنطقة الجنوبية.

أما المنطقة التي تساهم في الدخل القومي وتحظى بنسبة معقولة من الدخل ومن الخدمات، فإن الحركة باتجاه الإنفصال تبقى محدودة ما لم تعزّز بقضايا أخرى أكثر تأثيراً من البعد الإقتصادي المجرد، مثل وجود دوافع معنوية وسياسية ودينية وتاريخية تدفع باتجاه طلب الإستقلال، ومثل هذه المناطق تتمتع في الغالب بتراث استقلالي كبير، كما في الحجاز.

يأتي الدور على المنطقة التي تساهم في الدخل القومي ولا تحظى برعاية تتناسب مع تلك المساهمة. وهذا ينطبق بشكل صارخ على المنطقة الشرقية الغنية بالنفط والتي يأتي منها معظم دخل المملكة، كما هو الحال بالنسبة للكاتلان والباسك في أسبانيا حيث كانت منطقة كاتلونيا تجود بما نسبته ٣١٪ من مجموع الضرائب، في حين لا تتحصل إلا على ١٣٪ من النفقات الحكومية؛ أما الباسك فكانت تقدم ١٣٪ ويأتيها مجرد ٥٪. والغريب أن التشابه في التعبير الشعبي عن هذه الحالة في بلد مثل السعودية كما في أسبانيا يكاد يكون واحداً. ففي السعودية، يقول الشيعة بأن البقرة تأكل من الشرق ويحلبها رجل في الغرب ليقدم الحليب الى رجل كسول في الوسط ليشربه! وفي الباسك يقولون بأن البقرة تأكل من الباسك، وتحلب في مدريد! وفي السعودية أيضاً يقول المواطنون الشيعة بأن البقرة تلتهم من الشرق، ويذهب الروث الى الغرب، ويحتكر الحليب في الوسط. وفي المطالب تتمحور حول أمرين متشابهين ايضاً: الإستفادة القصوى من المداخيل المحلية، والتحكم بحركة المهاجرين للعمل الذين يزاحمون أبناء المنطقة في الوظائف.

ومن الأمور التي لها صلة بالحالة الإنفصالية، أنه لوحظ بأن المناطق المرشحة للإنفصال هي في الغالب منكفئة على نفسها، حيث لا يوجد من أعضائها أو من نخبها من يعيش خارجها (الباسك مثلاً)، وفي بعض الأحيان تشتدّ الأوضاع سوءً للجماعة فلا تجد الحماية والرعاية إلا في مناطقها، فتزحف الى حيث موطنها الأصلي، كما حدث لدى التاميل بعد بزوغ الهيمنة السنهالية. وفي المنطقة الغربية من المملكة، هناك ملاحظة شديدة البروز، وهي أن النخب الحجازية التي كانت منتشرة في كل أنحاء المملكة خاصة المركز، الرياض، انكفأت بسبب التمييز وعادت الى موطنها الأصلي. وفي وقت يحاول فيه المسؤولون اجبار المواطنين عامة على التداخل (في مجال التعليم تحديداً) حيث يجبر الكثيرون على الخدمة خارج مناطقهم، فإنهم في الحقيقة يعتبرونها خدمة إجبارية، لا تعني شيئاً كثيراً، بل أن هذا الإصرار غير المترافق مع سياسات وطنية اعتبر نوعاً من العقاب أكثر من كونه وسيلة من وسائل الدمج.

من الصعب بالطبع أن تكون الرعاية الحكومية متوازية مع قدر المساهمة، في منطقة مثل الشرقية، كون ثروة البلاد لا يمكن أن ترتهن لمنطقة واحدة، ولكن في مثل هذه الحالات، عادة ما تقوم الدول بوضع المناطق الغنية التي يأتي منها الدخل في قائمة المناطق الأكثر رعاية، لتخفيف النزعة الإنفصالية. خطأ الحكومة السعودية لم يكن بسبب عدم موازاة الدخل بالإهتمام الحكومي، بل هو أكثر من ذلك، إذ تعمدت حرمان مناطق النفط، ومنتجي الثروة، كعقاب لوجود الإختلاف المذهبي/ السياسي.. وهذا أدّى الى تكوّن أجنّة الإنفصال على خلفية إقتصادية تدعم التمايز الثقافي والإرث السياسي المختلف، والفشل المدمّر في ضعف الهوية الوطنية وسياسات الدمج الإجتماعي.

يقال أن الجماعة المتقدمة وإن قطنت منطقة تعمّد النظام السياسي جعلها متخلّفة عبر الإهمال والتمييز، فإنها لا تسعى الى الإنفصال إلا بشكل متأخر، بعد أن تجرب حلولاً أخرى، فإذا ما وصلت الى مرحلة اليأس تقلب سياساتها. فمثل هذه الجماعات، كما في الشرقية والغربية، والتي ترى في نفسها كفاءة ثقافية وتعليمية وانفتاحاً وتسامحاً وفهماً دينياً أوسع، تسعى أول ما تسعى الى (المساواة) في المواطنة؛ كان هذا شعور الحجازيين حين احتلّه عبد العزيز في العشرينيات من القرن الماضي، حيث كان الأمل بتشكيل دولة (وطنية) والمساهمة فيها شغل النخبة الحجازية الشاغل. وكان هذا هو الهمّ الأول لدى النخبة الشيعية

في الشرق، بأن تقوم دولة لا تميّز بين مواطنيها على أسس طائفية، وقد اكتشف الشيعة مبكراً أن تحقق هذا الطلب او الهدف شبه مستحيل، في حين اكتشف الحجازيون ذلك بشكل متأخر في الثمانينيات من القرن الماضي الميلادي. وفي حين لم يكن تنقل المسؤولين الإداريين من منطقة لأخرى يثير مشكلة، فقد أصبح اليوم هنالك إصراراً على أن تكون كل منطقة مسؤولة عن ذاتها وتدار برجالها، وهذا مؤشر على تحوّل سيء لم يكن موجوداً فيما مضى.

وعلى عكس المناطق الفقيرة، فإن المناطق الغنية بالموارد أو المتقدمة في الوعي تميل النخب فيها الى حساب الخسائر والأرباح من الإنفصال، فإذا ما كان الإنفصال مربحاً تمّ التقدّم نحوه، وإذا كان مضرّاً تمّ تجنّبه. هذه المعادلة واضحة اليوم بين النخب الحجازية، التي يشير بعضها أحياناً الى ذلك بالقول، حين تنضب أموال النفط، وحين لا نحصل على الحصّة المناسبة، وحين تتوفر لنا الموارد الخاصة بنا، فإننا لن نبقى ضمن الوحدة السياسية القائمة، بل سنقيم دولة (الحجاز). اما الشيعة فواضح ان الحسابات الإقتصادية من حيث الخسارة والربح تميل الى الإنفصال. وحين يصبح الحكم المركزي تحت الضغط، إما لمصادمته لهذه الجماعات المتقدمة في مناطقها، أو بسبب تصاعد المشاعر المناطقية والطائفية، ستقوم السلطات كما هي العادة في استدعاء الحسّ الوحدوي، والتأكيد على وحدة الدولة التي تخدم مصالح الجميع بشكل أفضل. وهناك أمثلة تبين أن بعض الجماعات المتقدمة لم تتبنى خيار الإنفصال إلا بعد مضي سنين عديدة وبعد فشل الحلول السياسية، كالتاميل في سيريلانكا مثلاً، الذي صبروا منذ الخمسينيات وحتى عام ١٩٧٦، وحين فشل التاميليون من تعديل الدستور، وفشلت المظاهرات السلمية، وفشلوا في منع إلغاء اللغة التاميلية كلغة رسمية للدولة، وتمّ احياء السنهالية، حينها فقط تفجر العنف والدعوة الى الإنفصال.

صحيح أن الفوارق الإقتصادية المناطقية ليست الدافع الوحيد، ولكنها بكل تأكيد دافع حقيقي وأصيل، ومندمج في حسابات دعاة الإنفصال والتقسيم. هناك من يعتقد ـ على سبيل المثال ـ بأن الدوافع الإقتصادية تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للحجاز، تليها الفوارق الثقافية المعمّدة بسياسات الدولة، في حين تلعب الفوارق الثقافية والمذهبية وحالة الإغتراب والإحباط (عن ومن) الدولة في المنطقة الشرقية المحفّز الأول للإنفصال، وتليه في الأهمية الدوافع الإقتصادية. من هذا يتبين أن مطالب المجتمعات المختلفة في مناطق المملكة تختلف هي الأخرى من حيث الأهمية في تشكيل وبلورة الشعور الإنفصالي. كذلك الحال بالنسبة لأثر الأحداث ومدى تأثير سياسات الدولة في تطوير ذلك الشعور وتوقيت تفجّره.

التباعد الجغرافي

لم تكن الفوارق الإقتصادية بين مناطق المملكة ناشئة بشكل طبيعي، كأن تكون نتيجة تركيز النشاط الإقتصادي والسياسي في المركز، أو بسبب صعوبة التفاعل مع مناطق بعيدة عن ذلك المركز؛ فاختلال توزيع الثروة والسلطة، وعدم توازن التنمية الإقتصادية والإجتماعية بين المناطق، جاء متساوقاً مع (أو نتيجة لـ) الإختلال السياسي بين المركز المسيطر عليه بعناصر نجدية، وبين تلك المناطق التي لا تشارك في العملية السياسية الا بشكل محدود للغاية، وفي بعض الأحيان لا توجد أي مشاركة. هذا الإختلال تعمّد في الناحية الإقتصادية وتأكد بقرارات الدولة التي راعت مصالح المسيطر سياسياً وعسكرياً ودينياً، ونعني به المركز النجدي. الأمر الذي أدّى الى ما هو متوقّع: أن تحوز المنطقة المسيطرة سياسياً على معظم الكعكة الإقتصادية والخدمية، وأن تحرم المناطق الأخرى حتى من الحدود الدنيا لما يعتقد أنه حقها، حتى تلك المناطق المنتجة لثروة البلاد الرئيسية (النفط).

المسألة التي تتمتع بأهمية كبيرة هنا، هو أن هناك عاملاً آخر يعزز الفوارق بين مناطق المملكة، ويساهم في تأجيج العزلة المناطقية المفضية الى ترسيخ الشعور الإنفصالي. إن العزلة الجغرافية التي تعيشها مناطق المملكة توفر مناخاً صعباً للتواصل الإجتماعي، والتخفيف من النمطية التي تحملها كل منطقة عن الأخرى، وتجعل من قدرة السلطة في السيطرة على أطراف الدولة البعيدة محفوفاً بالمصاعب، كما بدا واضحاً في المنطقتين الجنوبية والشمالية.

لهذا السبب رأينا الكثير من الحركات الإنفصالية تنشأ وتنمو في المناطق البعيدة عن مركز السلطة، أي في المناطق الطرفية، حيث تضعف سلطة الدولة، وتغيب فاعلية أجهزتها. وبإمكان المرء استحضار الكثير من الأمثلة. لكن ما يهمنا هنا، هو ان ابتعاد المناطق عن المركز بمئات الأميال، ووجود حدود جغرافية معلومة لتلك المناطق، يوفّر بعضاً من المناخ النفسي للإبتعاد العملي عن مركز صناعة القرار والإنفراد بالذات (ديموغرافياً) وتكريس حالة الخصوصية والهوية الفرعية. وبالرغم من أن التباعد الجغرافي يحسب في كثير من الأحيان أحد العوامل الثانوية في العملية الإنفصالية، لكنه في المملكة يعدّ مؤطراً غاية في الأهمية للعوامل السياسية والثقافية، الى حد يمكن اعتباره العنصر الأكثر بلورة لشخصية المنطقة التي تسعى الى الإنفصال.

أمران مهمّان آخران لهما علاقة بالوضع الديمغرافي للمناطق المرشحة للإنفصال، يلعبان دورين متناقضين. أحدهما حين تشعر الجماعة المعنية بأنها مهددة في هويتها عبر سياسات تستهدف إفقادها خصائصها. والثاني حين تشعر الجماعة بأن مناطقها مهددة بسياسات الحكومة لتغيير ديمغرافيتها. كلا الأمرين ينطبقان على المنطقة الشرقية السعودية والحجاز. فقد سعت الحكومة السعودية لتغيير ديمغرافية المنطقتين عبر الهجرة المنهجية، وليس لأسباب إقتصادية محضة، الأمر الذي أشعر الحجازيين والشيعة بأنهم قد يصبحون أقليات في مناطقهم. جاء ذلك مترافقاً مع هجرة نجدية الى الشرق والغرب، وهو مجرد انتشار له اسباب سياسية واقتصادية، في حين تعتبر هجرة اهل الجنوب اقتصادية محضة. ولكن هذه السياسة لم تغير من حقيقة ان حجم المناطق السكاني لا يغير من واقع تقسيم الدولة. أي أن حجم كل منطقة بقي على حاله وإن تغير الإنتشار. والملاحظ هنا، أن منطقتين جمدتا في مواقعهما السكانية (الحجاز والشرقية) في حين هناك منطقتان تحركتا لدوافع اقتصادية أو سياسية أو كليهما (نجد والجنوب).

الشعور بالتهديد الثقافي للهوية أو التهديد الديمغرافي، ينظر اليه رسمياً على أنه دمج مفتعل وإجباري في مجمله، وهو دمج من طرف واحد، أي فئة مهاجرة وفئة حاضنة، يستهدف منه رسمياً إضعاف الخصم (المناطق المرشحة للإنفصال) ولكنه قد يكون محفّزاً له في الوقت نفسه كرد فعل على سياسات الدولة. ولا يمكن التخفيف من هذه الحالة إلا بتشجيع الهجرة المتكافئة، وما لم يتحول المركز الى حاضن لكل تشكلات المجتمع، وهذا لا يأتي إلا عبر الدمج الحقيقي السياسي (أي تمثيل المناطق في المركز) مقابل وجود (المركز في المناطق)؛ وكذلك عبر الإغراءات الإقتصادية التي تشجع تكسير حالة (الإقليمية) بحيث تخرج النخب الحجازية والشيعية من مناطقها الى أفق أوسع على مستوى الدولة.

القناعات الدينية: معول هدم

مرتضى السيد

لا أحد بين مجتمعات المملكة من يمتلك الجرأة اليوم ليوجّه نقداً الى الدين؛ فالجميع يقدّسه، كما تقدّس الأكثرية التفسير الديني نفسه، فضلاً عن تقديس من يقوم بعملية التفسير. والتفسير الديني الرسمي اليوم، أي بنمطه الوهابي، يلعب دوراً بالغ الخطورة في تفتيت أسس التلاقي المجتمعي، فهو يتولى جملة من الأدوار تصبّ كلّها في إطار التمزّق والتذرّر:

١ ـ التنميط: تقدم الوهابية رؤيتها المشوهة للآخر، فترسم صورة لدى أتباعها عنه ـ أي عن الآخر ـ بالغة البشاعة، تختزن كل المفردات السلبية التي يمكن أن يتصورها العقل، وتقدّمها على شكل (عقيدة) دينية، لا يجوز الزحزحة عنها، ولا يمكن اجتثاثها بين يوم وليلة، كونها قد نفذت الى أعماق ونفسية جماهيرها (النجدية بشكل خاص) بمن فيهم من يصنّفون بـ (العلمانية) وبمن فيهم (رجال الحكم) أنفسهم. على مدى ثلاثة قرون، غرست صور التنميط وتكثّفت وأصبحت جزءً من المعتقد، يصعب معها التراجع سواء كان بالنسبة للأفراد أو للقيادات الدينية لأنه تخلّ عن عقيدة وتراث وشخصيات راحلة وأخرى حاضرة يقتدى بها. إنه تخلّ عن فكر وعن نمط حياة وعن مشاعر تداخلت كلها فصاغت عقول وشخصية أجيال وراء أجيال، وبُني على أساسها كيانات سياسية، وأُزيلت أخرى، وأُهدرت دماء، وأُقيمت مذابح. لهذا فالتراجع عن الفكر مسألة صعبة للغاية، لأنه يحمل في طياته إدانة للماضين، من علماء ومقاتلين ورجال حكم. إنه إدانة لتاريخ مضى، وطعن في عقائد هي ما تميّز الوهابية نفسها عن غيرها.

٢ — التحريض والتحفيز: الدين قوّة ساحرة، والتفسير الديني قادرٌ لأن يجعله أكثر سحراً للأتباع، وأعظم محرّك لهم، سواء في التعمير أو التدمير. والوهابية أثبتت عظيم قدرتها على تحريض الأتباع، وتحفيزهم، فأقاموا الدولة ـ دولتهم ـ على أنهار من الدم والأشلاء؛ ولم تفقد الوهابية سحرها وقدراتها بعد قيام الدولة، فاستمرت في تعصّبها وزوّدت بأدوات الدولة، كيما تستمر في توفير الغطاء للنظام السياسي الجديد، وكيما يواصل الأتباع حروبهم الداخلية بوسائل أخرى مع نظرائهم في الخلق، إن لم يكونوا نظراء لهم في المواطنة، أو الدين. والفكرة المتعصبة تمتلك وهجاً وجاذبية في البيئة النجدية، وربما في غيرها من البيئات المريضة بداء التطرّف والإنغلاق.. ولذا يستغرب المرء اليوم كيف أن أفكاراً تكفيرية ما تقبل كمسلمات، وأفعال مشينة أخرى ترتكب بوازع ديني وفق تفسيرات غريبة.

بيد أن هناك نقطة لا يلتفت اليها الكثير من المواطنين، وهي أن الوهابية بقدر ما تحرّض أتباعها على الآخر المختلف مذهبياً، فإنها تستفزّ المحرّض عليه وتعطيه المبرر للقيام بتحريض مقابل، وهو ما يحدث فعلاً على الأرض منذ أن قامت الدولة وحتى اليوم. وكما تتضمّن الوهابية زخماً عقائدياً قادراً على التنميط والحشد الجماهيري، فإن الثقافة المذهبية/ الدينية لدى الآخرين تستفزّ فتستنفر المسكوت عنه والمكنون في طياتها لتقوم بتحرّك مضاد لأتباعها. فالتحريض والحشد صفة تتسم بها كل العقائد والأيديولوجيات السياسية والدينية، وتأكيد هذه الصفة رهين بالأجواء وبإرادة المجتمع. قد تنشأ عن رد فعل، وقد تنشأ بشكل متعمّد لتحقيق أغراض محددة. وإذا ما توافرت البيئة والإرادة فإن العقائد ـ حتى شبه الميّتة منها ـ يمكن إحياؤها، وهناك من التجارب في بلدان العالم ما يفيد بهذا.

٣ ـ الإقصاء: وهي مسألة طبيعية تأتي كناتج للتنميط والتحريض؛ فالفكرة الدينية الوهابية إقصائية بطبعها، كونها ترى نفسها ممثلة للحق، ليس هذا فحسب بل ترى غيرها على غير هدى بشكل قاطع لا تردد فيه. والإقصاء وإن كان هدفاً سياسياً تقوم به السلطة والنخب النجدية، ولكنه هنا يأتي وفق مظلّة شرعية توفرها الوهابية، ولو لم توجد هذه المظلة لوجد غيرها. وبهذا تتحول الوهابية الى مخلب للسياسي النجدي يبرر بها خطواته السياسية دون أن يتحمّل في الظاهر إثمها! ويخطئ من يظنّ ان الوهابية تقصي المختلف مذهبياً فحسب، فهي بروحها المناطقية شديدة التكثيف، تقصي الآخر على أسس مناطقية أيضاً، بل ولا تعامل أتباعها الذين ينتمون الى مناطق مختلفة على أساس القاعدة الدينية فحسب. ومن هنا فإن توفير مسوغات الإقصاء لدى النخبة النجدية أعلى ما يكون حين تندمج المناطقية مع الدينية مع سمو المحتد قبلياً او عرقياً.

والإقصاء كظاهرة شديدة التورّم والوضوح في المملكة، تخدم الوهابية وتخدم النظام السياسي على حد سواء، ولكن في المدى التكتيكي فحسب. فالإقصاء يولد الإنطواء والعزلة لدى (المقصين) ويولد مشاعر التميّز لديهم كما لدى من يمارس الإقصاء سواء بسواء، وهو في المحصلة يولد مشاعر الإغتراب والإنفصال لدى الجماعات المهمّشة، بشكل يؤدي في النهاية الى إضعاف بنيان الدولة، والنظام الحاكم نفسه في المدى الاستراتيجي.

٤ ـ الحرب والعنف والتقسيم: وهي الخطوة الأخيرة التي وصلت اليها الأوضاع في المملكة اليوم. وإذا كان مؤشر العنف قد اتخذ مسار مواجهة الدولة، فإنه لن يلبث أن يعود الى وجهته القديمة بمجرد أن يستشعر أتباعه أن (ضحايا الوهابية) قد بدأوا بالوقوف على ارض صلبة للمطالبة بحقوقهم، وأن الحكومة قد تقوم ـ في خطوة تكتيكية ـ بانتهاج سياسة أقلّ طائفية وتمييزية. ولعلّ الحكومة تشعر بأن المارد الوهابي خرج عن السيطرة، وأن إصلاح علاقتها مع شرائح أخرى من شعبها، قد يزيد المتشددين العنفيين مبرراً لمواجهتها.

واذا كان ينظر الى الدين كموحد ورابط ومسيج للمجتمعات، فإن نسخته السعودية المتشددة اليوم تثبت أنه يمكن أن يتحول الى معول تقسيم وهدم وحرب، داخل المملكة كما في خارجها، ولعل الشواهد الحاضرة في العراق وأفغانستان والشيشان وغيرها ما يكفي للدلالة على ذلك.

من (الأفغان العرب) الى (العراقيين العرب)

موجة العنف العنف القادمة من العراق

فاضل حسين

الإرباك في موقف الحكومة السعودية مما يجري في العراق صار واضحاً. فهناك خطاب داخلي يدين العنف ضد الأجانب (خاصة الغربيين) ويصفهم بـ (المستأمنين) الذين حصلوا على عهد الأمان من (ولي الأمر).. وهذا الخطاب يدين العنف والإرهاب، ويندد بقتل المدنيين المسالمين المسلمين والعرب وغيرهم، وهو خطاب يحاول تفكيك منظومة الفكر العنفي والنفاذ اليها بالنقد والتشريح، وإن كانت المحاولة لاتزال بدائية. أيضاً فإن الخطاب الداخلي يتسم بالشدة والحزم في إطلاق كل الأوصاف على (الفئة الضالة) و (الخارجة) و (الغالية) و (الجاهلة) و (العميلة للصهيونية) و (المتحللة من القيود الشرعية) و (الناقضة للعهد) والتي تريد أن تنفذ ما يريده (العدو) من ضرب مهد الإسلام، ومقاومة (الحكومة الشرعية) (القائمة بالدين) والحريصة على مصالح الأمّة! ويصرّ الخطاب المحلي، على أن المملكة (ليست أرض جهاد) ولم يجد بعض الكتاب والمقربين من السلطة حرجاً في الإشارة الى أن شروط الجهاد متوفرة في أمكنة أخرى غير المملكة ويسميها بالإسم: (العراق، أفغانستان، والشيشان)!

أما الخطاب الخارجي، أو ذو الرسالة الموجة للخارج، فإنه يتأرجح بين إهمال التعليق على موجات العنف ـ خاصة تلك التي تقع في العراق ـ أو يباركها بصورة لا لبس فيها. الإهمال وعدم إعطاء موقف مما يجري في العراق، يبين حجم المشكلة التي يحملها السعوديون على أكتافهم. فلم يعد سرّاً حجم التسرّب السعودي الوهابي الى العراق، وقيامه بأعمال تفجير وإنتحار راح ضحيتها المئات إن لم يكن الآلاف، فلا تزال مواقع الإنترنت تلقي لنا يومياً بأحمال من المعلومات عن مساهمة السعوديين وأسمائهم ومناطقهم وبيوت العزاء التي تنصب (للشهداء!) منهم.

وإذا كان من المنطقي جداً أن تكون مقاومة المحتلّ الأجنبي للعراق مشروعة، لا يستطيع أحدٌ أن يسلب منها شرعيتها، إلاّ أن ما يجري خرج عن إطار المقاومة الى استهداف كل الشعب العراقي، بقياداته الدينية والسياسية، وبمصالحه وثرواته الوطنية. ولا يمكن القبول منطقاً أن تأتي فئة من الخارج لتقرر للأكثرية العراقية الموقف الذي يجب أن تتخذه، فيوصم معظم أبناء العراق بأنهم غير وطنيين، ويأتي أولئك من الخارج ليعلموهم الوطنية والجهاد! كما ليس من المنطق في شيء أن يأتي أطفال ليعلموا علماء العراق سبل الجهاد ومشروعيته، وليفرضوا عليهم المعركة ووسائلها وطرقها، دون وعي أو التفات لرأي (أصحاب الدار).

لنتخيّل مثلاً، أن بين من قاموا بتفجيرات المحيا وغرناطة في الرياض أشخاص من العراق أو من لبنان أو الأردن، وبرروا أفعالهم بنفس التبريرات، وهي مواجهة الإحتلال، أو بدعوى (إخراج المشركين من جزيرة العرب)! كيف كان الموقف الشعبي والرسمي إزاءهم؟

المملكة التي لم تتحرر بعد من نقمة (الجهاد) في أفغانستان، والتي لاتزال تضمد جراح ما ارتكبته من أخطاء هناك، وتدفع أثمان (العائدين من المجاهدين العرب).. تكرر أخطاء الماضي. فالموقف الرسمي إذ يتوارى هرباً من إعطاء موقف لموجات العنف الأعمى في العراق، متلفعاً بستار (المقاومة) وصمت الحكومة العراقية وقبلها مجلس الحكم عن توجيه أية نقد للحكومة السعودية، ضنّاً منهما وطمعاً بعلاقات مستقبلية أفضل.. والموقف الرسمي الذي يسارع لإدانة (الثمرة) في السعودية، يتناسى أن (الثمرة المرة) في العراق ما هي إلا نتاج لـ (الشجرة) المغروسة في الداخل السعودي. ولا يقلل من مسؤولية الحكومة السعودية أنها تواجه (فرعاً) صغيراً من شجرة العنف في البيت لم تستطع السيطرة عليه حتى الآن.

والحكومة إذ تفصل نظرياً وعملياً بين من يفجر ويقتل في العراق وبين من يفعل الشيء ذاته في السعودية، فإنها لم تلتفت بعد الى أمرين هامين: الأول مسؤوليتها القانونية عن حفظ

حين تبدأ فورة العنف في العراق بالتراجع، سنجد المقاتلين العرب يعودون منه الى ديارهم، محمّلين بذخائر التجربة، وهياكل التنظيم الجديد، لتبدأ مسيرة جديدة من العنف في الدول المجاورة التي فتحت أمامهم الحدود لأهداف سياسية تكتيكية، وسنقرأ حينها عناوين مثل: (العائدون من العراق) (العراقيون العرب)!

حدودها مع العراق، ومنع رعاياها من المشاركة في العنف هناك، إضافة الى مسؤوليتها في التعرف على من اخترق الحدود، ومتابعة النشاط الداعم للإرهاب في العراق، ولا نقصد بهذا النشاط المقاوم. وإذا كانت الحكومة لا تستطيع التفريق بين الإثنين، فتلك مصيبة، إذ أن من غادر الى العراق يؤمن بفعل الشيء ذاته في السعودية، بنفس التبريرات الدينية، وبذات الوسائل المتشابهة التي تستنسخ، كمسألة قطع الرؤوس! المملكة مسؤولة عن الشبكات السعودية الداخلية، سواء تلك التي وجهت سهامها للمجتمع السعودي أو العراقي على حدّ سواء، ومسؤولة أيضاً عن فكر التطرف والعنف الذي يعلم القاصي والداني أن مصدره الأكبر هو السعودية نفسها. أما الأمر الثاني، فالحكومة السعودية المشغولة بالعنف في أراضيها، لا تزال تمارس سياسة التنفيس عن التيار العنفي بأن تفتح له مخارج لـ(الجهاد). لقد أدى الإنسداد في هذا الأمر الى ثورتين عظيمتين: ثورة الإخوان الأولى ١٩٢٨–١٩٣٠، وثورة الإخوان الثانية ١٩٧٩ بقيادة جهيمان العتيبي. ووجدت الحكومة فرصة عظيمة حين تلاقت بغيتها في مكافحة الشيوعية واحتلال السوفيات لأفغانستان، فوجهت (الجهاد المعطّل) ليقوم بدوره في الأرض الأفغانية. وهي اليوم تفعل الشيء ذاته، فبدلاً من (الجهاد!) على الأراضي السعودية، وإقلاق ديار الإسلام!، فلتكن الحرب في العراق، بين المشركين والكفرة والخوارج. المشركون هم الشيعة! والكفرة هم المحتلون، والخوارج هم الوهابيون المارقون المغالون! وإذن فلينصرهم الله على بعضهم البعض!، أو ليكن فخاراً يكسّر بعضه بعضاً تخرج منه حكومات المنطقة سالمة غانمة!

الرؤية الطائفية للموضوع العراقي لم تبارح الذهنية السعودية منذ تشكل العراق الحديث، بل قبل ذلك، وآن الأوان للحكومة السعودية أن تدرك (تغيُّر الزمان) وأن تقدّم مصالحها الأمنيّة والإقتصادية والسياسة على الرؤية (الأيديولوجية) المتمذهبة حدّ النخاع.

وعليها أن تدرك بأن الوضع في العراق، لن يبقى على وضعه الحالي، وأن عدم استقراره سيعود بالضرر على السعودية ولو بعد حين، كما أن الإستقرار في العراق لن يكون بعيد المنال في ظلّ تشكّل أجهزة الدولة العراقية، وبالتالي فإن استخدام العراق كـ (مكبّ للنفايات السعودية) أو الأرض (المرشحة لتلقي الأيديولوجيا الوهابية المصدّرة) لن يكتب له النجاح. وأكثر ما يقلق، أن التكتيك السعودي وإن نجح خلال الأشهر الستة الماضية، عبر تفجير الوضع الداخلي العراقي، لكنه سيعيد المنتج السعودي والعربي الى أهله من جديد.

إن من فضّل الجهاد في العراق، وليس في السعودية أو الأردن أو سوريا أو اليمن أو الكويت أو إيران أو فلسطين، ومهما تكن المبررات السياسية والحسابات الطائفية، ما يلبث أن يعود الى دياره، وستبدأ موجة عنف (العائدين من العراق) كما كانت (موجة العنف العائدين من أفغانستان).. ومما لا شك فيه أن الدول العربية التي رحّبت بأفعال مقاومة الزرقاوي، وتساهلت في ضبط حدودها كيما توقع المحتلّ الأميركي في مأزق وإن كان على حساب المواطن العراقي، إن هذه الدول بقدر ما تساهم في توتير الوضع العراقي، فإنها بالفعل تساهم في تقوية البنية التحتية للعنف القادم من العراق الى أراضيها في قادم الأسابيع أو الأشهر.

لا يجب أن نصدّق أن الحكومة السعودية إنما هي ضحية أو إحدى ضحايا الوضع في العراق، بالرغم من أن ما جرى من احتلال أجج النقمة وزاد التحفز لدى تيار العنف والتطرف السعودي. الصحيح أن شعب العراق كان ضحية نظامه السياسي، وضحية الدولة الكبرى قبل وبعد الإحتلال، وضحية جيرانه الخليجيين: الكويت والسعودية بوجه خاص، اللتان دعمتا صدام حسين ثم دعمتا إزالته من الحكم، وفي كلتا الحالتين فإن النتائج سلبية كانت أو إيجابية يتحمل هؤلاء جميعاً مسؤوليتها. وليس من المنطقي أن تأتي السعودية اليوم فتحمّل العراقيين مسؤولية القلاقل، فيما مواطنوها ينثرون الملح على الجرح بأفعالهم المشينة فوق التراب العراقي.

أما التيار السلفي السعودي فهو لا يكتم سعادته البالغة بما يقوم به أتباعه في العراق، وإن كان منشقاً في موقفه من ذات الأفعال التي يقوم بها أشقاؤهم والتي تقع في السعودية. لقد جرّب التيار السلفي في العراق أقصى حالات (الجهاد!) حيث وفّر الوضع مناخاً رائعاً من جهة الأهداف البشرية والإقتصادية الكثيرة التي تقع ضمن دائرة الإستهداف. صحيح أن الوهابية هي أكثر المذاهب شرعنة للعنف وأكثرها تساهلاً في إستباحة الدم الحرام ولأتفه الأسباب، كان هذا تاريخها ـ أي الوهابية ـ وحاضرها ومستقبلها القريب ـ على الأقل. ولكن العراق بأكثريته الشيعية، أغرى الوهابيين بالتساهل في استباحة الدماء، سواء كانوا في الأسواق أو في المساجد، وسواء كانوا أطفالاً أو نساء أو شيوخاً أو أفراداً مسالمين، فكل هؤلاء يدخلون ضمن خانة المشركين الذين سبق للوهابية أن استباحت دماء أمثالهم في الجزيرة العربية وخارجها. والحقيقة فإن الرؤية الوهابية للمشركين أوسع من الشيعة الذين يشكلون أكثرية السكان، ولكن السياسي (السنّي العربي) بدا وكأنه يريد استخدام المقاتلين العرب لتعزيز موقفه السياسي، ولكنه أدرك متأخراً بأن الوهابية وإن كانت تعتبر الشيعة أشدّ كفراً من اليهود والنصارى، فإنها في الوقت ذاته لا ترى في مجمل السنّة مسلمين صحيحي الإسلام، وبالتالي فهم أيضاً على قائمة الإستهداف. ولأن الوهابية أقلّ مساومة على ما تعتبره مبادئها، فإنها حملت العنف الى السنّة العرب أيضاً، وكانت انفجارات الموصل والرمادي وكذلك الإغتيالات في مدن سنيّة قبل ثلاثة أسابيع بداية تحول فاصل في علاقة المقاتلين العرب مع الحاضن السنّي العربي.

ان التيار السلفي لم يبارح بعد نمطيته الأيديولوجية، الأمر الذي يجعله سواء في المملكة أو خارجها بلا مشروع سياسي، بل مجرد مشروع للتفجير والقتل والتدمير. وهو بهذا يضعف الحكومة السعودية كما الحكومة العراقية في بادئ الأمر، ولكنه في الوقت نفسه سيحفّزهما ويستنفر جهدهما لمواجهته، كل في أرضه. إن التنميط الأيديولوجي يثبت أيضاً أنه قادر على تضييع المكاسب في طرفة حين من أجل مكاسب أيديولوجية متوهمة، ولذا فهو يخسر تعاطف الجمهور معه في محيطه السنّي العربي في العراق، كما في محيطه السلفي في نجد السعودية.

ويوماً بعد آخر، سيثبت التيار العنفي السلفي أنه كتلة من اللهب تظن الحكومة السعودية وبعض اللاعبين السياسيين على الأرض السعودية والعراقية أنهم يستطيعون احتواءه، لكن تلك الكتلة الملتهبة لن تلبث أن تحرق المقربين منها، كما حدث في السعودية مراراً وكما حدث على أرض الجزائر، وكما بدأ يحدث في العراق.

وملخص القول، أنه حين تبدأ فورة العنف في العراق بالتراجع، سنجد العائدين منه يعودون الى ديارهم، محمّلين بذخائر التجربة، وهياكل التنظيم الجديد، لتبدأ مسيرة جديدة من العنف في الدول المجاورة، وسنقرأ حينها عناوين مثل: (العائدون من العراق) (العراقيون العرب)!

وجيهة الحويدر: عنفنا الغريب عاد الى دياره شاهراً سيفه، ساخطاً ممن أنجبوه

الإصلاح اسطوانة مشروخة تدار كلما احتاج ولي الامر سماع ألحانها الشاذة

حاورها: نعيم مهلهل

أيام كنت أقرأ ولازلت لهذا الكائن النسوي الملتزم فكراً وأدباً ورصانة ثقافة، أجد معها توهجاً لقيم يريد الآخرون أن يهيلوا عليها التراب، لكن الحويدر وعت بثقافة متحررة ومتحضرة قيمة أن يكون للمرأة وعي مستقل بعيداً عن كل مظاهر الإضطهاد الفكري والاجتماعي الذي يمارس في الكثير من المجتمعات الشرقية ومنها مجتمع بلدها السعودية.

لكنها مناضلة، تؤمن بثمن البحث عن الحرية، لذلك عندما منعت من الكتابة في صحف بلدها، مشى قلمها على أكثر من أديم وليسجل وعي إبنة الجزيرة وجيهة الحويدرإشراقات ميزت فيها روح التفاؤل والحياة من أجل عالم نسائي تحقق فيه المساواة بين المرأة والرجل مادامت حواء قد نزلت مع بعلها آدم الى الأرض خطوة بخطوة.

وجيهه الحويدر داعية نسائية تعي شعور الباطن لدى بنات جنسها، وتكاد أن تكون مع القليل من رائدات الفكر السعودي، الصوت الآخر لحلم المرأة، لتكون الضفة الأخرى لوجدان المجتمع، ولتشكل مع الرجل وحدة حضارية لدفع البلاد الى سمو ورفعة أخرى. يرى نمط تفكيرها بعض المثقفين بأنه إمتداد لصحوة جيل أتعبته رمال الصحراء وأعراف القبيلة.

اليوم نلتقيها في دارتها بجزيرة الحلم العربي الذي يزعج حلمه التأريخي وآماله العريضة هاجس الأرهاب المنظم والمدفوع بظلامية فكرة ما، ونسألها:

السيدة الحويدر، فكرياً، ماهي رؤى وعي المنطق لما يحدث الآن من هذا العنف المعاند ـ والمتتابع؟

عنفنا المنظم ذاك كان موجودا منذ أكثر من عقدين، لكنه كان يحاك في أراض بعيدة عنا. نحن كنا نموله ونشد على يده ونسانده كلما كاد ان يتهاوى. الآن عاد الغريب الى دياره شاهراً سيفه، ساخطاً ممن أنجبوه في هذه الدنيا، فالخبز العفن الذي ساهمنا في عجنه وإعداده وطبخه، صرنا نتلقفه لقمة بعد لقمة بمرارة وألم.. لا منطق يُستوعب، ولا لغة تُفهم، ولا حوار يُسمع، ولا حكمة تُدرك، حين يدك العنف النفوس والأمكنة. منذ فاجعة منهاتن المروعة دخلنا كسعوديين في نفق قاتم موحش، ولا نعلم متى سنبصر النور. ان ما ينتظرنا على هذه الارض هو اعظم.. ولا استبعد ان نكون على ابواب حرب عصابات ضروس ستلتهم كل من تصادفه في دربها، وستنشر الخراب والدمار في المدن.

في أفكارك وعي غير محدد لمفهوم تحرير المرأة السعودية من قيود المجتمع، هل ترين المتحقق يوازي طموح رسالتك؟

ربما من الأجدر ان نكشف ما اسميته بـ(المتحقق).. ما هو؟ وما فحواه؟ على افتراض ان هناك شيء ما (تحقق) ووجد لتستند عليه المرأة حين تعبث بها السنون. تلك خرافة ومهزلة تستخف بعقول الضحليين. ياسيدي نحن مازلنا في طور اننا نريد ان نكون وجوداً قبل كل شيء، وليس جزءا من الكماليات المنزلية. هناك من يتصور أن خانة الصفر أحط مكان ممكن قد يقيّم به وضع آدمي. نحن النساء على هذه الأرض نحلم بذاك الصفر.. اذا حزنا عليه نكون قد انجزنا الكثير. أتدري لماذا؟ لأن الصفر موجود، فهو رقم متعافى ومتكامل ويرزح بثقة على خط الأعداد اللامتناهي، بينما نحن لا وجود لنا ولا هوية ولا منزلة.. فقط تصبح لنا قيمة حين يريد لنا المحرم ذلك، وتنعدم حالما يقرر هو بانعدامها وتلاشيها. لذلك ما اطمح في رسالتي لتحقيقه من اجل اناثنا مازال كأنه خيوط سراب بعيدة المنال. انا مازالت أحسّه على السطح، ولم اتمكن من مس اعماقه بعد، قد يحتاج لسرب طويل من السنوات المديدة لإنجاز شيء من تلك الرسالة.

أنت تقرأين الأفكار من خلال طروحات المشاهدة للظواهر على مستوى الفكر والمهنة والعادات. هل تحققين غاية، أم أنك تعانين من جدار ما يعزلك عن رسالتك؟

العزلة تلازمنا أينما ولينا وجوهنا في هذا الشرق. الكتب مازالت تُصادر، والأقلام تُبتر، والإصلاح اسطوانة مشروخة تدار كلما احتاج ولي الامر سماع ألحانها الشاذة. إنه أمر في منتهى الصعوبة أن تحلم بتحقيق غايات بإمكانها ان تُحدث شيئا على مستوى يبعد كثيرا عن الساحة الشخصية. لن أعلق ألم عزلتي على شماعة الأنوثة المأزومة البالية، ولن أعول عليها، لأن

جدار العزل قدر الشرقيين من النساء والرجال. ان تكون إنسانا على الارض وتُحسب حجراً أو جسماً جامداً أو بشراً معطل الأحلام، فهذا أمر معتاد، ويحصل لكل واحد منا نحن العرب، بسبب ما تفعله بنا الأنظمة وما نفعله ببعضنا البعض.

صفي لنا حلم المرأة السعودية! من هن وراء أسوار البيت والنقاب كثيرات، ولكن وسائل الإتصال تصل إليهن بسهولة، الفضائيات، الأنترنت، الصحف. هل لهذا من تأثير؟

المرأة السعودية تصارع الويلات القادمة من ثلاث مؤسسات: الأسرية والدينية والسياسية. فهي محاطة طوال حياتها بأسوار البيت والنقاب ونقط التفتيش والخطوط الحمراء. وسائل الإعلام اقتحمت البيوت بالفعل، لكن لم تخترق جدار العادات والتقاليد المحصن، ولم تحدث اي ثقب فيه. كثير من السعوديات مازلن يفتقرن لأبسط الحقوق؛ كأن تعرف من ستربط حياتها به، او تختار كيف تتعلم وماذا تتعلم وأين تتعلم. الفضائيات والإنترنت والمجلات صارت متنفسا لإحتقان مزمن، بعضها ـ أعني وسائل التنفيس ـ أخذ بالنسبة للمرأة السعودية دور المسكن لأوجاع الحرمان والعزلة والدونية.. لكن البعض الآخر صار مهيجا ومثيرا للشجون. الفتاة السعودية ترى كل ذاك الصخب والإنفتاح والحرية على الضفة الأخرى وتقارنه بحالها، فتشعر بالاختناق أكثر وتزداد حسرة وانكسارا.

في بلداننا العربية، هناك الكثيرات من رائدات الفكر والأدب، مي زيادة، نازك الملائكة، نوال السعداوي، أحلام مستغاني، فدوى طوقان، سعاد الصباح..الخ. من هن في المملكة جديرات بأن يضاف إسمهن الى القائمة أعلاه ولماذا؟

في الحقيقة هناك كثير من الكاتبات والشاعرات اللاتي مارسن مهنة الكتابة، لكنهن في نظري لم يعتلين منصة الريادة بعد.. لم يلجن الى أعماق النساء السعوديات ويستعمرن مكانة تجعل العالم الخارجي يشهد لهن بالقيادة او الاقتداء. لكن يتراءى لي أن لطيفة الشعلان، ومضاوي الرشيد، ومي يماني، وزينب حنفي، وفوزية بوخالد، وبدرية البشر.. نساء مؤهلات لتلك المكانة.

في كل مقالاتك تفكرين بوعي أنثى لا تريد ان تفقد إيمانها، لكن تفسير رؤاك يحرجك في بعض الأحيان. هل تصرين على المواصلة؟ وهل الوعي الجديد ألم مضاعف على امرأة تريد أن تكون رائية لجيلها من النساء؟

لا يهمني الإحراج أبدا طالما الخفافيش لا تمسني ولا تقترب من حدودي.. المواصلة هي التي تصر علي.. أنا لم أختر أن أكتب عن عنائنا اليومي.. وجدت نفسي مجبرة على تهشيم حيطان الصمت.. السقم ينخر فينا نحن النساء، فسواء تحدثنا أو صمتنا فإن الوضع في كلتا الحالتين شقاء ممزوج بألم. الإستمرار في السير أمر حتمي، والوعي قدر لا بد منه. حتى الأميات في بلدي يعين جيدا أنهن مهضومات الحقوق.. القهر أمره مفضوح لا يمكن ان يستغفل أحداً. القضية في منتهى الوضوح، أن لا أحد يحتاج أن يكون مثقفا كي يعي أنه مصارد الوجدان والهوية. كل ما يحتاجه هو أن تجري في عروقه دماء البشر كي يعلم ذلك.

تسعين في نقاشاتك الى محاورة ذات الأنثى من خلال رصد الظواهر ورسم القيم الجديدة لعالمها. حصل هذا وبسببه تعرضت الى بعض سوء فهم. ترى هل ما حصل هو ثمن حرية الفكر، أم أن الأمر خاضع لضغوط أو حسد؟

لا ليست ضغوطاً ولا حسداً ولا حتى سوء فهم. اعتقد أن ما حصل لي هو نتيجة ثقافة سائدة في المجتمع السعودي، وهي ثقافة رفض الصوت (الآخر). إما أن تكن معهم أو أنك حتما ستكون ضدهم. إنهم يرفضون أن يسمعوا لحناً خارج ترنيمات السرب وموسيقاه. صارت غالبية البشر هنا مجرد قطعان بلون واحد، وحين يشذّ عن نهجهم شخص ما يُصنف على انه (الآخر) الذي يريد خلخلة الجمع، وهدم ثوابته، وتدمير قاعدته، وتحريف مثله، وتغيير نهجه السوي. لذلك يحارب بشتى السبل. عموما فإن ثمن الحرية باهظ مكلف، وهي تحتاج تضحيات كبيرة، ونحن نعلم جيدا ان الحقوق تؤخذ ولا تعطى. أيضا لا تأتي العدالة مجزأة أو معلبة على طاولة مساومات أو في (حوارات وطنية).

المملكة اليوم واحدة من حواضر العروبة، في بعض الأحيان يجاهر ساستها بوعي مفتوح على واقع الأمة، أي ان السياسة السعودية تكاد تكون سياسة مجابهة في الكثير من المواقف، هل تدركين معي، أنهم بدأوا يفكرون اليوم بروح المغفور له الملك فيصل بن سعود، الذي عاش مراحل حرجة من تاريخ أمته وشعبه؟

لا احد يدري بماذا يفكرون، وماذا يعدون للخروج من هذه الأزمة الراهنة، لكن ما نراه اليوم على الساحة السياسية والوطنية لا ينم عن تصور محدد لما سيجري علينا ولنا، ونحن نكابد عتمة هذه المرحلة. الدولة لم تغير أسلوبها في معالجة الأمور العصيبة التي تلم بها. مازالت تتبع نفس السياسة المهترئة منذ عقود. الدرب الذي تسير فيه الحكومة الآن هو في مجمله ردات فعل، وتعامل مع النتائج لا الاسباب، واستخدام عنف مضاد مثل اجتثاث الجذور من تربتها وتفتيت البنى التحتية للمتورطين في قضايا ضد الدولة. الى ماذا سيوصلنا ذاك الطريق؟ لا احد لديه اية فكرة. كل ما هنالك الان هو تنبوءات تحوم في الأجواء والتي قد تكون قراءة خاطئة للمسألة وتبعاتها.

الخاسر الأول الاسلامويون والنظام القاطف الفعال للثمار

أزمة العنف في السعودية

عبد العزيز الخميس

يوما بعد آخر، يخسر الاسلامويون المتعصبون معارك متعددة، وبعد ان كانوا يتقاسمون الفراش مع النظام، رمي بهم خارج غرفة النوم، واصبحوا نتيجة لذلك في عداء حاد لصديق الامس، ولم يرتفعوا لمستوى التحدي ويحسنوا من ادواتهم وطروحاتهم ويتحدون النظام في اعز ما يملك وهو شرعيته الدينية، بل قدموا له مع كل انفجار هدية لا تقدر بثمن، وهي اثبات انه محارب للارهاب، بحيث مكنه ذلك من اسكات الاصوات الحرة المطالبة بمجتمع مدني عادل.

يقوم بعض الاسلامويين في المملكة بأعمال عنف كوسيلة للنضال والجهاد ضد من يطلقون عليهم اعداء الله. لكنهم وفي ذروة نشاطهم العنيف ـ والذي جللته عملية الخبر، استعملت اساليب اعادت التفكير بدموية الجهاد والقتال في عقلية المواطن السعودي، مذكرة اياه بمجزرتي تربه والطائف ـ قدموا خدمات مهمة للنظام السعودي داخليا وخارجيا، حيث منحوه شرعية وطنية تمثلت في انضمام قوى سياسية فاعلة كثيرة الى ما يسمى جبهة (صوت المعركة) والتي تؤكد على ان المطالبة بالاصلاحات يجب ان تجمد الى ان ينهي الأمير نايف معركته ضد الارهابيين.

وفي الوقت نفسه اعتبرت العائلة المالكة اية تحركات من ناشطين ليبراليين مساعدة للعدو الاسلاموي، مما جعل القوى المتحالفة مع النظام ترفع من وتيرة صوتها بأن من شذ عن الصف الليبرالي التوفيقي واصبح مستقلا مثل الدكتورين عبد الله الحامد ومتروك الفالح والاستاذ محمد سعيد طيب وغيرهم ليسوا سوى قليلي الخبرة السياسية، او على عجلة من أمرهم، بحيث لم يدركو ان من يشتت انتباه الحكومة وهي في ساحة الوغى ضد الارهابيين، لا يعدو عن كونه إرهابي ليبرالي.

لقد قدم ويقدم الارهابيون أكثر من خدمة للنظام الذي كان يعيش وقتا محرجا مع الداخل والخارج بعد ١١ سبتمبر والحرب على العراق، فمكنوا النظام من اثبات ان الاتهامات له بأنه متواطئ مع فسطاط ابن لادن غير صحيحة، وأنه ضحية مثله مثل غيره، بل انه يخوض نيابة عن العالم الحر معركة شرسة ضد الارهاب لم يسلم منها رجاله ـ كما حدث مع تفجير أحد مباني الأمن العام ـ كما ان النظام بدأ يحول المعركة الاعلامية الى وجهة اخرى بإتهام بعض ابواقه للولايات المتحدة بأنها سبب الارهاب الحاصل، حيث تستفز المشاعر الاسلامية بما تقوم به أميركا في العراق. وقد دافع النظام السعودي عن نفسه من جهة أنه شريك في صنع الارهابيين بسبب طبيعة حكمه او سياساته، ورأى أن العمليات الارهابية وتصريحات ابن لادن الصغير عبد العزيز المقرن تتحدث عن الانتقام من الامريكان قتلة اطفال الفلوجة، ولا علاقة لها بالوضع السعودي.

أنهى النظام السعودي معركته مع الاصوات الامريكية التي ناصبته العداء بسبب الدعم المقدم من منظمات وشخصيات سعودية للحركات الاسلامية، وجلل الانتصار في مؤتمر صحفي اعترف فيه المسؤولون الأمريكيون المختصون بجهود السعودية في هذا المجال. وبقيت للمملكة معركة اخرى يتوقع ان ينتصر فيها وهي مسح الفكرة الملتصقة به على انه داعم للارهاب، فكل خبر تطيره وكالات الانباء الى ارجاء الارض عن تعرضه لعملية ارهابية اثبات لبراءته من دعمه للارهاب، بل وتصوره بمظهر الضحية، وبهذا يثبت النظام انه يدير لعبته السياسية بحنكة، فهو يطبق ما يفترض بالسياسي المحنك القيام به وهو استغلال كل الظروف ما ساء منها وما طاب لصالحه.

وبهذا يقدم الارهابيون ما يحتاجه النظام من اوراق لكسب معركة استمالة الرأي العام الغربي الى صفه، وكأن الارهابيين يعملون ضمن طاقمه، فمن منا يتوقع ان ينجحوا في

سعيهم وزملائهم السابقين جربوا لظى الارهاب في مصر والجزائر وقبلها سورية والعراق ولم يجنوا سوى نفور شعبي كبير؟. القوى الشعبية المختلفة وحتى من التزم بالرؤية الاسلامية لا يرى في العنف وسيلة للنضال السياسي في داخل البلاد وضد ابنائه وضيوفه. لقد حرمت القوى الاسلامية الوطنية العنف تحريما مطلقا بعد ان شهدوا مضاره، ولعل اقربهم قوافل الاسلامويين التي تنحدر من جبال الجزائر معلنة توبتها ورغبتها الصادقة في الانخراط في المجتمع. لم يجد هؤلاء سوى الخسران بل تيقنوا من انهم بعمليات الذبح من الوريد للوريد لم يكونوا سوى داعمين اشداء لقوة النظام وتبريرا له في خرقه لحقوق الانسان وارجائه الاصلاحات المطالب بها.

تجربة الاسلامويين المغاربة لم يصل صداها الى عبد العزيز المقرن والعوفي رفاقهما، ولا الى شيوخهم في كهوف تورا بورا، ولا الى المتعاطفين معهم. أمن الاسلامويين المغاربة ان العمل السري وضرورة اللجوء الى النضال المسلح واستعمال العنف لم تمنح هؤلاء القدرة على تحقيق اهدافهم، بل ان المجتمع بمختلف قواه نفر منهم وابعدهم الى اصقاعه النائية، إذ ليس هناك مجتمع يرضى بسهولة بأن يحكمه قاتل احادي التوجه لا يجيد من العمل السياسي في القرن الحادي والعشرين سوى استعمال سكاكين حادة او سيارات محملة بالمتفجرات وروائح الموت.

اعتبر الاسلامويون المغاربة ان العنف يزج بالجميع في مسلسل العنف والعنف المضاد وهو أمر لا تحمد عقباه. وهذا الاسلاموي الكبير محمد يتيم والذي نصبته الجماعة الاسلامية المغربية يؤكد ان اللجوء الى العنف يعني أولا واخيرا فشل الوسائل التي تمكن جماعة ذات حق من البرهنة على قوتها وحضورها، وهذه الوسائل هي المجاهدة والإيمان والعلم. وهاهم الاسلامويون المغاربة ممن كانوا الى وقت بسيط رهناء للعمل السري يقتربون عبر العدالة والتنمية من أخذ حصتهم وحجمهم الحقيقي في اللعبة السياسية المغربية دون اراقة قطرة دم.

ان المتتبع لنشاط الاسلاميين السعوديين يجدهم متأخرين كثيرا عن قطف تجارب الحركات الاسلاموية الاخرى في تركيا او المغرب او مصر، فبينما تنجح تلك الحركات في اثبات انها شريك محترم ولاعب رئيس على الساحة السياسية، نجد اسلامويينا بدلا من ان يكونوا وسط الساحة بحكم طبيعة المجتمع السعودي، يدفعون انفسهم من حرب الى حرب منذ حرب السبلة مرورا بخالد بن مساعد ثم جهيمان العتيبي الى ابن لادن ورفاقه.

لا يستطيع الجانب الاسلاموي السعودي التأثير على الساحة المحلية والانتصار لنفسه دون ان يحدد موقفه من قضايا مهمة منها الارهاب واستعمال العنف لأغراض سياسية، والتوافق بين الإسلام والديموقراطية ووضعية المرأة. وأهم من كل ذلك تعريفه لولي الأمر في هذا القرن الذي يتحرك فيه العالم لرفض ان يتولى أمره فرد مجللا بوصاية غامضة التعريف.

جرب الكثيرون العنف ولم ينجحوا، ليس لانهم غير اقوياء عسكريا، بل لانهم يفتقدون الى فهم التغيرات الاجتماعية والتحولات العصرية، والتي تخرج لنا اقواماً يختلفون عن غيرهم ديدنهم مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، ولا يحفلون بمن يكون ولي امرهم مادامت اوضاعهم جيدة. قد لا يصح التعميم، لكن اي انسان بسيط سيفاضل بين من يمنحه مرتبه اخر الشهر، وبمن يهديه سيارة متفجرات، ويخطط كي يحرق مصدر دخله المادي كمواطن.

جبل الناس على مراعاة مصالحهم، ولا يمكن ان نصنع منهم عشاق كهوف، كما لا يمكننا ان نجبرهم على الصلاة وراء امام واحد. تغيرت الناس بعد ان رأت الدمار وسط عاصمتها وتنفست رائحة البارود، فليسوا كلهم يريدون اقامة دولة الخلافة، ولا يهمهم شكل الدولة التي يعيشون تحت ظلالها سوى تلك الدولة التي تمنحهم حقوقهم، ولا يمكن لنسائهم العودة الى البيت بعد ان تعرفن على العالم وأحسسن انهن احراراً مع المحافظة على دينهن وتقاليدهن الاسلامية، وثبت كذب من يرى في خروج المرأة وحلق اللحى مدعاة الى عدم الصلاة والتجرد من الاسلام.

يوما بعد آخر، يخسر الاسلامويون المتعصبون معارك متعددة، وبعد ان كانوا يتقاسمون الفراش مع النظام، رمي بهم خارج غرفة النوم، واصبحوا نتيجة لذلك في عداء حاد لصديق الامس، ولم يرتفعوا لمستوى التحدي ويحسنوا من ادواتهم وطروحاتهم ويتحدون النظام في اعز ما يملك وهو شرعيته الدينية، بل قدموا له مع كل انفجار هدية لا تقدر بثمن، وهي اثبات انه محارب للارهاب، بحيث مكنه ذلك من اسكات الاصوات الحرة المطالبة بمجتمع مدني عادل.

يدفع الوطن ثمنا لقصر نظر هؤلاء ويرفع أياديه داعيا ان يعودوا الى صوت العقل وان يناهضوا النظام المستبد بأدوات عصرية مستنبطين آليات حديثة لا تبتعد عن الثوابت الاسلامية المتمثلة في حتمية العدالة الاجتماعية وضرورة توافرها لجميع المواطنين. أن ما يأسف له المحب لهذا الوطن، ان هؤلاء قدموا عقولهم لمن لا يريد الخير لبلادهم، وبعد ان حاربوا في افغانستان وغيرها لمصلحة غيرهم، هاهم يقاتلون وسط البلاد لمصلحة غيرهم ايضا، اما هم فسيذهبون واحلامهم كما ذهب رفاق حسن الصباح.

بعد كل هذا هل نتشاءم؟ اعتقد لا. فالمستقبل جميل لوطننا بكل اركانه وطوائفه واعراقه، وسنعود الى الحياة جميعا تحت سقف متعدد الطيف يحترم كل من تواجد تحته حق الآخر في الحياة، وسيمر شعبنا متجاوزا كل هذه العوائق، وسيقيض الله لاسلامويينا من يعيد اليهم رشدهم ويرشدهم الى الطريق الصحيح للنضال السلمي والمطالبة بالحقوق، والايمان بأن الليبرالية الاسلامية هي الحل السياسي لا سيارات الامونيا المتفجرة.

كان الله في عون الوطن، وعون الشعب الصابر على الظلم من مستبديه وحتى من مناضليه.

السعودية.. المملكة المنهوبة

عندما يكون النفط أرخص من الماء

سعيد الشهابي

ربما كان للاعمال الارهابية التي تحدث في السعودية دور في رفع اسعار النفط في الفترة الاخيرة، ولكن عوامل اخرى كانت ستؤدي حتما الى هذا الارتفاع عاجلا ام آجلا. وقد أعطت وسائل الاعلام اهمية خاصة لتصريحات نسبت الى عبد العزيز المقرن، الناطق المزعوم باسم القاعدة في المملكة العربية السعودية يتباهى فيها بان هجوم الخبر الاخير الذي أدى الى مقتل اكثر من عشرين شخصا، دفع سعر البرميل الى تجاوز الـ ٤٠ دولارا للمرة الاولى منذ عشرين عاما. كما اشارت وسائل اعلامية غربية أخرى الى مقولة لأسامة بن لادن مفادها انه (لم تحدث جريمة سرقة لأمة كجريمة سرقة الثروة النفطية في العالم العربي) التي تباع بأزهد الاثمان وتبذر عائداتها على مشاريع لا طائل في اغلبها. هذا التركيز على دور القاعدة في زيادة اسعار النفط ليس بريئا، بل ربما يطرح كمبرر آخر للضغط على الرأي العام الغربي بضرورة مواصلة ما سمي (الحرب على الارهاب) وهي حرب يتفق المراقبون على انها ربما أدت الى تكريس الظاهرة وتصعيدها بدلا من القضاء عليها او حتى الحد منها. فالنفط اصبح عصب الحياة الاقتصادية في العالم كله، وبدونه تتوقف آلة التصنيع في كافة انحاء الارض، اذ فشلت محاولات البحث عن بدائل عملية على نطاق واسع حتى الآن. وبالاضافة الى تشغيل المصانع التي اصبحت احد مصادر الدخل الاساسية للدول الصناعية، فقد اصبح النفط مصدرا مهما للخزينات الغربية. وثمة حقائق لا يدركها الكثيرون لان وسائل الاعلام تتجاهلها بشكل متعمد نظرا لاهميتها وخطورتها. ففي مقابل كل دولار نفطي تستلمه الدول المصدرة مثل السعودية، تستفيد الخزينة البريطانية ثلاثة دولارات بشكل مباشر من الضرائب التي تصاعدت في ربع القرن الماضي بنسبة ٦٠ بالمائة على الاقل. ولم يكن ذلك ليتحقق لولا الضغوط السياسية الهائلة على الدول المنتجة للنفط خصوصا المملكة العربية السعودية التي اصبحت المنتج المتأرجح المسؤولة عن ضخ المزيد من النفط لسد اي نقص في انتاج دول منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك).

ماذا يعني ذلك؟ في مطلع الثمانينات كان سعر البرميل حوالي ٤٠ دولارا، فتواصلت الضغوط لخفضه بدلا مما تقتضيه القوانين الاقتصادية من صعود متواصل لأسعار السلع. السعر الحقيقي للنفط، فيما لو ترك لقوى السوق بدون اي تدخلات سياسية، كان سيرتفع بشكل مضطرد على الاقل بمعدلات التضخم العالمية، ولنفترض ان ذلك بحدود ٣ الى ٥ بالمائة سنويا. هذا يعني ان سعره الطبيعي الآن كان سيصل الى قرابة الـ ٨٠ دولارا، وكان ذلك سيعتبر سعرا طبيعيا لانه حدث بالتدريج. ولكن الضغوط الغربية على اوبك اوقف هذه الزيادة، بينما استمر سعر بيع البنزين في محطات تزويد الوقود المحلية في تصاعد مستمر. ويبلغ سعر ليتر النفط اليوم عشرة اضعاف ما كان عليه في مطلع الثمانينات، فكيف تم هذا الارتفاع مع هبوط اسعار النفط الخام؟ هنا تكمن حقيقة ما تمت الاشارة اليه بان مدخولات الخزينات المالية الغربية هي التي استفادت من هبوط اسعار النفط الخام، وذلك بزيادة الضرائب المفروضة على هذه السلعة بشكل متواصل يصل الى اكثر من عشرة بالمائة سنويا. فلو سمح لقوى السوق الحرة وقوانينها في التحكم بأسعار النفط الخام، لكان السعر الحالي للبنزين يمثل في اغلبه دخلا مباشرا للدول المصدرة للنفط، بينما تم تجميد مدخولات هذه الدول بسبب الضغوط ا لمتواصلة، وفرضت ضرائب متصاعدة ادت الى تصاعد مدخولات الدول الغربية في شكل ضرائب مباشرة. بمعنى ان الخزينة البريطانية مثلا اصبحت تحصل من كل دولار يدفعه المستهلكون البريطانيون من النفط ثلاثة ارباعه، ويتوزع الربع الباقي على الدول المصدرة وشركات التكرير والشحن والتوزيع. هذه حقيقة مرة، ولا يمكن وصفها الا بالسرقة المباشرة لأموال الدول النفطية. يتم هذا بعلم حكومات الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وبدون علم شعوبها.

ولذلك، فعندما قفزت اسعار النفط خلال الاثني عشر شهرا الاخيرة، عادت الدول الغربية، خصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا، لممارسة كافة اشكال الضغوط على الدول المصدرة للنفط لضخ المزيد من النفط لخفض الاسعار التي تمثل، كما تمت الاشارة، أقل من ربع السعر الذي يدفعه المستهلك. اما الارباع الثلاثة التي تدخل خزينات هذه الدول في شكل ضرائب، فلم تمارس اية ضغوط لخفضها. فسعر الليتر الآن في بريطانيا هو بحدود ٨٤ بنسا، منها ٦٠ بنسا ضرائب تذهب للخزينة، و ١٩ بنسا لشراء النفط، و ثلاثة بنسات لمحطات البيع، وبنس واحد للشحن وبنس واحد كفوائد للشركات النفطية.

سعر برميل النفط كان يجب أن يصل الى ثمانين دولاراً، ومقابل كل دولار للمنتج يربح الغربيون نحو اربعة دولارات. السؤال لماذا بقيت أسعار النفط رخيصة أقل من سعر الماء؟ ولماذا استجابت السعودية للطلبات الغربية بخفض أسعار النفط عبر زيادة الإنتاج النفطي رغم أنها تعاني من مشاكل اقتصادية متفاقمة أثرت على أوضاعها السياسية؟

ويلاحظ هنا ان الضغوط تمارس على الدول المصدرة لخفض نصيبها البالغ ١٩ بنسا فقط، بينما لا توجه الضغوط لحكومات الدول الغربية لخفض الضرائب التي تبلغ ٦٠ بنسا تستلبها مباشرة بدون تعب او نصب. وتقول التقارير ان وزير الخزينة البريطاني، جوردون براون، قضى وقتا طويلا قبيل انعقاد مؤتمر اوبك الاخير في بيروت الاسبوع الماضي على الهاتف مع نظرائه في الدول النفطية للضغط عليهم لزيادة الانتاج. وكذلك فعل الرئيس بوش مع زعماء تلك الدول. المنطق الذي يستعمل هنا يتمثل بتبرير ضرورة خفض اسعار النفط الخام للحفاظ على توازن الاقتصاد العالمي، وهي مقولة مبهمة تطلق بدون تفسيرات او تبريرات مدعومة بالارقام. فالتوازن الاقتصادي لا يتحقق، وفق هذه المقولات، الا باستلاب النفط بأسعار زهيدة جدا، مع زيادة الضرائب التي تفرضها الخزينات المالية للدول المنتجة.

يعترف المستهلكون للبنزين بان سعره أقل من سعر الماء والكوكاكولا. فقنينة الماء الفرنسي (بيريه) ذات الليتر الواحد تباع في المحلات العادية بأكثر من جنيه، ومشروب الكوكاكولا (ثلث ليتر) بنصف جنيه، بينما الليتر من البنزين يباع بـ ٨٤ بنسا، مع كون تلك المنتجات غير ضرورية نظرا لوجود البدائل لها. ويقول بعض المنصفين منهم بان سعر البنزين حتى بعد الارتفاع ما يزال ارخص من السلع الاخرى الاقل اهمية. أليس في ذلك نهب مكشوف؟ المشكلة ان هناك حالة من الضعف السياسي في انظمة الحكم بدول اوبك تجعلها عرضة للضغوط السياسية بعناوين اخرى وذرائع مختلفة. وتمثل السعودية المثل الاوضح لهذه الحالة. فهي الدولة الاقدر على الانتاج النفطي الاكبر، وبامكانها زيادة انتاجها بدون جهود كبيرة، ولذلك تتعرض للضغط المستمر من قبل الولايات المتحدة لزيادة الانتاج بهدف خفض الاسعار. واذا لم تستجب لذلك فتحت ملفاتها الاخرى في مجال انتهاكات حقوق الانسان والديمقراطية. ان هناك عملية ابتزاز واضحة للدولة السعودية التي تعاني من مشاكل داخلية غير قليلة. وتشعر العائلة السعودية المالكة انها اصبحت في وضع حرج جدا تسعى لتفاديه بأقل الخسائر. فهي من جهة مطالبة من الولايات المتحدة بزيادة انتاج النفط، في الوقت الدي اصبحت مستهدفة من قبل تنظيم (القاعدة(والمجموعات المتطرفة بسبب خضوعها للضغوط الامريكية والعلاقات الخاصة مع واشنطن. وفي الوقت نفسه تواجه موجة متصاعدة من المطالبة الشعبية بحقوق سياسية طالما تجاوزتها بسياسة الانفاق الهائل في اطار سياسة احتواء المشاعر ومحاصرة التطلعات السياسية للقوى الاجتماعية التي تزداد وعيا على العالم ورغبة في الحرية والاصلاح السياسي. وكانت المدخولات النفطية في السبعينات والثمانينات وسيلة لاسكات الاصوات المعارضة، اما اليوم فحكام السعودية يشعرون ان خزينتهم قد استنفذت اما بالحروب المتواصلة التي فرض عليها دفع بعض اقساطها، او بانخفاض عائدات النفط بسبب تدني اسعاره، في الوقت الذي تضاعف عدد سكان المملكة في العشرين عاما الماضية وازدادت الحاجة للمزيد من الدخل غير المتوفر حاليا. والضغوط الامريكية تزيد من ازمة المملكة اقتصاديا وسياسيا. فخفض الاسعار يؤدي الى تآكل العائدات وبالتالي عدم القدرة على الانفاق، الامر الذي ينعكس سلبا في شكل توترات سياسية، بينما يؤدي عدم الانصياع لمطالب واشنطن لابتزاز يتمثل باتهام المملكة في التقاعس في الحرب ضد الارهاب، ومطالبتها بالتصدي للمجموعات الاسلامية السلفية، في الوقت الذي تفتح فيه ملفات حقوق الانسان والديمقراطية. وفي الاسبوع الماضي تكررت الادعاءات من بعض الدوائر الامريكية بان السعودية غير متعاونة في مجال مكافحة الارهاب، وطلب منها على الفور تجميد ارصدة مجموعات اسلامية جديدة. هذه الخطوات توفر المزيد من الوقود لتلك المجموعات لاستهداف النظام السعودي. وهكذا تصبح العلاقة مع الولايات المتحدة مصدر اضطراب وتوتر دائمين، ولا تجدي الحكام على المدى البعيد لانها تفصلهم عن مواطنيهم وتجعلهم اكثر اعتمادا على الدعم الغربي غير المضمون.

ازمة ارتفاع اسعار النفط في العالم الغربي تعكس مشكلة اخرى تتمثل بتراجع الاقتصادات الامريكية والبريطانية، برغم ما يبدو من قوتها. فالانفاق العسكري الهائل لانجاح ما سمي (الحرب ضد الارهاب) اصبح مصدر استنزاف متواصل للخزائن المالية، وارتفاع اسعار النفط من شأنه ان يؤدي الى كساد اقتصادي خطير خصوصا ان كلا من جورج بوش وتوني بلير اصبحا على ابواب انتخابات رئاسية وبرلمانية في نهاية هذا العام والنصف الاول من العام المقبل، وكلاهما يعانيان من تدني شعبيتهما بسبب الحرب في العراق. هذا في الوقت الذي تشهد فيه دول اخرى نموا اقتصاديا كبيرا يتيح مجالا واسعا لها لمنافسة الاقتصادات الغربية. وتمثل الصين بشكل خاص حالة متميزة من النمو الاقتصادي المتواصل. وتتبعها الهند التي شهدت في السنوات الاخيرة انتقال الكثير من خدمات الشركات المتعددة الجنسية الى اراضيها بسبب انخفاض تكلفة الايدي العاملة. هذا النمو الاقتصادي ادى الى المزيد من الطلب على النفط، الامر الذي ساهم في رفع اسعاره. ولذلك جاءت الضغوط على منظمة اوبك لزيادة الانتاج كمحاولة لمنع المزيد من التداعي الاقتصادي، خصوصا مع اقتراب موعد قمة الدول الصناعية التي تعقد هذه الايام في جورجيا بالولايات المتحدة الامريكية. وفيما تناقش القمة مشروع الشرق الا وسط الكبير، تتوجه الانظار لما يمكن ان يتمخض عنها خصوصا في الجانب الاقتصادي والموقف من القضية النفطية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي. ولا شك ان جورج بوش وتوني بلير قد ذهبا الى القمة مستبشرين بتراجع الازمة النفطية، خصوصا بعد ان قررت اوبك رفع سقف انتاجها مليوني برميل يضاف اليها نصف مليون برميل في مطلع اغسطس المقبل. هذا القرار الذي كان يفترض ان يبدأ تنفيذه في بداية الشهر المقبل، من شأنه ان يضغط على الاسعار باتجاه الانخفاض، ولكن يبدو ان السوق النفطية ما تزال مضطربة وغير مقتنعة بان خطوة اوبك سوف تؤدي الى خفض حقيقي في الاسعار. المشكلة ان سلعة النفط عوملت بطريقة خارجة عن قيم التجارة الحرة وقوى السوق، وأخضعت لقرارات سياسية يتخذها زعماء الدول تحت الاكراه، ولا تراعي ظروف الدول النفطية، الامر الذي يزيد من تعقيدات الوضع. بل ان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية اصبح خاضعا للقرار الامريكي الذي اصبح يساوم الدول النفطية بشكل مفضوح لكي تزيد الانتاج.

وثمة مشاكل اخرى تواجه اوبك، منها غياب التوازن الذي كان سائدا قبل تساقط انظمة بعض الدول الاعضاء تحت الضغوط الامريكية مثل ليبيا والعراق والجزائر، بعد ان كانت من (صقور) المنظمة بالاضافة الى ايران وتشيلي. ومنها تراجع حصتها من السوق النفطية اذ لم تعد تتجاوز الـ ٤٠ بالمائة، بينما تفضل دول اخرى مثل مصر البقاء خارج الكارتل النفطي ولا تريد الالتزام بنظام الحصص، الامر الذي يضعف المنظمة ويجعل نجاح قراراتها خصوصا في ما يتعلق بموضوع الحصص خاضعا للدول غير الاعضاء. وتعاني ايضا من عدم التزام اعضائها بالحصص المقررة لها، وبتصرفات بعض اعضائها عندما تخضع لضغوط امريكية تطالبها بزيادة الانتاج. وهنا تكمن مشكلة ازدواجية الموقف بين الالتزام بقرارات المنظمة والخضوع للضغوط الخارجية. وربما آن الاوان لاعادة النظر في منطلقات المنظمة وجدواها ومدى استقلالها في ضوء المحاولات المتواصلة لاخضاعها للاعتبارات السياسية والضغوط الخارجية. النفط هذه السلعة الاستراتيجية المتميزة، اصبحت عنوانا لمشكلات وازمات، عنوانها اخضاعها للاعتبارات السياسية وتجاهل قوى السوق والتجارة الحرة، وفوق كل ذلك، عدم اخضاعها لقوانين المحافظة عليها وعدم تبذيرها والتفريط بها عبر زيادة الانتاج بمعدلات مفروضة من القوى الكبرى بعيدا عن مصالح الشعوب والحكومات. واذا كان استلاب نفط السعودية وبقية دول الخليج بالشكل الذي حدث عنوانا لظلامة أمة، فان هذه الظلامة بدأت تتعمق بمد اليد الانجلو–أمريكية للنفط العراقي، الذي كان أهم الدوافع، في نظر الكثيرين، لاحتلال العراق.

القدس العربي ٢٠٠٤/٦/٩

العامل النفطي.. من التمكين الى الأزمة

ناجي حسن عبد الرزاق

الجزء الشرقي من العربية السعودية يحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم تقريباً. ولهذا تتطلع إليها أنظار العالم لا سيما الدول الكبرى، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى فرض هيمنة جديدة على منابع النفط. وإضافة إلى كون هذا الجزء المسمى إدارياً المنطقة الشرقية والذي يحتل أهمية اقتصادية من حيث المخزون النفطي والغاز، يتواجد فيه مواطنون غالبيتهم من المسلمين الشيعة. وهؤلاء لا يتقلدون مناصب حكومية فضلاً عن أنهم مبعدين عن المواقع المهمة في شركة أرامكو النفطية.. بل اعتبرتهم الحكومة السعودية خلال العقدين السابقين مهددين حقيقيين لأمن المنشآت الاقتصادية لاسيما المنشآت النفطية، متغافلة عن الخطر الحقيقي الكامن في القوى السلفية ـ حينذاك ـ التي برزت اليوم كقوة عنف مسلحة تهدد عملياً أمن المنشآت الاقتصادية، بل تهدد العرش الملكي السعودي نفسه.

العنف والنفط

لاشك أن العنف المسلح الذي تعاني منه السعودية اليوم ليس ظاهرة نشأت صدفة أو بلا مقدمات. هذه الظاهرة وليدة أطر أيديولوجية تدعمها قوة مالية هائلة أنفقتها الحكومة السعودية خلال الثلاثين سنة الماضية. فكانت الوهابية هي الأيديولوجيا التي وظفت الإسلام كملهم وكمبرر في الوقت نفسه لأولئك المتمذهبين لنشر هذه الأيديولوجيا بين الأطفال والشباب والرجال والنساء على مساحة واسعة داخل البلاد وبلا قيود ولا محاسبة.

الأيديولوجيا الوهابية نسق فكري نشأ منذ محمد بن عبد الوهاب ومستمر حتى الآن. ففكر محمد بن عبد الوهاب لا يختلف في الجوهر عن فكر أسامة بن لادن ولا عن فكر عبد العزيز المقرن ولا عن غيرهما من الذين يتبنون العنف اليوم كوسيلة للتغيير في شبه الجزيرة العربية. فما كانت تؤمن به الوهابية في بدايات القرن الماضي حينما فرضت رؤيتها على بقية المناطق في شبه الجزيرة هو ذاته الذي تؤمن به جماعات العنف السعودي اليوم والتي تريد فرضه بقوة السلاح.

أما دور النفط في دعم الأيديولوجيا الوهابية فجاء بعد اكتشافه بشبه الجزيرة العربية.. ما يعني أن جزءا من عوائد النفط قد ذهب الى النشاط الديني الوهابي وبإشراف الحكومة السعودية. لقد زرع هذا الدعم وتلك الرعاية الحكومية جذور العنف من خلال استعمال مال النفط في تثبيت وإضافة مفاهيم وتصورات متطرفة للدين المتوهب المعادي للآخر أيّا كان هذا الآخر المختلف. فقد أنفقت الحكومة السعودية مليارات الريالات على النشاط الديني من خلال المؤسسات ذات اللون الأيديولوجي الوهابي، كمؤسسات الإغاثة الإسلامية والنشاط الدعوي والترويج المذهبي الوهابي عبر طباعة الكتب والمجلات والأشرطة المسموعة والمرئية إلخ. هذا فضلاً عن تقديم الرواتب والمكافآت المغرية للمشتغلين في هذه المؤسسات والنشاطات من الموظفين والمتطوعين.

كان النفط في هذه الحالة الشريان الحقيقي لتوسع فكر التطرف والعنف أفقياً ورأسياً داخل المجتمع بشبه الجزيرة العربية. إلا أن الحكومة السعودية اليوم تتنصل من مسئوليتها التاريخية عن نشأة التطرف والعنف الحاصل في السعودية وتتهم جماعات هي من مهدت لها الأرضية الدينية المتطرفة عبر التعليم والمساجد والمعسكرات الكشفية وغيرها من مظاهر التشجيع الحكومي الرسمي.

لقد شكلت عوائد النفط ثروات فائضة لدى عدد غير قليل من الوهابيين نتيجة المناخ المتسامح الذي منحته الحكومة السعودية لهم خلال العقود الثلاثة الماضية. وعلى هذا الأساس وجد بعض هؤلاء الفرصة لتنمية أمواله عبر الاستثمار المحلي والخارجي بدون قيود أو رقابة. فالثروة التي وصلت ليد أسامة بن لادن لم تكن بداية مستقلة تماماً عن عوائد النفط. وفي هذا الشأن لا يجب أن ننسى الأموال الضخمة التي كانت المخابرات السعودية تقدمها للجماعات الدينية السعودية المحاربة في أفغانستان أبان الوجود السوفيتي في ذلك البلد. إلا أن هجمات ١١ سبتمبر غيرت إتجاه البوصلة الأمريكية وبالتالي البوصلة السعودية عن الجماعات الدينية الوهابية لاسيما المتشددة منها. بل أن هذه الهجمات سارعت من وتيرة الحراك السياسي والاجتماعي داخل السعودية الأمر الذي جعل المناخ العام فيها أكثر ملاءمة لظهور تحركات معارضة ضد نظام الحكم السعودي سواء السلمية منها (جماعات الاصلاح السياسي) وجماعات

العنف المسلح (منظمة القاعدة). وبعد توقف الحركة المطالبية السياسية الاصلاحية نتيجة القمع الرسمي للحركة الاصلاحية، وجدت الحركة العنفية ضالتها لبدء حملة مسلحة لا هوادة فيها مع نظام الحكم الذي يفتقر لآليات ردع تعتمد على القوى الشعبية في الأساس وليس بالإعتماد على الأجهزة الأمنية والعسكرية فقط. يرجع هذا الفقر في آليات الردع إلى الواقع الدكتاتوري لنظام الحكم السعودي، وإلى الاستئثار بالثروة وغياب برامج إصلاحية على المستوى الاقتصادي والسياسي.

في ظل استمرار الدكتاتورية السعودية تجد دعوات جماعات العنف السعودي آذانا صاغية لدى الشباب المتمرد على نظام الحكم وخاصة أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشر والعشرين. هذه الجماعات تَعد هؤلاء الشباب بحياة أفضل في الدنيا عبر توفير المال، والآخرة عبر الشهادة. ومن المرجح أن هناك الآن أعدادا كبيرة من الشباب قد التحقوا بمعسكرات تدريبية في أماكن مختلفة في السعودية تشرف عليها منظمة القاعدة. هذا الاستقطاب سيطيل أمد الموجهات المسلحة بين هذه الجماعات وأجهزة الأمن السعودي. فهذه الجماعات تتحرك وفق أجندة ذكية وبعيدة المدى بدأت باغتيالات فردية لموظفين غربيين في بنوك وغيرها ثم أُضيفت تفجيرات مباني ومجمعات سكنية، وبعدها جرت عدّة اغتيالات لمسؤولين أمنيين وعمال وموظفين غربيين يعملون في مواقع نفطية، وآخرها ما حدث بمدينتي ينبع والخبر.

لماذا النفط؟

في بداية شهر مايو ٢٠٠٤ كانت عملية ينبع، وفي نهاية نفس الشهر كانت عملية الخبر. وكلا العمليتين لهما علاقة بمنشآت اقتصادية نفطية. بل أن إحدى هاتين العمليتين في أقصى غرب العربية السعودية والأخرى في أقصى شرقها. ولهذا دلالة مهمة متعلقة بمدى انتشار هذه الجماعات داخل المملكة وقدرتها على التحرك لضرب أهدافها الاقتصادية النفطية في جميع أنحاء البلاد وفي وقت قياسي.

من الواضح أن جماعات العنف السعودي بدأت تتبنى تكتيكاً خطراً يعمل على دفع العمالة الأجنبية العاملة في مجال النفط إلى الخروج من البلاد ومن ثم تعطيل أهم مصدر اقتصادي داعم لقوة نظام الحكم السعودي بعد أن فقد جزءا كبيرا من شرعيته الدينية وبعد تراجع دور المؤسسة الدينية الرسمية المؤثر على الشعب. بالطبع كانت للدعوات الأمريكية لرعاياها بمغادرة السعودية أثر سيء على سمعة السعودية التي عُرفت باستقرارها الأمني في السابق. بل تزايدت مخاوف العمال الأجانب العاملين في السعودية بعد هجمات ينبع والخبر. فمثلاً قال متحدث باسم شركة أيه بي بي لوماس (وهي شركة هندسية غربية بينبع) إنه ليس مستغربا ان جميع موظيفي الشركة عبروا عن رغبتهم في الرحيل الى ديارهم (نقلاً عن BBC). بل لا تكتفي جماعات العنف السعودي باستهداف مواقع الشركات الغربية فقط، بل تُقدم كلما كان ممكنا، على سحل أحد الموظفين وخاصة الأمريكيين على الأرض ليراه الجميع وليكن عبرة لزملائه لدفعهم لمغادرة السعودية بأسرع وقت ممكن. وفي ذات الشأن، وحتى ساعة إعداد هذا المقالة، تتكتم الأجهزة الأمنية على بعض الوجود العسكري لبعض جماعات العنف في مدينة الجبيل. فقد جرى نقل جنود الحراسات العادية من مواقعهم إلى مواقع التجمعات الغربية. ويصرح أحد الجنود المنقولين بأنه يكاد يموت من الرعب. يقول: (لقد أعطوني هذا الرشاش ولكني لا أعرف كيف استعمله. أنا متعود على حمل مسدس). ويضيف: (انا أشاهد سيارة بها عدد من المسلحين يجوبون شوارع بالجبيل ولا نستطيع أن نهاجمهم أو نردعهم). ربما هذه الحادثة تنم عن وجود كثيف لهذه الجماعات في الجبيل. وربما تكون الضربة القادمة في الجبيل نظراً لأهميتها الاقتصادية ووجود العمال الأجانب الكثيف فيها.

من المتوقع أن تتكثف هجمات جماعات العنف السعودية على المواقع الاقتصادية في المستقبل المنظور والقريب، بهدف تسريع عملية إسقاط النظام السعودي. مي يماني تعتقد أن عمر النظام لن يطول أكثر من ثلاث سنوات. وبصرف النظر عن المدة التي قد يبقى فيها نظام الحكم السعودي، فإن ما يجب القيام به هو التحرك نحو الاصلاح وسد الثغرات الشعبية التي تستغلها هذه الجماعات. إن الحكم السعودي لن يتمكن من إحكام قبضته لو استمرت وتيرة هجمات هذه الجماعات على المواقع الاقتصادية. بل سيواجه ضغوطاً هائلة من جميع أنحاء العالم بسبب تعرض مصالح الدول للخطر وبسبب ارتفاع سعر برميل النفط. فمن المعلوم بأن سعر البريل قد ارتفع ليصل الى نحو ٤٢ دولاراً بعد هجمات الخبر. واضطرت الحكومة السعودية بعدها إلى طمأنة العالم وإقناعه بأن مثل هذه الهجمات لن تؤثر على إمدادات النفط للأسواق العالمية. هذه الطمأنة هو للاستهلاك وللتأثير المؤقت في السوق النفطية. ليس من المتوقع أن تتمكن السعودية من ضبط إيقاعات أسعار سوق النفط إذا هي لم تتمكن من إيقاف هجمات هذه الجماعات وهو ما لا يبدو ممكناً الآن على الأقل في ظل استمرار نظام الحكم السعودي في تجاهل المطالب الاصلاحية السياسية الداخلية.

علنيّة المحاكمة تكفي لمعرفة فساد الحكم ورجاله

إتهامات أغرب من الخيال لدعاة الإصلاح في المملكة

محمد علي الفايز

لا يوجد سندٌ قانوني لاعتقال دعاة الإصلاح، الدكتور متروك الفالح، والدكتور عبدالله الحامد، والأستاذ علي الدميني.

لم يكن اعتقالهم بصورة قانونية، ولم تكن التهم الموجّهة إليهم سوى (فضيحة) للحكومة السعودية نفسها.

التهم التي وجهت للمعتقلين بالغة السذاجة والطفولية، ولا تعتبر جريمة في الأصل.

من بين التهم التي وجهت للمعتقلين: التشكيك في نزاهة واستقلال القضاء السعودي، فهل هذه تهمة حقاً؟!

ألا يكتب الكثير عن هذا الموضوع بأن القضاء صار لعبة بأيدي الأمراء (السلطة التنفيذية)؟

ألا يعرف المواطنون كم هو القضاء متخلّف في إدارته، وأن النظام الأساسي منح الملك سلطات أعلى من مجلس القضاء الأعلى ومن وزير العدل ومن القضاة أنفسهم، فهو الذي يعينهم وهو الذي يحدد لهم القضايا والتي لا يجب النظر فيها، كما الإمتيازات والرواتب؟

ثم أن التشكيك المزعوم ورد في عرائض رفعت الى المسؤولين، وبعضها أقرها الأمير عبد الله الذي أفاد بأن تلك المطالب مشروعة وصحيحة؟

الأن الإصلاحيين طالبوا بإصلاح القضاء، ضمن ما يراد إصلاحه في البيت الداخلي، وكتبوا ذلك بصورة علنيّة والى المسؤولين، ألهذا يصبح الأمر تهمة، وكأن القضاء السعودي فوق الشبهات، ولا يحتاج الى إصلاح، في حين تقوم الحكومة في هذه الأيام بتلبية طلبات الغربيين ومنظمة التجارة العالمية لإصلاح قضائها؟!

ما هذه الموازين المقلوبة؟ وما هذه التهمة الفاسدة؟ وما هذا القضاء العتيد الذي يعتقل من ينتقده، وما هذه السلطة التي تتصرف فتعتقل بدون إذن قضائي؟!

إن وجود المعتقلين الإصلاحيين لهو دليل على أن القضاء السعودي يحوي الكثير من العلل، شأنه في ذلك شأن السلطة السياسية والعائلة المالكة على رأسها. ومن يقول غير هذا، أو يعتبر نقد القضاء أو المطالبة بإصلاحه تهمة، يصبح أبعد ما يكون عن الحق وعن الإصلاح.

التشكيك في القضاء السعودي ونزاهته، إن تمّ، وهو لم يتم إلا بشكل ضمني وعبر المطالبة بإصلاحه، لا يمثل تهمة، وليثبت القضاء السعودي نزاهته واستقلاله، إن كان كذلك!

ومن التهم الغريبة في مملكة (الإصلاح) السعودي، والتي وجهت للإصلاحيين أنهم أصدروا بيانات وعرائض وسعوا لإقناع الناس بالتوقيع عليها!

فهل هذا سلوك مجرمين! وهل هذه تهمة! ووفق أي نظام شرعي أو أرضي؟!

من العار على الحكومة السعودية أن تعتبر كتابة العرائض تهمة، ومن العار أيضاً أن لا تسمع رأي الناس ومعاناتهم. ومن الغباء أن تغلق هذه الكوّة الصغيرة التي تجعل الباب مسدوداً أمام الإصلاح إلا من العنف!

نحن أمام منطق ملكي غريب، فإذا كان رفع عريضة الى المسؤولين تهمة، وكذلك التوقيع عليها، فلماذا قابلهم الأمير عبد الله المرة تلو الأخرى، سواء بالنسبة لعريضة الرؤية وعريضة الشيعة؟! ثم لماذا لم تقم (العدالة الملكية) بإصلاح الحال والنظر الى الأمور من زاوية إيجابية، حين أكدت العرائض على التمسك بالعائلة المالكة وعلى وحدة البلاد ورفض التدخلات الأجنبية؟

إن العدالة السعودية عوراء، بل عمياء، وهي لا ترى حقاً لمواطن حتى في كتابة شكوى، ولا المطالبة بحق عام، وهي عدالة لا تفرق بين الجريمة وبين الحق الشرعي والقانوني، وهي عدالة مختلّة المقاييس يصبح فيها الباطل حقاً بلا مبرر.

فوفق أية نصوص شرعية أو نظامية اعتبار كتابة العرائض تهمة؟! أفتونا مأجورين يا قضاة السعودية النزيهين، ويا أحرار العالم المؤمنين بحق الإنسان. لماذا لم تصبح هذه العرائض تهمة من قبل والمواطنون اعتادوا كتابة المعاريض والرسائل الى المسؤولين طيلة عقود. وإذا كانت تلك تهمة، أليس الأمير عبد الله متهماً حين شجعهم واستقبلهم وقال أنه يؤيدهم!

ويصل الإيمان الملكي الى أبلغ حدوده، فبدل أن تصبح الحكومة السعودية متهمة بأنها تحكم بلا دستور وبلا ضوابط قانونية، مثل كل بلاد الدنيا، تصبح المطالبة بالدستور تهمة (شرعية)!

كيف لا يكون ذلك! وآل سعود يحكمون بالكتاب والسنّة، اللذان يزعم أنهما يمثلان الدستور الرباني الإلهي، وكأن الأمراء يقتلون أنفسهم من العبادة والورع والتقوى!

لقد أراد هؤلاء مجرد التصيّد في الماء العكر، فكلمة دستور غير محببة عند مشايخ الوهابية، وحين توالت الضغوط على الحكومة أصدرت (القانون الأساسي) عام ١٩٩٢، يعتبر بمثابة دستور مبتور، بلا شروح ولا مواد كافية. وبدلاً من إصلاح الوضع ووضع دستور دائم للبلاد، ووفق الكتاب والسنّة، صارت المطالبة بذلك تهمة! مع أن من طالب بذلك في العريضة الدستورية خصوصاً، إنما طالب بأن يشرف على وضع الدستور نخبة من القانونيين ممن يلمون بالقانون الدستوري والديني.

ولأن المسألة كاذبة من أساسها، ولا تصح أن تصبح تهمة في الأساس، ورغم أن الحكومة السعودية ستجد نفسها مجبرة في يوم ليس بالبعيد على وضع دستور بدلاً من الحكم بالأهواء، فإن من المعلوم أن هناك من لم يوقع على العريضة الدستورية (الأستاذ علي الدميني).

فهل تعني المطالبة بالدستور - عند أمراء العائلة المالكة - تمرداً على الكتاب والسنّة؟!

ثم من الذي يقول أن العائلة المالكة اليوم لا تخرج عن الكتاب والسنّة، في مسلك أفرادها الشخصي والعام؟!

والأكثر غرابة في قائمة الإتهامات الحكومية (الباطلة والغبية) هي أن المعتقلين الإصلاحيين طالبوا بالسماح بقيام التجمعات المختلفة، ويقصد بذلك مؤسسات المجتمع المدني، وكذلك مطالبتهم بحق الناس في الإعتصام والتظاهر والتجمع! فهذه من وجهة نظر العدالة الملكية والقضاء السعودي النزيه المستقل، تمثل تهمة عظيمة! لو اطلع عليها العالم لكانت من أكبر فضائح النظام، ومن أكبر دلائل جبروته وطغيانه!

والغريب أن الأمراء الجهلة يعتقدون أن المطالبة بمؤسسات المجتمع المدني لا علاقة لها بالإصلاح!

إذا كان هذا المطلب لا علاقة له بالإصلاح، فما هو الإصلاح إذن؟

هل هو المطالبة بانتخاب مباشر لحاكم للبلاد؟ هل هو المطالبة بمنع تجاوزات العائلة المالكة الأخلاقية والمالية والدينية والإدارية؟ هل هو المطالبة بمحاكمة أمراء العائلة المالكة عمّا ارتكبوه ومحاسبتهم وفق: من أين لك هذا؟ هل نحاسبهم لأنهم أغرقوا البلاد في العنف والديون والفساد وجعلوا الشعب ممزقاً واستولوا على ما في باطن الأرض وعلى ظاهرها وتحولوا الى ملائكة لا يحكم تصرفاتهم عرف ولا قانون ولا دين؟!

إذا كانت المطالبة بمؤسسات المجتمع المدني تهمة في شرعة آل سعود، كما المطالبة بالدستور، كما كتابة عريضة تجأر بالألم والشكوى، فماذا بقي من دائرة (الحلال) في مملكة يراد لها أن تكون مملكة لـ (العبيد)؟!

نحن لا نعول كثيراً على هذه الإتهامات، فقد اتخذ النظام قراراً باعتقال دعاة الإصلاح، وسيسقط كل هذه الإتهامات حين يلبون مطالبه بالتوقيع على أنهم ارتكبوا خطأً ما بحق الأمراء!

وإنما الذي يهمنا هنا، هو أن تكون المحاكمة (علنية)!

لن تكون المحاكمة (عادلة)! فالحكومة تجهد لإخراج الموضوع وكأن المتهمين ضد الدين!

يكفينا منها علنيتها لتكشف لنا، عن أية عقول تسيّر البلاد وتديرها! والى أين ستصل بنا مثل هذه العقلية المريضة.

نقد الذات الشيعية

الشيعة وثنائية الدين والدولة

فؤاد إبراهيم

مقدمة

إن فجر التحولات الفكرية ينبلج لحظة خضوع حقل اليقينيات للمساءلة العقلانية والواعية، أي حين تكون النواة الصلبة جاهزة للفحص بعد أن كانت تحيط نفسها بحزام أمن يمنع الاعتراض على جزئية أو أجزاء منها. وشأن كافة المذاهب المغلقة، فإن التشيع أضفى، فيما مضى، قداسة على الحجج الآمنة أو الدفاعية الملحقة، بحيث كان يخشى معتنقوه إخضاع مضامين المذهب المنقولة من المصهر العقلي الاجتهادي للاختبار بما يؤول الى انفراط العقد وتفكك المنظومة بشكل متسلسل. إن تحوّل التشيع من كونه مذهباً ساكناً في لحظة واعتراضياً في لحظة أخرى، وأخيراً الى مذهب دولة بعد إنتصار الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ قد حرّك دون ريب الحواضر العلمية الشيعية كيما تنشغل بنشاطية غير مسبوقة سعياً وراء العثور عن إجابات لأسئلة، غير قابلة للتأجيل، تضخها الماكينة الدولتية.

ومما لا شك فيه أن الخطاب السياسي الشيعي بصيغه المحدّثة والتوافقية الى حد كبير يفتح إمكانيات موحية جداً لنمو خطاب يمكن تفسيره بوصفه رشداً سياسياً ومعرفياً، إذ لن يكون إتجاه حركته نحو الماضي ورسائله، بل سيكون محكوماً ومشغولاً بالمعطيات المعاصرة.

واذا كان شيعة الماضي يفدون الى مضمار عصرهم في إطار متأرجح على أساس أن ثمة ميراثاً ميتافيزيقياً يتحين فرصة الانصراف بهم عن واقع يوجهه نداء خط إنساني مشهود لعالم يرتد بهم نحو الموروث بكل إحتجاباته المفزعة وارتكاساته المباركة من النقل والاجماع الصامت، وما يمليه من عزوف جزئي أو كلي عن اللحظة المعاشة كما تقع في الزمان والمكان، فإن شيعة اليوم منغمسون في تأجيج الوعي باللحظة الحاضرة عبر نشاط تأويلي محموم للموروث من أجل شرعنة الانتقال الجماعي الى الامام.

هذا المتحوّل يحث على الزعم بقدر من الاطمئنان الى أن منعطف الفكر السياسي الشيعي الحديث بدأ من الناحية العملية لحظة الانتقال من السكون الى الحركة، أي من الانتظار الى الاعتراض بلغة د. شريعتي، وتالياً وفي مرحلة لاحقة من صعيد الثورة كآلية في العلاقة مع الواقع السياسي القائم المراد قلبه رأساً على عقب حيث لا يوجد الا نموذج الدولة الدينية المحكومة بالشريعة الى الصعيد البراغماتي أو الدي فاكتو حيث يكون التعايش والقبول بمنطق المساومة بين الجماعات وصولاً الى إنجاز تسويات سياسية متكافئة ومرضية، هو المسألة المهمة.

بكلمات أخرى، لقد أملى قيام الدولة بكامل المفاهيم المنوطة بها والمرسخة لركائزها التعامل مع مليات الواقع، أي التعامل مع المنظومة الفكرية الشيعية باعتبارها وسيلة لاعطاء الواقع شكلاً، ومعنى، أي ايديولوجيا لفهم الحاضر وتفسيره وتبني أو تخلي عن مواقف وأفكار تفرضها ظروفه.

ولربما يمثل أهم منجز حققه السيد الخميني الى جانب قيادته لواحدة من أعظم الثورات الشعبية في القرن العشرين هو كسر النسق التاريخي والمعرفي داخل التشيع، وتطويره تشيعاً منفتحاً ومتحركاً وبالتالي غير غارق في الماضي، بل مؤهل للتناقض والتجاوز مع المألوف الشيعي.

الوطن المؤجَّل

ثمة نزعة اسكاتولوجية ضارية لدى عموم المجتمع الديني بطوائفه المختلفة، وهي كثيفة الحضور في الوعي الديني الاسلامي عموماً. فمنذ انهيار الخلافة العباسية سنة ٦٥٦ هـ بدأ التنظير للخلافة/ الامامة العظمى/ الامة/ الطوبى تماماً كما سبق أن قرّ في الوعي الشيعي بعد غياب الامام المهدي عام ٣٢٩هـ بأن الدول القائمة باتت مسلوبة الشرعية لعدم إمكانية تحققها وأن ثمة أمة منتظرة يراد تشكيلها بظهور المنقذ. فالجميع يتطلع الى وطن مؤجّل يمثل اليوتوبيا الدينية المؤمل تحقيقها في آخر الزمان على يد مصلح ديني يبعث أو يولد في المستقبل.

مع التذكير بأن السلالة الجديدة من المفكرين الاسلاميين بدأوا في تحدي اليوتوبيات السنيّة والشيعية فزعموا بأن أفكارهم تستند الى المفهوم الأولي والمبكر للخلافة، قبل أن تتعرض للانقراض والانحطاط عن طريق خروجها من البيت الهاشمي لدى الشيعة وتحوّلها الى ملك عضوض على يد بني أمية لدى السنة، ولذلك رفضت سلالة المؤدلجين الدينيين أن يكون الدين تابعاً للحاجات السياسية، أو الدولة وقالوا بأنه بدلاً عن ذلك فإن السياسة يجب أن تكون تابعاً للدين. فالاسلام في وعي هذه السلالة هو دين إيمان وعدل وإزدهار وفقه وشريعة وحياة، وعبر تطبيق الشريعة فإن بإمكان المسلمين ترك الجاهلية والانغماس في العصر الذهبي للنبي والخلفاء الراشدين. ولكن ما تسبب في

فشل هذا المسلك هو نكران حقيقة كون الشريعة ليست كتلة ثابتة ونصاً نهائياً للقانون السماوي الموحى، بل كانت عرضة للزيادة والنقصان والنسخ والاضافة عبر التاريخ الاسلامي عن طريق الاجتهاد، فهؤلاء يعتقدون خطئاً بأن جانب الفقه يمكن أن يتساوى مع جانب الشريعة بمعنى النص الألهي.

إن الدولة في الوعي الاسلامي العام هي كيان جغرافي مفتوح، أي ممتد الأفق وأن حدود الكيان يتعيّن وفق معيار ديني وليس سياسي، أي أن الانضواء تحت لواء الدولة يتم عبر الايمان بقيم الاسلام وشريعته، وهذا من شأنه الاطاحة ـ نظرياً على الأقل ـ بالحدود المرسومة حالياً بين الدول في العالم الاسلامي، على اعتبار أن دولة الاسلام قائمة بالمؤمنين به وليس بإطارها الجيوبوليتيكي، وبهذا التفسير فإن الدولة مؤسسة على المبادىء الكونية للاسلام لحماية الدين وإيصال رسالته للعالم.

على الضد من ذلك، فإن ثمة تصنيماً خفيّاً للدولة يطوي الممانعة الظاهرية للدولة باعتبارها ظاهرة علمانية وحديثة، فقد تحوّلت الدولة القومية الى هيكلية معيارية بالنسبة للمنظّر الاسلاموي، تماماً كما هي معيارية لغير المسلم أيضاً. فالدولة قادرة على تجسيد قلة من الافكار الدينية في مجال العدالة الاجتماعية، وفرض التراتب القبلي أو التسلط العسكري أو كليهما معاً. وبهذا فإن الدولة الوطنية في الاسلام هي أيديولوجية وليست مفهوماً اقليمياً، على حد لامبتون، بما يملي الاعتقاد لدى منظّري الدولة الحديثة بأن مفهوم الدولة بقي أجنبياً لدى المسلمين كونهم يتحدّرون من مجتمع قبلي والذي يتوحد أفراده لا على أساس المواطنة بل الدم، وأن الدين أضفى لونه الخاص على النظم التقليدية بالرغم من تبني مفهوم مرن للكيان السيادي المطلوب تشكيله كيما ينضوي فيه المؤمنون.

إن دولة ـ الامة وان مثّلت يوتوبيا دينية لدى المتماثلين أيديولوجياً الا أنها تصبح ممقوتة حين توضع في سياق قسمة الغنائم والمسؤوليات بين أفراد هذه الدولة ـ الامة. للتمثيل، فإن مواطني الدول القطرية الثرية ينفرون من خيار الانضواء في كيان جيوسياسي آخر يسلب منهم ما في أيديهم من امتيازات مادية ومعنوية، بعكس مواطني الدول القطرية الفقيرة، الذين سيؤدي اندماجهم في كيان كبير الى تحسين ظروفهم المادية، وهذا بالدقة ما نقصده بتصنيم الدولة القطرية من قبل رافعي لواء دولة ـ الامة، في الدول الغنيّة.

مما سبق نقترب قليلاً من جوهر المشكلة المراد تشخيصها، فالصراع الخفي أو المعلن بين الدين والدولة قد ولّد طيفاً من الاشكاليات المتصلة نهائياً بالعلاقة بين الفئات الاجتماعية غير المتجانسة من جهة وبينها وبين السلطة، ولذلك كانت المحاولات محمومة من أجل تحقيق الانسجام الديني والسياسي داخل الدول القطرية، درءا لانقسام الانتماءات والولاءات.

التشيع الصفوي والتوهيب السعودي

قد تبدو المقارنة بين نموذجي الدولة الصفوية والدولة السعودية ذات أهمية جوهرية كيما نضع الاصبع على نقطة الافتراق الاولى في موضوعة الهوية ومتوالياتها (الانتماء، الولاء، الطاعة..الخ). لاريب أن شروط قيام الدول متباينة، وليست الدول باللتي تخضع لمنطق الاستنساخ، ولكن المقارنة تبدو ممكنة حين يضم طرفا المقارنة متشابهات تسهّل مهمة فهم وتحليل مشكلة ما داخل المجال الواحد، أي الدولة.

ان عنصر الهوية في الدولة مندّك في صميم العلاقة بين السلطة والمجتمع، ومن مكوّنات هذه العلاقة تسبغ الهوية على الدولة. إن الدول التي فشلت في انتاج هوياتها الوطنية لابد أنها عجزت عن تحقيق الانسجام الثقافي والاجتماعي بين الفئات السكانية، وأخفقت في مشروع الاندماج الوطني، أي في استيعاب ممثلي الفئات الاجتماعية داخل الجهاز الاداري. إن مثل هذا الاخفاق يرسم مسافة فاصلة بين الدولة والوطن، أي يبقي على الدولة في حدود السلطة وينفي عنها صفة الوطن كحاضن لأمة متجانسة، بالمعنى الاثني وليس الديني.

هذا التكثيف الشديد لجوهر إشكالية الهوية يصلح كمدخل للمقارنة بين نموذجين متقابلين: ايران والسعودية، وهما نموذجان شرعا في الاقلاع نحو تشكيل هويتهما الحديثة في ضوء شروط وظروف شبه متقاربة.

فمن الناحية التاريخية لم تكن ايران شيعية قبل قيام الدولة الصفوية، ولم تكن دولة بالمعنى الجيوبوليتيكي والقومي، ولذلك أصبح التشيع أيديولوجية دينية وقومية لايران، فكان التشيع مصدر شرعية للدولة ومكّوناً أساسياً من مكونات الهوية الوطنية، وبالتالي فإن ثمة تطابقاً فريداً بين مشروعي التشيع والأرننة على يد السلالة الصفوية. فقد ولد المذهب والوطن في لحظة واحدة عام ١٥٠١م. لقد أنتج التشيع وطناً ايرانياً وانتج الاخير مذهباً شيعياً على الطريقة الايرانية، فلم يعد هناك ما يفصلهما عن بعض لأنهما يستمدان قوتهما من التماهي الشديد بينهما. وبحسب جون اسبوسيتو وجون فول فإن (التشيع كان مندّكاً في الهوية الايرانية ومصدر الشرعية السياسية منذ القرن السادس عشر، حين أعلن لأول مرة عن التشيع باعتباره دين الدولة في ايران).

إن التطابق بين حدود الامة وحدود انتشار المذهب لا ريب أفضى الى بناء الكيان واستقراره وتماسكه وتالياً أضعف الى حد كبير فرص الانقسامات على قاعدة مذهبية وحتى قومية للتعالق الشديد بين المذهب الشيعي والقومية الايرانية. يقول بروس لاورنس (لم يواجه الايرانيون مشكلة تعريف الوطنية على الاطلاق، سوى من أجل كسب الحرية. فمنذ القرن السادس عشر الى القرن العشرين، فإن قياداتهم قبلت بهوية ايران بوصفها تظافر إثني ـ ثقافي ـ ديني. فالقومية الشيعية كانت الدين لغالبية الذين حصلوا على السلطة أو مارسوا النفوذ في ايران، سواء كانوا قادة علمانيين أم علماء دين). لقد صبغ المذهب والوطن البقعة التي يقطنها السكان الايرانيون، وباتا عاملا توحيد سياسي وديني، وبهما تشكّلت الهوية القومية للفئات السكانية، وبهما أيضاً تمت عملية دمج وطني واسع في البنى الثقافية

والاجتماعية والدينية، ثم تم صهّر هذه العناصر مجتمعة في الرأسمال الحضاري والتاريخي الايراني، وصولاً الى تشكّل وحدة وطنية ودينية شديدة التماسك.

حين نأتي على التجربة السعودية، فإن المذهب كان عامل توحيد في منطقة نجد حيث أمكن به بناء جبهة فوق قبلية متجانسة على أساس مذهبي، ولكن في الوقت نفسه كان المذهب عامل تقسيم على المستوى الوطني، ليس لأن المذهب لم يكن يملك من عناصر الاقناع او القوة بحيث يكون قادراً على مجابهة الميول المذهبية النشطة في المناطق الاخرى وبخاصة في المنطقة الشرقية لدى الشيعة والمالكية وفي الحجاز الصوفية والشافعية وفي الجنوب الاسماعيلية، بل لأن المذهب الرسمي غير تاريخي وغير وطني، أي غير قادر على إنضاج شروط التكوين الوطني. إن ما حققه التشيع في ايران عجز المذهب الوهابي عن تحقيقه في شبه الجزيرة العربية، ولعل ادخال العنصر السعودي السلطوي زاد في تعقيد بناء الأمة، لأن الايديولوجيا الدينية لا تقدّم مستقلة عن عناصر اخرى شديدة السطوة والنشاطية، وإنما هناك التقاء عناصر في ثالوث (المذهب ـ المنطقة ـ العائلة) وهو يجعل بناء هوية فوق ـ مذهبية، وفوق ـ اقليمية، وفوق ـ عائلية/ قبلية غير قابلة لانجاز مهمة بناء الوطن القومي لسكان يتحدرون من انتماءات مذهبية ومناطقية وإثنية غير متجانسة.

ولعل ما يزيد الأمر تعقيداً أن الدولة ضيّعت فرص تشييد الوطن في لحظات تاريخية غير قابلة للتكرار. فقد قابلت تزايد المد الوطني والقومي في الستينيات باطلاق موجة دينية عالية ولكنها ذات تمظهرات مذهبية موغلة في الاقصائية والقطيعة مع الآخر، وقد استمرت هذه الموجة حتى وقتنا الراهن، وبذلك أسهمت في تعزيز الانتماءات المذهبية والهويات الفرعية. إن الانفجار المذهبي الذي وقع في مطلع الثمانينيات ترك تأثيراته المباشرة على العنصرين التاليين: العائلة المالكة والاقليم النجدي حيث تم اخضاعهما لمقاييس شديدة الخصوصية لا تصلح كمكوّنات أمة، بفعل التناوي (أي توحد أنوية) بين الاقليم والمذهب والطبقة الحاكمة.

ويلزم التشديد هنا على الدور التقويضي لأسس الوحدة الوطنية الذي يضطلع به الخطاب الديني المبثوث عبر مناهج التعليم، والارشاد الديني العام، وأجهزة القضاء، ووسائل الاعلام.. هذا الخطاب حين يوصم شريحة واسعة من السكان بالالحاد وينمي مشاعر الكراهية الدينية والانقسام بين السكان يفتت في تواصل مع انبثاث هذا الخطاب كل مبرر وإحساس وحدوي لدى الفئات المراد غرس مشاعر الولاء للدولة فيها، لأن الوحدة تصبح منبوذة كونها توظف لخدمة غرض الاقلية الحاكمة، فيما تصبح الاغلبية خاسرة من وحدة كهذه.

حين تصبح الوحدة مشروطة بقلب المعتقدات واستبدالها تكون وحدة قهرية، اي نقيضاً لحق الاعتناق الحر ولمبدأ الوحدة ذاته. فالخطاب الديني يشترط في الحوار الداخلي اعتصام الجميع حول مبادىء الاقلية الدينية الحاكمة، كما يشترط في الوحدة الدينية والوطنية جحود الفئات الدينية الاخرى بمعتنقاتها والانضواء التام والكلي في المعتقد الرسمي الغالب.

الثورة الايرانية: رؤية متوازنة

فتحت الثورة الايرانية نافذة أمل واسعة لدى مجاميع شيعية تطمح لأن (تُنَمْذِجْ) التجربة الايرانية في بلدانها عبر ثورات متلاحقة تفضي في نهاية المطاف الى نشوء دول اسلامية يقودها العلماء. هذا ما صنعته الثورة الايرانية بدء انتصارها كطموح سياسي ولكن ما أحدثته في الوعي الشيعي العام يبدو أبلغ في الاهمية. إن واحدة من أهم تداعيات الثورة الايرانية يكمن في عنصر المباغته ليس في الواقع السياسي الاقليمي والدولي فحسب بل في الوعي الشيعي بدرجة أساسية، فالحدث الايراني كان يمثل بالنسبة لعموم الشيعة انتقالاً راديكالياً فجائياً في الحركة المجتمعية والتاريخية الشيعية، أي انتقال من الرفض الاجمالي للواقع الى الانغماس التام فيه، أي من غصبية الدولة القائمة الى وجوب إقامتها. إن هذه الهوّة السحيقة التي حدثت بين الاستقالة عن الواقع والتماهي فيه بدرجة عنيفة معبراً عن نفسه في رفض شرعية الدولة الدنيوية غير الخاضعة لولاية المعصوم (= المهدي) الى وجوب اقامة الدولة وبطريقة ثورية حرمت الشيعة وبخاصة علمائهم من التنظير لفكر سياسي/ حقوقي/ دستوري اي فكر خاص بوطن ودولة.. فالانتقال الدفعي الفجائي كان عاصفاً، ولذلك فإن ما نلحظة طيلة عقدين من الزمن هو مجموعة طروحات ثورية لدولة الفقيه، ولكن دون ذلك لم نجد الا لماماً وإشارت عن العلاقة المتصوّرة للشيعة مع حكوماتهم أو الدور السياسي الذي يجب أن يضطلع به الشيعة في ظل أنظمة مصنّفة بأنها غير شيعية أو حتى غير دينية.

بكلمات أخرى، لم يطوّر الشيعة منذاك مفاهيم حول التعايش، التعددية، التسامح، المواطنة، المشاركة، الموقف من الرأي الآخر، والعلاقات المفترضة بين الحركات الثقافية والاجتماعية المختلفة في الدولة الواحدة.. فحزمة المفاهيم هذه قد جرى مقاربتها في السنوات الاخيرة أي حين بدأت الخارطة السياسية الاقليمية تستعيد الثبات المنهوب منها بفعل التحولات السياسية الاقليمية، وخصوصاً بعد وقف الحرب العراقية الايرانية في أغسطس ١٩٨٨ وتراجع الأمل بسقوط النظام العراقي من خلال آلة الحرب. لقد بدأت الميول البراغماتية والعقلانية في التبرعم داخل الحركات الاجتماعية الشيعية في المنطقة العربية، وتتجه الى إعادة قراءة التراث الشيعي سعياً وراء تطوير مفاهيم جديدة تعين على إرساء أساس مختلف للعلاقة بين هذه الحركات وحكومات البلدان التي يتحدرون منها.

إشكالية الشرعية: قسمة السياسي والديني

إن الاغراء الناشىء عن الانبهار بالانتصار الثوري الايراني لجهة تكرار التجربة والذي فجّر معه الطاقة الثورية الخاملة في

التشيع لحقه تطوّر آخر غاية في الاهمية، فقد نبه الشيعة أول مرة الى إمكانية تحقق شرعية فرعية مندرجة في الشرعية الكليّة الممثلة في المعصوم، ثم نبّه الحدث في وقت لاحق الى إمكانية تولّد شرعية أخرى منفصلة عملياً عن خط الولاية الالهية (النبي ـ الامام ـ الفقيه). ربما لم يتنبّه الشيعة في بداية الأمر الى أن النموذج الايراني غير قابل للاستنساخ والتصدير بحكم الشروط الذاتية والخصوصية الحضارية والثقافية الايرانية غير القابلة للتنميط، ولكن المنطق البراغماتي أملى على المنظّر الشيعي إعادة بناء الاسس النظرية لفكرة الدولة الشرعية منفصلة عن المناخ الايراني وسطوة التأثيرات المنبعثة منه. وفي عملية تسوية هادئة جرت قسمة الشرعية الى نصفين:

ـ **الشرعية الدينية**: الحكومة الالهية

ـ **الشرعية السياسية**: الحكومة العادلة او الحكم الصالح

إن الرؤية المثالية الدينية تقضي بارتفاع الشرعية الدينية مع غياب الامام المهدي لدى الشيعة وسقوط الخلافة لدى السنة، وبالتالي فإن منجز دولة ـ الأمة، بوصفها النصاب الشرعي المكتمل غير قابل للتحقيق حالياً، بما يملي قدراً من التنازل كضرورة زمكانية لحفظ النظام والمصالح العامة.

بالنسبة للشيعة في السعودية، فإن الشرعية الالهية كما توطّنت في الموروث المذهبي مستحيلة، وتبقى شرعية الامر الواقع، أي وجوب وجود النظام حيث يكون الناس في ظله (أكثر صلاحاً وأقل فساداً) حسب الشيخ المفيد. وهذا وحده يصلح مبرراً شرعياً وسياسياً صلباً للطاعة والولاء للنظام السياسي القائم.

قد يقال بأن الحكومة بالمعنى القانوني الدستوري، اي حكومة العدل، لم تر النور في شبه الجزيرة العربية، وبذا لم يفلح النظام السياسي في إقناع رعاياه بجدارته كنظام يكثر في ظله الصلاح ويقل فيه الفساد، وبالتالي فإن الشرعية في بعديها الديني والسياسي ظلت غائبة، وهو زعم يملك من الوجاهة ما يستحق وقفة تأمل، ولكن يبقى الحديث حينئذ عن امكانية توليد شرعية سياسية مشروطة محثوثة بإمكانية ترميم البناء المتهدّم في العلاقة الداخلية بين الشيعة والحكومة، وهي مهمة يجب أن تسير جنباً الى جنب مع عملية ترميم واسعة النطاق بين الحكومة وباقي الفئات الاخرى في المجتمع التي أصابها الحيف والحرمان.

السيادة والولاء: الدولة او المرجعية

الروايات الواردة والموظّفة في التأسيس الشرعي النظري للمرجعية الدينية تدور في المجالات التالية:

الاول: مجال الافتاء الفقهي، أي ابلاغ الاحكام الشرعية للعامة/ المقلّدين.

الثاني: مجال الروايات للمجتهدين.

الثالث: مجال ملء الفراغ، من خلال استنباط الاحكام من الكتاب والسنة في الموضوعات المستحدثة غير المنصوص عليها حكماً.

وبمرور الوقت، فإن هذه المجالات قد أعيد تعريفها وتطويرها بحيث باتت مساحة الفراغ تمتد الى الشأن العام وبخاصة السياسي لتضع الفقيه مركزاً في هذه المساحة والمحوّر الذي تدور حوله شروط ملء الفراغ، ليخلص التعريف النهائي لولاية الفقيه بتنصيبه حاكماً مطلقاً على الامة بالنيابة عن الامام المعصوم في زمن الاستتار.

يكتسي الغموض علاقة المرجعية بالعمل السياسي منذ تقرر مدّ الحدود المرسومة لولاية الفقيه. في التنظير الحزبي هناك من يضع تأطيراً افتراضياً للعلاقة بين الفقيه والعمل الحزبي، وقد نجد في أدبيات حزب الدعوة الاسلامية أن ولاية الفقيه تنحسر في المرحلة التغييرية ذات الطابع الفكري تأسيساً على كونها تمثل تعبيراً متطوّراً لمبدأ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والذي يستوعب عموم الافراد دونما ضرورة لتحصيل الاذن المسبق من الفقيه، ولكن تتأكد الولاية في المرحلة الثانية حين تخوض المجاميع الدعوية معترك الصراع المسلح وتبدأ العمل الجهادي واراقة الدماء وصرف الحقوق الشرعية.. ومع ذلك فإن ثمة استدراكاً دعوياً يبقي على موقف تراجعي نحو خط ولاية الفقيه حيث أن (إختصاص الحاجة الى ولاية الفقيه ببعض الحقول لا يعني عدم نفوذ أمر الفقيه "لو أمر" في باقي الحقول). ولذلك غادر الحزب موقفه السابق، وفتح أفق الولاية من داخل الحزب الى خارجه ومنح ولي الفقيه اشرافاً مباشراً على نشاطاته، وفي هذه النقطة على وجه التحديد كان مركز الزلزال الذي نجم عن تشققات داخل بنية الحزب، وصولاً الى تبعثره النهائي.

وقد كان رحيل السيد محمد الشيرازي، القطب الاخير في جيل مراجع الشيعة الكبار والاسم المرتبط بالصراع المرجعي الممتد منذ بدايات السبعينيات وحتى اغماضته الاخيرة في ثاني ايام عيد الفطر المبارك عام ١٤٢٣ قد فتح باب الجدل مجدداً حول المساحة التي يمكن للمرجعية ان تتمسرح عليها اجتماعياً وسياسياً في المراحل القادمة.

تجدر الاشارة الى ان المرجعية في صورتها الراهنة هي منتج غير تاريخي بل هي ابتكار شيعي فريد ظهر في القرن الثامن عشر الميلادي ويمثل احد تجليات النزوع المتزايد داخل الدوائر الفقهية الشيعية نحو تحقيق درجة كافية من النفوذ الاجتماعي في مقابل الدوائر السياسية والتجارية الاخرى.

في المجال الديني، تجسدت القيادة المثلى كما تطورت وسط علماء الشيعة في ايران والعراق منذ منتصف القرن الثامن عشر في الاكثر اضطلاعاً بمعرفة احكام الشريعة والعلوم ذات العلاقة. والاعتراف بهذه الملكة تتحصل عادة من خلال فترة طويلة من الدراسة والتدريس والمحاضرات المتخصصة في احدى المراكز العلمية الواقعة في احدى المدن المقدسة في العالم الشيعي. وهذه العملية بما يكتنفها من خطوات واجراءات شديدة التعقيدة تتوج عادة بمنصب "مرجع التقليد" وهو منصب غالباً ما يكون من نصيب كبار السن في الحوزات الدينية الذين اكتسبوا خبرة ولهم "رسالة عملية" متداولة تشتمل على مجمل فتاويهم في موضوعات الفقه.

وبسبب الارتباط التاريخي بين الحوزات الدينية والمدن الدينية

المقدسة لدى الشيعة منذ انتقال الشيخ الطوسى في القرن الخامس الهجري من بغداد الى النجف الاشرف والتي اعتبرت بداية تأسيس الحوزة العلمية الشيعية أصبحت العراق وايران تتناوبان على موقع المرجعية العليا للشيعة لنفس السبب، مدشنة لنوع من العلاقة غير المتكافئة القائمة على اساس المركز والاطراف داخل المجتمع الشيعي.

ومن الناحية التاريخية، شهدت المرجعية الشيعية كمفهوم فقهي ومؤسسة دينية وسلطة روحية/ اجتماعية نقاط تحول أساسية تدفع باتجاه احتواء (العامة) أو ما تعارف على تصنيفهم بـ (المقلدين) داخل دائرة تأثير روحي متصل.

فقد بدأ مفهوم المرجعية بالمعنى المحدد للكلمة يتبرعم في اجواء النقاش العقلي الذي أداره بامتياز رائد الانطلاقة الثالثة لحركة الاجتهاد في المجال الفقهي الشيعي الشيخ مرتضى الانصاري في منتصف القرن الثالث عشر الهجري. ففي سياق الجدل المحموم بين المدرسة الاخبارية المؤسسة على مركزية الموروث النقلي كما نظّر لها الشيخ محمد امين الاسترابادي (ت ١٠٣٣/ ١٦٢٤) ودافع عنها بحماسة عالية الميرزا الشيخ محمد الاخباري (ت ١٢٣٢هـ) والمدرسة الاصولية بنزوعها العقلي التي تنامت على يد الشيخ مرتضى الانصاري. فلأول مرة يقترب الجدل من حيز الفقه الشرعي بعد أن كان مادة للجدل الاصولي العقلي. فقد قرر الانصاري (بطلان تارك طريقة التقليد والاجتهاد)، فيما كان الرأي الاصولي القبلي يقضي بـ (رجوع غير العالم الى العالم) استناداً على الدليل العقلي. وهذا بدوره مهّد السبيل لاحتواء مسألة التقليد والاجتهاد داخل المجال الفقهي بالنسبة لتلامذة الانصاري.

ففي بواكير القرن العشرين، انبرى السيد محمد كاظم اليزدي للقيام بمهمة اتمام عملية نقل الرأي الاصولي لاستاذه الانصاري وتقعيده فقهياً في عملية يمكن وصفها بأخطر نقطة تحول في تاريخ الاجتهاد الامامي. فقد شهدت المدونات الفقهية الشيعية اول اضافة نوعية في قائمة الابواب المدرجة في الحقل الفقهي وهو "باب التقليد والاجتهاد" وثبته في كتابه الفقهي (العروة الوثقى) وهو الرسالة العملية الواجب على العامي (المقلد) الامتثال بما جاء فيها. في الباب الجديد ثبّت اليزدي فتوى تنص على أن "عمل العامي بلا احتياط او تقليد باطل"، ومن شأن هذه الفتوى التأسيس لعلاقة دينية محكمة بين فئتين هما "المجتهدين" و"المقلدين".

هذه الفتوى (والرسالة في مجملها) حظيت باهتمام مبالغ من قبل الحوزات الشيعية في النجف وقم وجبل عامل ومثلت رسالة "العروة الوثقى" إنموذجاً يحتذى، كما يعكس ذلك العدد الكبير من التعليقات التي بلغت نحو ١٢٠ تعليقاً من قبل مشاهير الفقهاء الشيعة المعاصرين.

ان فتوى اليزدي حققت دون أدنى شك ما كان المجتهد/ الفقيه الشيعي يبحث عنه في تأسيس علاقة مضمونة ومكفولة دينياً مع الجمهور الشيعي.

وتلفت تجربة لجنة الدفاع عن النجف التي ظهرت للوجود في بيروت في نهاية الستينيات الى أن ثمة توقاً متنامياً لدى المرجعية الشيعية الممثلة في السيد محسن الحكيم والرهط الديني المتحلّق به من أجل ترسيخ الحدود الفاصلة بين مركز المرجعية والسلطة. فقد ذكر تقرير اللجنة ما نصه: (إن تقاليد المرجعية الدينية العليات تقضي بالانفصال التام والاستقلال المطلق عن السلطة الحكومية، وتقضي - نتيجة لذلك - بأن المرجعية ليست ملزمة بمساندة السلطة الحكومية في مواقفها وسياساتها المحلية والخارجية، وليست ملزمة أيضاً بتبرير مواقف السلطة الحكومية في الداخل والخارج). في المقابل وبحسب التقرير (وتقضي تقاليد المرجعية الدينية العليا بتوجيه النصح والارشاد الى الجهات الحكومية حول بعض التصرفات والمواقف كما تقضي بإعلان الاستنكار والاحتجاج على بعض السياسات والمواقف الأخرى وطلب الكف عنها).

وفي هاتين الفقرتين تكثيف وافٍ وبالغ الوضوح للتقليد الديني المرسى من قبل المرجعية الشيعية في العلاقة بالسلطة الحكومية، والتي تفسّر على أنها تجسيد لاملاء شرعي يقضي بقطع مسافة احترازية عن الحكومات المصنّفة شرعياً على أنها مجروحة الشرعية ان لم تكن مسلوبة منها تماماً.

ثمة تجربة مريرة من التجاذبات الحادة والعسيرة بين المرجعية الدينية في النجف والسلطة السياسية في بغداد، وقد دوّنت المرجعية نفسها بعضاً من تلك التجربة، ولاشك أن تقاليد المرجعية الدينية، والعلاقة المتوّترة بينها وبين السلطة السياسية قد عكست نفسها على امتدادات التأثير الروحي والفقهي للمرجعية خارج الحدود، وخصوصاً في مجتمعات لا ترى في سوى المرجعية سبغة للشرعية ومصدراً لابراء الضمير الديني.

طرحت مسألة في العهد الصفوي: هل على الشيعة الراسخين تحت الحكم العثماني أداء الخراج الى عمال الخلفاء أم لا؟ وكان جواب العلماء الدعوة الى شرعية حكومة الخلفاء في أراضيهم ووجوب أداء الخراج.

وينقل أيضاً بأن الشيخ منصور المرهون أحد علماء الشيعة البارزين في محافظة القطيف بالمنطقة الشرقية من السعودية بعث في الأربعينيات بسؤال الى المرجع الشيعي في كربلاء السيد أبو الحسن الاصفهاني عن الحكم الشرعي في التعامل مع حكم ابن سعود، مع ملاحظة المظالم الواقعة على الشيعة من قبل هذا الحكم في مجال الحريات الدينية. وقد عاد المرسل بالجواب من المرجع الاصفهاني بشرعية الحكومة ووجوب طاعتها. وقد وقع الجواب في يد المفتش الجمركي على الحدود السعودية العراقية وأحيل لاحقاً الى الملك عبد العزيز الذي سُرّ بالجواب، بالرغم من أن ذلك لم يعدّل في سياسة الدولة التمييزية ضد المواطنين الشيعة.

وعوداً الى سياق التمركز الديني، فقد جاءت الثورة الاسلامية الايرانية في العام ١٩٧٩ بقيادة الفقيه آية الله الخميني لتعلي شأن الدور الاجتماعي للفقيه وتزخمه بدلالات إضافية يعززه وهج الانتصار السياسي. وما تجدر الاشارة اليه أن انتصار الثورة الاسلامية في ايران مثّل ايضاً انتصاراً لنظرية ولاية

الفقيه المطلقة وروادها الناشطين سياسياً من مراجع الشيعة الكبار مثل: الخميني والصدر والشيرازي والمنتظري مع الفات الانتباه الى التباينات الشكلية داخل هذه الفئة.

الانعكاس الاجتماعي والسياسي لهذه النظرية تمثل في الحضور الطاغي للمرجع الشيعي داخل حياة الفرد والجماعة من خلال شبكة الوكلاء الذين يمثلون قنوات اتصال دائمة بين المرجع ومقلديه. فالمرجع بات يمثل في وعي اتباعه معنى دينياً متعالياً ونمطا من العلاقة الروحية التي تحكم رؤيته للذات وللآخر وتمتد تالياً الى كلية العلائق العائلية والاجتماعية. فالمرجعية الشيعية بما مثلت من تجسيدات اجتماعية وتعبيرات دينية ساهمت في تعزيز شكل سلطوي اكليروسي. فلم يكن، والحال هذه، مجهود الفقيه طيلة العقود الماضية سوى سعياً حثيثاً نحو توفير مبررات دينية واجتماعية لتمديد هذه السلطة واختراقها للمجال الحيوي للفرد والمجتمع معاً وصولاً الى الدولة.

وما جرى خلال العقدين الماضيين ان ثمة توقاً متنامياً ينزع الى تعزيز سلطة الفقيه ونفوذه الاجتماعي والسياسي ولربما ساهم التجاذب الحاد بين المرجعيات الناشطة سياسياً في اشعال رغبة تكثيف حضورها الاجتماعي. ولكون هذه المرجعيات تتحصن داخل شبكة تحالفات مع قوى اجتماعية ودينية وتجارية محلية فإن مصالح هذه القوى تتوقف على استعدادها للدفاع عن هذه المرجعيات وزيادة انتشارها الاجتماعي.

واجمالاً، فإن تبدلاً عميقاً جرى في العلاقة بين العموم الشيعي والفقيه بموجب المعالجات المعقدة التي اجراها الفقيه في سياق توفير الاساس الديني للعلاقة مع العامة (المقلدة). فبعد ان كانت علاقة العموم الشيعي بالفقيه مدركة في الحيز اللفظي المشهور "رجوع الجاهل الى العالم"، اصبحت لهذه العلاقة ابعاد اخرى أشد وطأة، فالعلاقة بين المقلد والمرجع لم تقتصر على سد النقص في مجال العلم الديني، وانما اكتسبت العلاقة معاني جديدة اكثر أهمية، فالفقيه بات يتمتع بسلطة روحية وسياسية واجتماعية على مقلديه، وأصبحت كل مرجعية تمثل امارة دينية تضم بداخلها اميراً ومأمورين ومؤسسات وايديولوجيا وأهداف محددة.

هكذا كانت الصورة القارة في الوعي الشيعي العام لمقام المرجعية الشيعية في هيئتها الاخيرة، وهي صورة مازال بعض جوانبها حاضراً وفاعلاً في مجتمعات شيعية مازالت عاجزة عن إنتاج مرجعياتها المحلية كما الحال في منطقة الخليج، ولكن بلا شك أن رحيل جيل المراجع النافذين سياسياً والناشطين اجتماعياً ووصول جيل من المراجع المتناسلين من مرجعيات قديمة أو الذين تقف الظروف السياسية والفكرية والاقتصادية حائلاً أمام ترعرع مرجعيات جديدة ملتحمة بواقع الجمهور، ينضاف الى ذلك الرغبة الشديدة وسط مجاميع عديدة من المقلدين نحو اعادة تموقع او الانتقال الى مرجعيات جديدة تمحو جزءا من تراث الصراع الملتصقة بفترات وشخصيات مرجعية سابقة، كل هذه العوامل ستحول كما يبدو دون احتفاظ المرجعيات الجديدة برصيد مرجعي ثقيل، وهذا من شأنه، في المحصلة النهائية، سيؤول الى تخفيض سلطة المرجعية، على المستوى السياسي بدرجة أساسية، حيث ترتد الى الحيز التقليدي الذي خرجت منه.

في الواقع ان الظروف الجديدة باتت مؤاتية لاخضاع المرجعية الشيعية لعملية تقويم شاملة سعياً الى اعادة تعريف العلاقة بين المجتهد والمقلد والحدود المقدرة لها، وثانياً استبدال شبكة التحالفات القديمة القائمة على اساس مفهوم محدد للمرجعية الدينية ومصالح مرسومة داخل دوائر مرجعية متشابكة، وثالثاً ازالة التشابكات الحاصلة بين المجالين الديني والسياسي، والتي تفضي الى فض الاشتباك بين مرجعيتين وإطارين سياديين وتالياً ولائين، بما يغذي إرثاً من الصراعات والانقسامات وتفجير الحدود الناظمة والفاصلة بين جماعات ظلت تتغذى على ثقافة مخاصمة الآخر على خلفية الانشعاب المرجعي.

المرجعية الدينية والفقه الدستوري

تأثر تنامي النشاطية السياسية في التشيع بطروحات المفكرين الاسلاميين الحداثيين، وفي بداية القرن العشرين كان العلماء وطلبة العلوم الدينية في المدن المقدّسة في العراق يألفون الأفكار الوطنية المتصلة بالوطن والمتميّزة عن مسؤولية المؤمن تجاه الامة الاسلامية، وأهمية الوحدة الشيعية السنية في مواجهة التوسع الأوروبي، والحاجة الى إعادة احياء الاسلام وتكييفه مع الحداثة. هذه الأفكار التي بشّر بها المفكّرون الاسلاميون الحداثيون مثل رفاعة الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٣) والسيد جمال الدين الافغاني (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧) والشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥) والشيخ محمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥)، نقلت بصورة تدريجية الى المدن المقدسة، ثم جاءت الثورة الدستورية في ايران والتي منحت المجتهدين الشيعة في النجف فرصة تطوير نظرية سياسية ترسي أساسات تمثيلهم في شؤون الدولة، وهو هدف كانوا يسعون اليه ليس في ايران فحسب بل وفي العراق الملكي أيضاً. ومن جهة ثانية، ساهمت الحركة الدستورية في اشاعة أجواء جدل ثري في الوسط الشيعي التقليدي سمح بانتشار الافكار السياسية الدستورية التي ناصرها وبشّر بها المفكرون الاسلاميون الحداثيون.

لا ريب أن هذه الافكار زوّدت المجتهدين برؤية ما حول الدولة الحديثة وهذا ما تعكسه رسالة الشيخ محمد حسين النائيني (تنبيه الامة وتنزيه الملة) والتي نشرت في عام ١٩٠٩ تقريباً، في مسعى لصياغة نظرية سياسية تشدد على محاسبة الحكومة ومراقبتها، وتضع مبادىء مقاومة الحكم وتمثيل العلماء في شؤون الدولة دون مخالفة قواعد الشريعة.

الى جانب البعد الايجابي لهذه الافكار في تنمية الوعي الدستوري لدى الفقيه الشيعي، فإن منجزات التجارب السياسية في ايران والعراق صبّت في صالح المجتهدين لجهة تطوير طموح ما لدى هذه الطبقة وتحديداً لدى المتصدين للمرجعية الدينية

العليا من أجل إرساء سيادية كلية تعلو فوق سيادية الدولة ذاتها، او توازيها ولكنها في الوقت ذاته منفصلة عنها، وهنا يتموضع الاشكال العويص في العلاقة المعقدة بين المرجع ـ الدولة ـ عموم الشيعة.

ولا شك أن ضعف مكانة النجف بعد رحيل السيد الحكيم وانزياح مركز الجاذبية من النجف الى قم بعد انتصار الثورة الاسلامية الايرانية عام ١٩٧٩ وتالياً اندلاع الحرب العراقية الايرانية وانفراط عقد التواصل بين النجف والمسكونيات الشيعية خارج حدود العراق قد أثار اشكالية الولاء الشيعي في مناخات شديدة التوتر أي في سياق الصراع العربي ـ الفارسي (العراق وايران)، والصراع الطائفي (السعودية وايران).

وهذا ما يدفع للتشديد دائماً على أن اشكالية الولاء لا يجب طرحها في سياق خارج وداخل، لأنها بهذا الشكل تدرج في سياق خصومة مذهبية، والا فإن الولاء المنقسم قد يعيشه المواطن السنّي في السعودية الذي يطيح بمشروعية الدولة وينقل ولاءه الى مشايخ مغمورين يقتفي أثر أفكارهم ويمتثل لأوامرهم بما فيها الاوامر المحرّضة على محاربة الدولة. فالولاء يبدأ بشبكة العواطف العامة لدى الافراد، ولا شك أن العاطفة الدينية تنتج مضاداتها حين تكون في مواجهة عواطف أخرى مناقضة، إذ لا يمكن ان تجتمع العاطفتان الدينية والسياسية حين تكون دينامياتهما في الخارج تعمل بصورة عكسية، أي بمعنى آخر لا يمكن للمرء أن يقذف نفسه خارج ما انطوت عليه ذاته العاطفية.

الولاءات المستبطنة: مزدوج الديني/ السياسي

ابتداء نقول أن إشكالية الولاء رافقت الشيعة منذ زمن بعيد، أي منذ لحظة احتجاب المشروعية عن النظم السياسية الناشئة في زمن الغيبة، ولكن شأنهم شأن المجتمع السنّي، فإن السلطة السياسية ظلت شأناً منفصلاً عن الاجتماع الامر الذي حرم الجميع من مجرد التفكير فيها فضلاً عن الانضواء تحتها أو تحديد قياساتها النهائية.

فمعظم السنة قبل بأن الخليفة يصبح بشرعية مترددة ومشكوكة منذ نهاية عصر الخلفاء الراشدين فيما آمن الشيعة بأن النظام العادل لا يتحقق سوى مع عودة الامام المهدي. ومع ذلك بقيت السلطة من الناحية التاريخية والنظرية صنواً إفتراضياً ومزعوماً للمذهب السني، باعتباره دين الدولة والأيديولوجية المشرعنة للسلطة فيما بقي التشيع مذهب المعارضة. بالرغم من أن هذه القسمة كانت دون ريب ضيزى والى حد كبير اختزالية، لكل من المذهبين، فقد حمل أحد خطوط المذهب السني في حقب تاريخية لواء المعارضة وأدخل رموز المذهب المعتقل، فيما كان التشيع في لحظة ما مهادناً للسلطة، والعكس صحيح أيضاً، كما لحظنا بأن المذهب الحنفي أصبح المذهب الرسمي في الدولة العثمانية فيما كان المذهب الشيعي المذهب الرسمي في الدولة الصفوية، رغم أن كليهما رفعا في فترات سابقة لواء الاحتجاج ضد السلطة، كما أن التشيع الذي كان يشرّعن ويبني الدولة والسلطة في ايران جرى استعماله لتهديمها في مراحل لاحقة. إن هذه السيولة في حركة التمذهبات والمحرّضات السياسية فيها تجعل من الضروري نفي التعامل مع مذهب أو أتباعه باعتبارهم صنفاً مندغماً في خط تاريخي قدري لا فكاك منه وعنه.

إشكالية الولاء اذن يجب ان تطرح في هذا المناخ المتقلب بإستمرار. وقد تصوّر أحد المتساجلين مثل محب الدين الخطيب في كتابه (الخطوط العريضة) بأن المذهب الشيعي هو قائم على اساس رفض شرعية الحكومات القائمة. وهو رأي صحيح في حده الأول والنظري، وهو بلا شك يلتقي مع التصوّر الاسلامي العام حول الأمّة/ الوطن المؤجّل، اي الدولة الالهية، الا أنه يخيب عن الخروج من اطاره السجالي ليصيغ رؤية تحليلية متقنة مستندة على قراءة تاريخية عميقة لحركة المعتقدات في تاريخ المسلمين، والعناصر الضالعة في توجيه مساراتها ومؤثراتها الاجتماعية والسياسية.

في العصر الحديث وبخاصة بعد قيام الدولة القطرية، كان ثمة تسالم ضمني وعفوي على إمكانية القسمة بين ولائين ديني وسياسي طالما بقي مجال تأثيرهما يعمل في فضائين جغرافيين ومعرفيين منفصلين وفي الوقت نفسه غير متصادمين، بخاصة في فترة كان فيها الشيعة منغمسين في عزلة سياسية شبه تامة، حيث لم يكن الولاء السياسي يخضع للامتحان.

قائمة الاسئلة المتصلة بإشكالية الهوية والانتماء تبدأ أولاً هنا: متى خضع ولاء الشيعة لدولهم للاختبار؟ ومن ثم هل يمكن قسمة الولاء كما هو الحال بالنسبة للهويات بحيث يعرّف الانسان نفسه في سياق هويات متعددة ودوائر انتماء متداخلة وفي الوقت نفسه متفاوتة الحجم والتأثير. ثم يأتي السؤال الكبير حول السيادة: لمن؟ الديني أو السياسي؟.

إن الجواب عن هذه الاسئلة ليس ممكناً طالما ظل الهدف منه درء تهمة أو اقتفاء سيرة المتساجلين، إذ لابد من رؤية استرجاعية تعيدنا الى حيث نضع أقدامنا على الطريق الصحيح. وهنا يتطلب تكثيف الضوء على ما يمكن وصفه بالتواطؤ غير المقدّس بين العزلة الشيعية والتهميش السياسي. ففي أعقاب ما يعرف بالغيبة الكبرى حدثت استقالة جماعية للشيعة وجرى تعليق الوظائف (المولوية/ السيادية والسياسية) في تواصل مع إعطاب دور الامة في التغيير، تبعاً لتعليق الشرعية بالمعنى الديني، والذي أفضى تلقائياً الى تأجيل الاستحقاق السياسي والى حد ما الديني والحضاري الى وقت الظهور المأمول بقدوم المهدي المنتظر بوصفه المنقذ من الضلال، والعائد بشعلة النور، والمشيع للعدل في الارض.

ويتقن السيد محمد تقي الموسوي الاصفهاني فن تصوّير الوظيفة الدينية للخلق في زمن الغيبة، كتعبير أمين وبالغ الوضوح عن الرؤية التقليدية والغابرة للتشيع. ويسجّل الاصفهاني نقاطاً عديدة للعامي الشيعي المنتظر لعودة إمامه منها (أن يكون حزيناً لفراقه ومظلوميته)، و(أن يكون منتظراً لفرجه وظهوره)، و(أن يكون باكياً في فراقه ومصيبته)، ومهام أخرى تجتمع عند نقطة تسليم الأمر لولي الأمر المنتظر، أي

التسليم به، وتسليم الاموال له، والتصدق لسلامته، والتعرف على صفاته، وطلب معرفته، والدعاء له، والتضحية نيابة عنه..الخ. وترسم هذه التوليفة الوظيفية في العلاقة المركّبة بين العامي والامام مسار ومصير العلاقات الناشئة لاحقاً بين العامي ومجمل الكيانات الدينية والدنيوية، والتي يمكن حملها على عنوان الشرعية.

فمن الناحية النظرية، تأطّر مفهوم الشرعية في عمودية تتحدر من الخالق الى النبي والامام، وفي مرحلة لاحقة جرى فتح الحيز من أجل إقحام الفقيه كتجسيد متصل للشرعية بعد الامام، وتاريخياً فإن مفهوم النيابة (كتوطئة أيديولوجية لتسويع وترسيخ الانضواء المتأخر للفقيه داخل خط الشرعية) تطوّر منذ عهد المفيد ومروراً بعهود الشهيد الاول والكركي والانصاري والنراقي وكاشف الغطاء واليزدي وصولاً الى الخميني والصدر والشيرازي.

ولهذا السبب، وقبل قطع النسق التاريخي والمذهبي من قبل السيد الخميني فإن ثمة إرادتين متواطئتين بصورة عفوية: إرادة العزلة الطوعية لدى عموم الشيعة طيلة القرون السابقة والتي أبقت عليهم كجماعة مسالمة ومرتهنة لتقلبات الاوضاع المحيطة بهم والتي رسمت لهم مساراً ومصيراً في العلاقة مع من حولهم من الفئات الاجتماعية والحكومات. والثانية إرادة التهميش الشامل السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والفكري من قبل الانظمة السياسية، وتركّزت ارادة التهميش بدرجة عالية في المملكة لأسباب عديدة مذهبية وسياسية وأمنية وقبلية.

إن فشل الانظمة السياسية في تحقيق الاندماج الشامل السياسي والاقتصادي بدرجة أساسية للشيعة أدى الى تكريس حالة العزلة والانطواء ثم عززت سياسات التنكيل والتمييز على اساس طائفي من الافكار الشيعية اللاهوتية كمبدأي الانتظار والتقية.

على سبيل المثال، كان الحكم في العراق إبان العهد العثماني خاضعاً للاسر السنيّة التي تنتمي الى المذهب الحنفي، وكان معظم موظفي الحكومة ـ العراقية ـ من الاقلية السنيّة، وكانت تغصّ بهم المدارس والمحاكم وكان منهم المدرسون والقضاة. وكان شيعة العراق ملزمين بالتحاكم الى القضاة الاحناف، وهذا ما أفضى الى عزوف غالبية الشيعة عن المحاكم الرسمية التي كانت تقضي وفقاً لمذهب يخالف مذهبهم في بعض الآراء الفقهية التي تتبناها، ويعد هذا من أبرز العوامل التي أدت الى مقاطعة الشيعة للسلطة واعتزالها، وتذكر المصادر التاريخية أن معظم قضاة مدن الولاية في العراق كانوا يمكثون في مناصبهم دون أن ينظروا في أية قضية الا في القليل النادر من الأحوال، مما كان يجبر عليه البعض من الناس. وقد نقل عن أحد قضاة مدينة كربلاء أنه مكث في منصبه تسعة أعوام (لم ير فيها ولا دعوى واحدة)، فقد كان فصل الخصومات يجري في العراق وسوريا عند المجتهدين الا ما ندر.

فحين يلتقي فشل الدولة في تطوير مفاهيم وطنية جامعة وتحقيق برامج إدماج وطني فاعلة مع الميول الانعزالية التقليدية والنشطة لدى الشيعة، تكون النتيجة هي قطيعة تامة ومتبادلة قابلة لأن تتطور الى حركة انفصالية وأحياناً مسلّحة، كما جرى في الثمانينات في العراق وبعض دول الخليج.

ولكن في التجارب المتأخرة ما يقدّم حوافز على جدوى إتبّاع سياسة دمج فاعلة للفئات الاجتماعية. فقد نجحت الحكومة الكويتية نسبياً في غرس روح مشتركة وتطوير مشاعر وطنية من نوع ما بين السكان على اختلاف طوائفهم الى حد أخمدت معها، والى حد كبير، الميول والنزعات الانعزالية لدى الشيعة الذين باتوا يتداخلون بدرجة معينة في الجهاز الاداري للدولة، مع لفت الانتباه الى الدور السلبي الذي لعبه الانبعاث الديني التقليدي في شكله العصبوي وسط بعض الفئات ما عطل نسبياً حركة الاندماج الثقافي والسياسي.

بالنسبة للبحرين فالأمر يختلف كون الشيعة يمثلون أغلبية سكانية، وبالتالي فالحديث يدور حول إندماج هذه الأغلبية في الجهاز الاداري للدولة وليس لوطن يمثلون جزءا كبيراً من رصيده ورأسماله الرمزي والتاريخي والحضاري، تماماً كما هو الحال بالنسبة لشيعة العراق أيضاً. وهذا ما يجلي الغمامة حول التعارض الافتراضي بين عزلة الشيعة السياسية ومقاطعة السلطة وبين الاندفاع العفوي نحو المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاجنبي في ثورة العشرين، والتي قادها المراجع والمجتهدين، حين ألقى المرجع الديني الاعلى في النجف السيد محمد كاظم اليزدي في ٦ كانون الاول ١٩١٤ خطبة دعا فيها للجهاد وحث الناس على الدفاع عن مقدسات المسلمين وبلادهم، وأكدّ ذلك حتى على الفتى العاجز بدناً لتجهيز الفقير القوي. ولعل هذا، ولكن من زاوية مختلفة، يلتقي مع وقفة علماء الشيعة في المنطقة الشرقية بما فيهم المعارضين للحكومة للانخراط في برامج التعبئة العامة لمواجهة تهديدات النظام العراقي السابق بعد احتلال الكويت في الثاني من آب/ أغسطس ١٩٩٠.

السلطة التشريعية للفقيه: الأمّة ضد الدولة

من الناحية التقليدية والتاريخية فإن وظيفة الفقيه هي التأسيس لفقه الأمة وليس فقه الدولة. فالنشأة الغربية لفكرة الدولة يمكن أن تفسّر الازدواجية والغموض الذي ينعكس في أداء الفقيه، فبينما ينظر بعض النهضويين الدينيين الى الدولة بوصفها أداة يمكن عن طريقها ضمان تطبيق الشريعة، فإن ثمة تجاوزاً او إلغاء لهذه الاداة وسياق تطورها التاريخي والقانوني الاوروبي وبخاصة حين يراد منه ترسيم الحدود بين كيانات سيادية (الدين ـ الأمة ـ الدولة). الامة، بالنسبة للفقيه، هي الفضاء الحيوي الذي يحقق فيه ذاته ويضطلع فيه بمهامه ذات الطبيعة الدينية المحضة. في حقيقة الأمر، أن المنظّرين الاسلاميين يلتقون عند عقيدة موحّدة: أن المسلمين لهم وطنيتهم الخاصة وهي الاسلام، وأن الدولة باتباعها الشريعة تمدّهم بالأداة التي يمكن بها تحقيق الحق: سيادة الله. فالشريعة وليس القانون البشري يعطي إرشاداً ودليلاً شاملاً في كل جانب من جوانب

الحياة. وأن ارادة الله يعبّر عنها بالتساوي عبر مجتمع المؤمنين، ولذلك فإن الدولة التي تتصرف باعتبارها نائبة وخليفة الله، يجب دائماً أن تزاول مهامها وفق توجيهات ورثة الأنبياء والأئمة أي الفقهاء باعتبارهم الممثلين الشرعيين عن الله والناطقين الرسميين بإسم القانون الالهي. إن السلطة التشريعية تصبح إذن زائدة عن الحاجة لأن القانون الالهي محيط بكل شيء، وأن الكشف عن هذا القانون هو من مهمة طبقة الفقهاء وبالتالي فإن السلطة التشريعية ليس لها دور في سن القوانين.

لم تواجه ايران مشكلة التشابك بين الأمة والدولة لأن ثمة تطابقاً بين حدود الأمة وحدود الدولة، وبالتالي فإن التعارض بين مجالي عمل منظومتين فقهيتين غير قائم، فما يمكن وصفه بتمركز السيادات ساهم في إخماد مبررات الصدام بين الدين والدولة أو على الأقل تأجيلها، ما لم تعمل مولدات انشقاق أخرى داخل هذين الكيانين السياديين. إن انخراط المجتهدين في السياسة منذ نهاية القرن التاسع عشر، اي مع الشيرازي، قائد ما يعرف بـ (ثورة التنباك)، مروراً بالحركة الدستورية، وثورة مصدق ـ كاشاني، وأخيراً الثورة الاسلامية بقيادة السيد الخميني، جمع مراكز السلطة في نقطة واحدة، ولكن في المقابل صنع توترات خارج هذه النقطة. تماما كما الحال بالنسبة لتجربة التوحد الديني ـ السياسي في السعودية، فبقدر ما حقق هذا التوحّد انتصاراً باهراً في نجد، قضى بدوره على التنافس داخل أسوار نجد وصهر، في نهاية المطاف، كافة القوى القبلية والدينية في وحدة دينية وسياسية.. فإن هذا التوحد واجه إخفاقاً ذريعاً خارج تلك الاسوار، أي فشل في صناعة وحدة وطنية.

ولاية الفقيه المطلقة تنطوي على نزعة إختراقية تعلو فوق حدود وسيادة الدولة ـ القطرية، وهكذا حدود السلطات الدينية التقليدية الممثلة في مراجع التقليد ـ الفقهاء.. باختصار إذا كان ولي الفقيه على رأس دولة فهو يخترق الأطر السيادية الأخرى أي سيادة الفقهاء المراجع، وهكذا الدول. وقد نشأت اشكالية الولاية العامة والولاية الفرعية، فصار لولي الفقيه على رأس الدولة ولاية مطلقة تمتد وتخترق الدوائر المرجعية داخل وخارج الحدود على السواء، بحيث يكون لحكمه نفاذ على عموم الشيعة، بصرف النظر عن مراجع التقليد الذين يعودون اليهم في الاحكام، ولذلك تم التفريق مع وصول السيد علي الخامنئي الى سدة المرجعية والولاية الفقهية والسياسية في ايران، بين ولاية الأمر والمرجع الديني التقليدي. فالأخير له ولاية محصورة في المجال الفقهي الكلاسيكي، اما ولي الأمر فله سلطة عليا (مولوية) تعلو فوق كافة السلطات بما فيها الدولة.

هذا من الناحية النظرية.. ولكن هذه المفاهيم المستحدثة لم تكن تحظى بقبول سهل، وكغيرها من المفاهيم المثالية فلم يكن بالامكان إنجاز الطموح في ظل تعارض ورفض من قبل المرجعيات الشيعية وخصوصاً خارج الحدود التي لم تتوافق مع أطروحة ولي الفقيه المطلق الصلاحية، وبخاصة في مثال السيد الخامنئي كونه لم يحقق في ذاته الخصائص الكاريزمية كالتي حاز عليها سلفه الأمام الخميني.

حين إجتمع الديني والسياسي في مركز واحد، أصبحت السلطة الدينية في فضاء جغرافي ومعرفي ممتد خارج محيطه الجيوبوليتيكي الافتراضي. بكلمات أخرى إن اشكالية الولاء، أي ولاء الشيعة طرحت بعد الثورة الايرانية وبزوغ وتجسيد نظرية ولاية الفقيه المطلقة، ومن الناحية العملية جرى التداول الفقهي بشأنها مع وصول السيد علي الخامنئي الى سدة القيادة السياسية والدينية في ايران، حيث تم ابتكار منصب (ولاية أمر المسلمين)، وحينذاك بدأت الفتاوى ذات البعد السلطاني تجمع بين المرجعية الدينية بالمعنى الفقهي الخالص وولاية الأمر بالمعنى السياسي. وقد تم شرح ذلك على النحو التالي: (فإذا كان للفقيه نوع ولاية وحاكمية، وأصدر حكماً، فإنه يسري على كل الفقهاء، ويجب عليهم طاعته فضلاً عن غير الفقهاء، ويكون عدم الأخذ بهذا الحكم رداً على الائمة (ع) والنبي (ص) ومن ثم ردّاً على الله تعالى..). ويمثّل لذلك: (لو افتى ولي أمر المسلمين (= قائد الجمهورية الاسلامية الايرانية) بالحرب، وأفتى مرجع التقليد بالحرمة، ما هو موقف المقلد في هذه الحالة؟). يجيب السيد الخامنئي: (يجب طاعة ولي أمر المسلمين في الأمور العامة التي منها الدفاع عن الاسلام والمسلمين ضد الكفرة والطغاة والمهاجمين). وقد أفتى الخامنئي بأن (إتباع حكم ولي أمر المسلمين واجب على الجميع، ولا يمكن لفتوى مرجع التقليد المخالفة أن تعارضه).

ويلزم التنبيه هنا الى أن الفتوى طرحت في سياق الجدل الدائر في ايران بين مراجع التقليد غير المتوافقين مع الدولة الايرانية، بالرغم من أن المجال الجغرافي للحكم الفقهي يظل مفتوحاً على أفق واسع بحيث يستوعب عموم المسلمين (وبالأخص الشيعة).

ومن منظور التطوّر التاريخي، فإن (التناثر البلقاني) للأمة المنضوية داخل الخلافة العثمانية وبداية عصر الدول القطرية لم تقابله إعادة توزيع وتموقع للمراكز الدينية، فقد ظلت المراكز التقليدية عصيّة على التحلل والاندحار، بل وطّدت الدولة القطرية من هيمنة هذه المراكز لأسباب ليس هنا مجال التوسع في شرحها.. ولكن باختصار لأن الدولة القطرية عجزت عن احتواء هذه المراكز بعد أن فشلت في ربط نفسها بشراكة مصير محددة ثقافياً وسياسياً مع القاطنين داخل حدودها.

وفيما كان التشظي يسيّر مصير التركة العثمانية في هيئة دول قطرية، كان الفقيه مصرّاً على نبذ أية رؤية استرجاعية من أجل التأمل في الواقع والتفسخ البيولوجي للدولة ـ الأمة، وتالياً التعامل مع البرهة المعاشة خارج مدار الأمة، من أجل تحديد علاقات ضبط متبادل ومتواز بين الأحكام وجمهور المؤمنين بلحاظ ظروف كل دولة ومنطقة. إن ما جرى داخل معادلة الفقيه/ المرجع ـ العامي/ المقلّد هو أن الدولة ليس لها ذرّة وجود خارج التفاعلات الدائرة داخل هذه المعادلة. فهناك منظومة ضوابط شرعية تسيّر دفة العلاقة بينهما، وتفرض هذه المنظومة سطوة تفوق سطوة الدولة نفسها بالرغم من أنها لا تتأثر بصخب التفاعلات البيروقراطية داخل الدولة، ولا تحتكم لأطار عضوي فائق الكفاءة ودائم الحضور كما هو الحال بالنسبة للدولة.

الطريق الى الضياع

فيصل الزامل

لا يسع المراقب للأداء السياسي الحكومي إلا أن يخرج بنتيجة مفادها أن رجال الحكم قد فقدوا تواصلهم مع الواقع ومع الجمهور. لقد نشرت هذه المجلة مقالات بهذا الإتجاه، وعدّت الفاصلة الذهنية والنفسية وكذلك الفاصلة بين ما يطمح به الناس وبين ما يراه الأمراء، عدتها بأنها تمثل خطراً كبيراً على مستقبل البلاد. ما ينبئ عنه الأداء الحكومي السياسي والإقتصادي والأمني والديني، يبين أن رجال الحكم لم يتعلموا من الأزمة التي مرّت بها البلاد ما يكفي لأن يطمئن المواطن بأن مستقبله وغده سيكون أفضل من حاضره وماضيه، ولا أن يتوقع المواطن بأن الحكومة قادرة على حلّ معضلات البلاد المتزايدة، بل هو يتوقع الأسوأ.

لقد عرفنا ما يريده المواطنون ونخبتهم الإصلاحية، من خلال العرائض العديدة التي قدمت خلال العامين الماضيين. وعرفنا ـ حتى هذه اللحظة ـ أن الحكومة لا تتحرك باتجاه مضامين تلك العرائض. فهي لا تريد الإصلاح، وأعلنت ذلك (عمليّاً)، عبر التضييق على الإصلاحيين واعتقالهم، وعبر التلكؤ في إجراء الإصلاح واتخاذ القرارات بهذا الشأن، وعبر طي الهامش المحدود لحرية التعبير وخاصة حرية الصحافة، وغيرها.. فضلاً عما ظهر ونشر من تصريحات المسؤولين تلميحاً وتصريحاً بأن زمن الإصلاح لم يحن بعد.

ليس هذا هو الخطير فقط، وإنما الأشد خطراً هو أن الحكومة تتحرك بلا استراتيجية، وبلا خطط بعيدة المدى، وبلا دراسات وأبحاث.. والمؤلم أن فهم محتوى الإصلاح بين المواطن والمسؤول متعارض الى حدّ كبير. فكلمة الإصلاح عند المواطنين تختلف عنها لدى وزير الداخلية، وما يراه المواطن إصلاحاً يراه المسؤول تخريباً، وما يعتقد أنه حق قانوني وشرعي للمواطن، هو تهمة عند المسؤول. بكلمة أخرى، هناك تباعد خطير حتى على مستوى الفهم، وليس فقط على مستوى المصالح والنفسيات.

وحين نقول بأن الحكومة فقدت تواصلها مع جمهورها، فإننا لا نعني بذلك أنها لم تعد تحسّ بحجم الغليان والألم والإحباط الداخلي فحسب، ولا نعني أنها تصادم جمهورها في تطلعاته ورغباته التي لا تسعى لتحقيقها أو التخفيف منها فحسب، وإنما نعني أيضاً أن مجمل الأداء الحكومي غير مبني على أسس صلبة من المعلوماتية والبحثية الإستراتيجية، وهذا ما يزيد من تعميق الأزمة ويبعدها عن الحلّ.

لا توجد في المملكة مراكز أبحاث سياسية أو اجتماعية، والقرارات تتخذ كردود أفعال أكثر منها وفق خطط سواء كانت قصيرة المدى أو بعيدة. وهذه القرارات لا تدرك حجم التغيير في المجتمع السعودي، والإضطراب النفسي والذهني الذي يعاني منه. لم يعد المجتمع السعودي مجتمعاً (ساكناً) (مستقراً) كما كان قبل بضعة عقود. ففي الماضي لم يكن الأفراد يخرجون من ديارهم في دائرة قطرها ٢٥ ميلاً، وبعضهم لم يغادر موطنه حتى في دائرة قطرها خمسة أميال. في حين تبدلت اليوم الأجيال وتطورت وسائل النقل، وانتقل السكان من مكان لآخر، وجاءت كل جنسيات العالم للسعودية للعمل، في حين تطرد البلاد ملايين من أبنائها في فترة الصيف، والإجازات.

المجتمع الذي كانت تحتكر ذهنيته (إذاعة) الحكومة، ولا تصل اليه جريدتها، ولا تلفازها.. أصبح يتلقى دفقاً من المعلومات المتنوعة عبر الهاتف والإنترنت والقنوات الفضائية، بحيث لم يعد قادراً على حمل تبعات ما يسمع وما يدرك فضلاً عمّا تولّده المعلومات من رغبات وترسم من تصورات وتدغدغ من مشاعر، وتثير من إضطراب.

لازال المسؤولون ـ الأمنيون خاصة ـ يتعاطون مع المجتمع بأدواته القديمة، وبمفاهيمه القديمة، وبالسياسات القديمة والوجوه القديمة. ناسين أنهم يحكمون مجتمعاً سريع التغيّر والتبدّل، في الذهنية والنفسية والرغائب والطموحات. ويكفي أن ننظر الى شاشة التلفزيون الرسمي، لندرك حجم الفارق بين ما نشهده على الأرض من أحداث، وبين الخطاب الحكومي الموجه والفاشل الذي يتعاطى مع المجتمع السعودي كوحدة واحدة ـ وهو ليس كذلك ـ والذي يتعاطى معه وكأنه معزول عن العالم، وكأن لا خطاب آخر ولا رؤية أخرى موجودة لا تنافس الرسمي فحسب بل وتقوم بتهشيمه.

مصيبة المملكة أكبر من أن تحلّها عصا أمنية غبيّة، وعقول متحجّرة، ووجوه عفا عليها الزمن، وخطاب مشلول.

ليس بهذا تنهض المملكة من كبوتها، وهي لن تنهض، ولن تجاري حتى المشيخات الصغيرة في أطراف الجزيرة العربية، والتي ينظر لها المسؤولون بترفع واحتقار، ينمّ عن أنهم مازالوا لم يستوعبوا دروس السياسة التمهيدية.

إذا كان هذا التحليل مخطئاً، فالأيام ستكشف خطأه! وإن غداً لناظره قريب.